

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس

في قطاعي التعليم والصحة

حمدي فوزي حسن رجبى

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438هـ / 2017م

دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس

في قطاعي التعليم والصحة

اعداد:

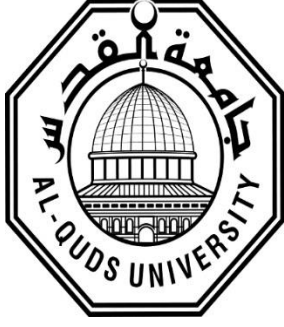
حمدي فوزي حسن رجبى

بكالوريوس خدمة اجتماعية- القدس المفتوحة/ القدس - فلسطين

المشرف : الدكتور: عبد الكريم مزعل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية المستدامة /مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية / معهد
التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا/ جامعه القدس.

1438هـ / 2017م



جامعه القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات / معهد التنمية الريفية المستدامة

اجازة الرسالة

دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس

في قطاعي التعليم والصحة

اسم الطالب : حمدي فوزي حسن رجبى

الرقم الجامعي: 21010018

المشرف : الدكتور عبد الكريم مزعل

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2017/8/6 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتوافقهم:

1. رئيس لجنة المناقشة : د. عبد الكريم مزعل

التوقيع:

2. ممتحنا داخليا : د. عبد الوهاب الصباغ

التوقيع:

3. ممتحنا خارجيا: د. عبد الرحمن التميمي

التوقيع:

القدس - فلسطين

1438 هـ / 2017

الإهداء:

- إلى أُمي اليد الطاهرة التي بدعائها سهلت كل صعب.
- إلى أبي الذي زرع فينا الانتماء والقيم في كل درب.
- إلى زوجتي من تحملت وأيقنت بالله دون تعب.
- إلى أبنائي وبناتي كنز محبتي الذي لا ينضب.

إقرار

أقرّ انا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة ابحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة اوي جزء منها، لم يقدم لنيل اية درجة عليا لأي جامعة او معهد اخر.

حمدي فوزي حسن رجبى

التوقيع.....

التاريخ: 2017/8/6

شكر وتقدير:

أُتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبد الكريم مزعل والدكتور عبد الوهاب الصباغ والدكتور عبد الرحمن التميمي الذي أرشدني في كل خطوة من خطوات هذا البحث، وإلى الدكتور عزمي الأطرش عميد كلية ومعهد التنمية في جامعة القدس، وإلى طاقم التدريس في معهد التنمية، وكل من ساهم بإتمام هذا البحث ومد يد العون والمساعدة، الذين زرعوا التفاؤل في درينا وقدموا لنا خبراتهم بكل سخاء وتفاني.

تعريف مصطلحات:

المصطلح	التعريف
القدس	هي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من مجمل مساحة مدينة القدس، أي القسم الشرقي من المدينة، والتي تبدأ من صورياهر جنوباً إلى كفر عقب شمالاً. (التفكجي، خليل، 2016)
السياسات والإجراءات	هي مجموعة القوانين والتعليمات والخطط، ذات الطابع الاستراتيجي، الصادرة عن مؤسسات الحكومة الإسرائيلية مثل الكنيست، البلدية، وزارة المعارف الإسرائيلية، دائرة الآثار، بهدف إضفاء الصبغة اليهودية على المدينة وتضييق الخناق على المقدسيين. (الحلبي، 1993)
تهويد القدس :	تلك السياسات والاجراءات اتي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للهيمنة والسيطرة على مدينة القدس العربية وجعلها ذات صبغة او طابع يهودي.
الجمعيات الاهلية:	(المرجع السابق، 1993) هي شخصية مستقلة معنوية تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن 7 اشخاص لتحقيق اهداف مشروعة تهم الصالح العام، دون استهداف جني ارباح مالية او اقتسامه بين الاعضاء او تحقيق منفعة شخصية.
الجمعيات الأهلية التعليمية	(قانون الجمعيات الأهلية الفلسطيني، 2005) حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية، هي شخصية قانونية مستقلة تخضع لقانون الجمعيات الأهلية، وتنشأ بموجب اتفاق بما لا يقل عن 7 أشخاص لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تخدم قطاع التعليم وتطويره، ولا تهدف لجني الأرباح المالية، وتخدم الصالح العام. (قانون الجمعيات الأهلية الفلسطيني، 2005)

الجمعيات الأهلية الصحية

حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية، هي شخصية قانونية مستقلة تخضع لقانون الجمعيات الأهلية، وتتأسس بموجب اتفاق بما لا يقل عن 7 أشخاص لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تخدم قطاع الصحة وتطويره، ولا تهدف لجني الأرباح المالية، وتخدم الصالح العام. (منشورات وزارة الداخلية، 2013)

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة فيما يتمحور سؤال الدراسة في معرفة ما هو دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة؟، أما هدف الدراسة الرئيسي فهو التعرف على دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس في هذين القطاعين ، وقد تضمنت الدراسة عدد من الأهداف الفرعية : التي تعالج الجوانب الرئيسية لموضوع البحث وهي على النحو التالي:

- التعرف على إجراءات الاحتلال في تهويد قطاعي التعليم والصحة في القدس .
- التعرف على مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة .
- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور قطاعي التعليم والصحة في القدس.
- التعرف على احتياجات تطوير أداء جمعياتنا الأهلية في الحفاظ على قطاعي التعليم والصحة من آليات التهويد في القدس .

أما منهج الدراسة فهو المنهج الكيفي رغم اشتمالها على معطيات وجداول كمية خضعت فيها المعطيات الرقمية للتحليل الكيفي بالاستناد لتحليل دلالاتها، إذ أنه من أجل الاستفادة من أدوات البحث الكمية تم استنباط دلالاتها الكيفية ليتكافل المنهج، واعتمدت المقابلة كأداة لجمع المعلومات، حيث تم إجراء مسح شامل لمجتمع البحث والذي شمل كافة الجمعيات العاملة في قطاعي التعليم والصحة ، إذ تمت مقابلة (7) مؤسسة تعليمية و (7) مؤسسة صحية بما يتضمن مقابلة (14) شخصية مرجعية في قطاعي التعليم والصحة.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إلى أن دور الجمعيات في مواجهة التهويد محدود وذلك لأن الجمعيات التعليمية والصحية تعاني من ظروف صعبة من حيث النواقص والاحتياجات أمام مواجهة إجراءات الاحتلال، ولكنها رغم ذلك استطاعت الصمود الحفاظ على الهوية الوطنية،

فعلى صعيد القطاع التعليمي، قامت جمعيات قطاع التعليم في القدس بتنفيذ عدة برامج وأنشطة لمقاومة سياسة تهويد التعليم منها:

1. التزمت هذه الجمعيات بتعليمات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والمنهاج الفلسطيني، التي تدعم وتتضمن كل ما يضمن الحفاظ على الهوية العربية الفلسطينية في مدينة القدس، مساندين مدارس الأوقاف لكونها تسير على المنهاج الفلسطيني في التعليم في مواجهة فرض المنهاج الإسرائيلي.

2. عملت هذه الجمعيات جاهدة من أجل التوسع في المدارس ذات المنهاج الفلسطيني وتوفير أبنية مدرسية وغرف صفية ملائمة إضافية وموارد مالية لتتوسع وترفع عدد طلابها وتأهيل كوادرها التعليمية لتنافس المدارس المدعومة من بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية، في مواجهة الإغراءات الإسرائيلية للمدارس لضمها للمعارف الإسرائيلية وبلدية الاحتلال.

3. فضحت هذه الجمعيات الممارسات الإسرائيلية الهادفة لتهويد التعليم، كالمماثلة في إصدار الرخص والترميم وإعاقة الطواقم العاملة في التعليم والطلبة من خلال الحواجز، إضافة إلى رفع مستوى الوعي لدى المواطن المقدسي وأولياء الأمور تحديداً، بخطورة قبول فكرة تهويد المناهج الدراسية في القدس بما في ذلك التوجه نحو المجتمع الدولي، كل ذلك في مواجهة الصعوبات والقيود والإجراءات التي تمارسها سلطات الاحتلال.

وعلى صعيد القطاع الصحي قامت جمعيات قطاع الصحة في القدس بتنفيذ عدة برامج وأنشطة لمقاومة سياسة تهويد القطاع الصحي منها:

1. أنشأت هذه الجمعيات شبكة مستشفيات القدس عام 2003، لإنعاش عمل جمعيات القطاع الصحي التي تمثلت من خلال مستشفياتها، في مواجهة التأمين الصحي الإلزامي.

2. التعاون بين جمعيات القطاع الصحي فيما يتعلق بتنويع الموارد والإيرادات المالية لها، للحد من العجز المالي الذي تعانيه هذه الجمعيات، واتفاق الجمعيات الطبية على البعد عن التنافسية السلبية والتركيز على عنصرى المهنية من جهة، والتخصصية وتعزيز تكامل الأدوار من جهة أخرى، من خلال الاتفاق على توزيع التخصصات الطبية الرئيسية فيما بينها، بالإضافة إلى

التعاون في مجال تطوير ورفع كفاءة الطواقم الطبية العاملة في القطاع الصحي في مدينة القدس، في مواجهة العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال.

وقد أظهرت الدراسة ما تعانيه الجمعيات من إجراءات الاحتلال المتعلقة بتهويد قطاعي التعليم والصحة وخاصةً العراقيل التي يضعها الاحتلال أمام ترخيص أبنية الجمعيات إضافة إلى التكلفة المالية الباهظة التي يفرضها هذا الاحتلال لتوسيع أبنية الجمعيات القائمة وبالمقابل يقوم الاحتلال باستقطاب الكفاءات المهنية في القطاعين من خلال العروض السخية من المكافآت أو الاستحقاقات المالية التي تحصل عليها هذه الكفاءات في حالة انتقالها للعمل في المؤسسات الإسرائيلية، بالمقابل فإن السلطات الإسرائيلية لا تعترف بالكادر الطبي وخريجي جامعة القدس وبعض المعاهد المهنية من طواقم متخصصة عاملة في الجمعيات الأهلية، ويتعامل بمزاجية عالية في هذا الاعتراف، بالإضافة إلى العديد من إجراءات الاحتلال التي تناولتها الدراسة، كما أظهرت الدراسة أن حجم التمويل الذي تتقاضاه الجمعيات العاملة بالقطاعين لا يفي باحتياجها وذلك بإجماع كافة الجمعيات المبحوثة، وهذا السبب الرئيس في عدم تطوير أدائها.

Civil Societies Role in Facing Judaizing the City of Jerusalem Through both Education and Health Sectors

Prepared By: Hamdi Fawzi Rajabi

Supervised By: Dr. Abdel Karim Mezel

ABSTRACT:

This study tackles the issue of the role of the civil societies to face the judaizing process of Jerusalem through education and health sectors.

The question of this study is: What is the role that civil societies plays in facing Judaizing Jerusalem through both the Education and health sectors?

The main objective of this study is to know more about the role of the civil societies in facing the Israeli process in judaizing Jerusalem through both sectors. This study also aims to achieve other sub-objectives as follows:

- 1- To learn more about the Israeli Occupation actions of judaizing the education and health sectors.
- 2- To learn more about the funding contribution in facing the judaizing process.
- 3- To search about the difficulties and obstacles that hinder developing the education and health sectors in Jerusalem.
- 4- to think of the needs of the civil societies that help them develop and face the judaizing actions in Jerusalem.

This study relies on the qualitative methodology to answer its main question, yet it includes other data and quantity tables which were analyzed through qualitative analysis to show the data indications. The study also depends on conducting interviews in order to collect more information. In addition, a comprehensive survey was done on the research sample which includes all civil societies working in education and health sectors in Jerusalem. The interviews includes; seven education organizations, seven health organizations and fourteen personal references.

The study has reached several important conclusions which are; the civil societies role is actually limited in facing judaizing Jerusalem; for such societies lacks different facilities and requirements though they were able to steadfast in maintaining the Palestinian national identity.

The education sector shows that through carrying out several programs and activities aiming at resisting judaizing education in Jerusalem, for example:

- 1- The civil societies are committed to regulations applied in the Palestinian Ministry of Education; specially that concerning the Palestinian curriculum, which supports maintaining the Palestinian national identity. The education sector in Jerusalem supports endowments schools (Awqaf) which teaches the Palestinian curriculum as a way of refusing to teach the Israeli one.

- 2- The civil societies works hard to improve the conditions of schools that teach the Palestinian curriculum in Jerusalem by increasing extra classrooms, offering more funding, increasing numbers of students and preparing teachers by training In order to compete with schools which are supported by Jerusalem municipality and the Israeli Ministry of education. Such organizations force schools in Jerusalem to join in with them.
- 3- The civil societies exposed Israeli actions of judaizing education, such as procrastinating issuing school licenses and restoring schools, disrupting teachers and students from passing checkpoints. The civil societies raised awareness between Jerusalemities specially students' guardians to show how is it serious to accept the idea of teaching the Israeli curriculum in Jerusalem schools. The civil education does in fact address the international community as a way of facing the Israeli authorities actions.

The health sector worked also hard through different programs and activities that aim at confronting the Israeli policy of judaizing health sector, for instance:

- 1- In 2003, the civil societies established 'Jerusalem hospitals network' in order to activate civil societies hospitals activities and facing forcing the Israeli compulsory health insurance.
- 2- Cooperating between health sectors associations regarding financial revenues in order to reduce financial deficit that the civil societies suffer. The civil societies agreed to distance from negative competition between them, they focus now only on how professional and specialized each society should be. Civil societies in health sector also aims to cooperate more in order to upgrade the performance of the medical staff working in the health sector in Jerusalem in order to face the hardships that the Israeli authorities practice on Palestinians in Jerusalem.

The study shows what these associations suffer because the Israeli Occupation is judaizing the education and health sectors in Jerusalem. The Israeli occupation obstacles issuing licenses to constructing associations and imposing high financial cost on expanding the buildings of existing societies. In contrast, the Israeli authorities attract professionals to work in both sectors through generous offers and rewards or the financial benefits that employees gain when they move to work in the Israeli institutions. The Israeli authorities don't further recognize graduates from AlQuds University and some other Palestinian professional institutes, who are specialized in working in the civil societies. The study ends up with the main conclusion which is lacking fund is what makes it hard for the civil societies in both sectors to achieve their goals.

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	شكر وتقدير:
ج.....	تعريف مصطلحات:
د.....	المخلص:
ح.....	ABSTRACT:
ي.....	فهرس المحتويات
م.....	فهرس الجداول
س.....	فهرس الملاحق

1.....	الفصل الأول: خلفية الدراسة
1.....	1.1 المقدمة :
2.....	2.1 مبررات الدراسة:
3.....	3.1 مشكلة الدراسة:
3.....	4.1 أهمية الدراسة:
4.....	5.1 أهداف الدراسة:
4.....	1.5.1 الأهداف الفرعية :
4.....	6.1 أسئلة الدراسة:
5.....	7.1 شرح هيكلية البحث:

6	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
6	2.1 الإطار النظري:
6	1.2.1 الصراع على القدس:.....
7	1.1.2.1 ثورة البراق:
7	2.1.2.1 ما زال الصراع حول حائط البراق قائماً:
8	3.1.2.1 قرار التقسيم وحرب عام 1948:-.....
9	4.1.2.1 نكبة عام 1948:.....
9	5.1.2.1 احتلال القدس عام 1967:.....
10	6.1.2.1 ضم القدس:.....
12	7.1.2.1 تراجع مكانة القدس:.....
12	8.1.2.1 القدس استناداً للقانون الدولي:.....
13	9.1.2.1 تهويد القدس سياسة إسرائيلية ممنهجة ذات طابع شمولي:
22	2.2.1 المنهاج:
23	3.2.1 التعليم المدرسي والتحديات:
28	4.2.1 مدارس رياض الأطفال:.....
28	1.4.2.1 التعليم العالي في القدس:.....
29	2.4.2.1 التعليم المهني في القدس:
30	3.4.2.1 المدارس المهنية في القدس :
33	5.2.1 بعض المؤشرات على الوضع الصحي في مدينة القدس:.....
34	6.2.1 واقع الصحة في ظل الاحتلال:
38	7.2.1 استراتيجيات تحسين الخدمات الصحية:.....

38.....	2.2 الدراسات السابقة:
48.....	3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:
50.....	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها
52.....	1.3 أسلوب التوثيق:
52.....	2.3 محددات الدراسة:
52.....	3.3 مجتمع الدراسة:
53.....	4.3 صعوبات الدراسة:
54.....	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
54.....	1.4 نتائج الدراسة:
54.....	1.1.4 توصيف وخصائص جمعيات قطاع التعليم:
59.....	2.1.4 توصيف وخصائص جمعيات القطاع الصحي:
67.....	2.4 مناقشة وتحليل النتائج
80.....	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
80.....	1.5 الاستنتاجات:
82.....	5.2: التوصيات:
84.....	المراجع:
88.....	الملاحق

فهرس الجداول

- جدول رقم 1.4: توزيع الجمعيات التعليمية حسب العمر.....54
- جدول رقم 2.4: جهة ترخيص الجمعيات التعليمية:.....55
- جدول رقم 4.3: توزيع عدد العاملين في جمعيات قطاع التعليم.....56
- جدول رقم 4.4: التوزيع النسبي لعاملي الضفة الغربية في جمعيات قطاع التعليم.....57
- جدول رقم 5.4: عدد المستفيدين سنوياً من جمعيات قطاع التعليم.....58
- جدول رقم 6.4: المراحل التعليمية التي تشرف عليها جمعيات قطاع التعليم.....59
- جدول رقم 7.4: عمر الجمعية العاملة في القطاع الصحي.....60
- جدول رقم 8.4: جهة ترخيص الجمعيات العاملة في القطاع الصحي.....60
- جدول رقم 9.4: عدد العاملين في جمعيات القطاع الصحي.....61
- جدول رقم 10.4: توزيع نسبة العاملين من الضفة الغربية في جمعيات القطاع الصحي.....62
- جدول رقم 11.4: توزيع عدد المستفيدين شهرياً في جمعيات القطاع الصحي.....63
- جدول رقم 12.4: توزيع أهم التخصصات الطبية لجمعيات القطاع الصحي.....64
- جدول رقم 13.4: الدورات التدريبية في جمعيات القطاع الصحي.....65
- جدول رقم 14.4: مدى الاستقلالية السياسية لجمعيات القطاع الصحي.....65
- جدول رقم 15.4: الإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال تجاه جمعيات قطاع التعليم.....69
- جدول رقم 16.4: الإجراءات التي واجهتها جمعيات القطاع الصحي من قبل الاحتلال.....70
- جدول رقم 17.4: مصادر تمويل الجمعيات التعليمية.....72
- جدول رقم 18.4: مدى كفاية الدخل لجمعيات قطاع التعليم.....72
- جدول رقم 19.4: مدى كفاية إيرادات جمعيات القطاع الصحي لتسيير العمل.....73
- جدول رقم 20.4: مصادر تمويل جمعيات القطاع الصحي.....74

- جدول رقم 20.4: معيقات عمل جمعيات قطاع التعليم 76
- جدول رقم 21.4: معيقات العمل التي تواجهها الجمعيات العاملة في القطاع الصحي (ترتيب حسب الأولوية)..... 77
- جدول رقم 22.4: برامج تطوير قدرات العاملين في جمعيات قطاع التعليم 78
- جدول رقم 23.4: البرامج التعليمية لجمعيات القطاع الصحي..... 79

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): نص المقابلة 89
- ملحق رقم (2): جدول تغيير أسماء أبواب القدس 91
- ملحق رقم (3): جدول المؤسسات التي أغلقت بقرار من الاحتلال في مدينة القدس 93
- ملحق رقم (4): خارطة مستوطنات القدس 2016 93
- ملحق رقم (5): خارطة الجدار العازل حول القدس (2016) 94

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة :

خضعت القدس الشرقية للاحتلال الإسرائيلي أعقاب عدوان عام 1967، وبدأت تغير معالم القدس ضاربة عرض الحائط باتفاقيات جنيف عام 1949 التي لا تجيز تغيير معالم الأرض المحتلة مع انتشار الاحتلال الإسرائيلي في كافة ضواحي القدس وتوسعها بشكل كبير (مارست السلطات الإسرائيلية سياسة مبرمجة لتهويد مدينة القدس ، حيث سارعت الدولة العبرية لضم القدس عام 67 من خلال إلغاء البلدية العربية فيها او "أمانة القدس" (حطبي ، أسامة، 1993)، والتي كانت قائمة على حل المشاكل اليومية ، وتوفير الخدمات. وقامت بالسيطرة عليها من خلال فرض مؤسسات تلامس الحاجات اليومية للمقدسيين مثل : مؤسسات صحية "كوبات حوليم" ونقابات عمالية "هستدروت" وتأمين اجتماعي "التامين الوطني ومحاصرة الحضور العربي فيها، (عبد الهادي ، مهدي، 2011) .

وبدأت الحكومة الإسرائيلية بعدة إجراءات من خلال سن القوانين والأنظمة التي اتبعت في تهويد القدس ومنها : ومصادرة الاراضي والاستيطان، وقانون الغائبين، وقوانين التنظيم والبناء. (الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2011)، وبناء الجدران وعزل القدس عن محيطها، واستهداف المؤسسات المقدسية بشكل عام وإغلاقها مثل بيت الشرق وبما فيها الجمعيات الأهلية وطرد الأهالي وهدم البيوت ومخالفات البناء ومحاولة تغيير المنهاج التعليمي، واستهداف القطاع الصحي، وبهذه الفترة تحديداً وبعد سقوط السيادة العربية افتقد مواطنو القدس العرب صفتهم كمواطنين وغدوا مجرد مقيمين أجانب في مدينتهم، مدينة آبائهم وأجدادهم، يشعرون بتدني الحراك الوطني عندهم، وتراجع إرادة المقاومة . (الصوراني، راجي، 2014).

وفي المقابل كان المقدسيين على يقين بأن استجماع قوتهم ولملمة أوراقهم من جديد ومن خلال مجابهة التهويد فلسطينياً وتمثلاً بقواه الوطنية ومؤسساته الأهلية ومختلف شرائحه هو الحل في الحفاظ على هويته الفلسطينية فوق ارض القدس من خلال الرد على هذا البرنامج عن طريق الحفاظ على الأراضي واستثمارها بالبناء أو الزراعة ورفض ومجابهة بناء الجدار ودراسة البدائل المتاحة وتعزيز صمود المقدسيين من خلال بناء الإنسان والتواصل الاجتماعي ودراسة التقاطعات بين القطاعات المتعددة للقدس وكيفية الحفاظ على الجمعيات الأهلية من خلال لغة مشتركة تتضمن "خلق تشبيك بين المنظمات الأهلية ذات صلات العمل المشترك والتوصية بوضع آليات مشتركة لأعمالها، التي إن حظيت بالفرصة للقيام بدورها التاريخي ، يمكن أن تساهم في معركة الصمود والمواجهة أكثر".

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة بلورة هذه الدراسة التي تسعى إلى تبيان أو الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة التهويد لمدينة القدس في قطاعي التعليم والصحة لتمكين المواطن المقدسي من القدرة على المواصلة والبقاء في المدينة لما تلعبه هذه الجمعيات من دور متعاظم في تنشئة المجتمع المقدسي وترشيده للالتفاف حول جمعياتنا التي تعنى بالتعليم والصحة، بهدف فتح الآفاق لها في مواجهة سياسة التهويد.

2.1 مبررات الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من المبررات التالية :

الأول: الاهتمام المتزايد بالدور الذي تقدمه الجمعيات الأهلية في القدس، والذي يعتبر من المواضيع الهامة، لما يمثله من قدرة على مواجهة البرامج التهودية في المدينة وتحديدًا قطاعي التعليم والصحة.

الثاني: البعد الشخصي: من خلال اطلاع الباحث وطبيعة عمله حيث لوحظ غياب آليات واضحة لتعزيز الجهود في مواجهة التهود في قطاعي التعليم والصحة.

الثالث: البعد الموضوعي: حداثة وندرة الدراسات التي تهتم بدور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة.

وعليه فإن إبراز مناطق الخلل لا بد منه، حتى يكون إضاءات وعلاج لمشكلة البحث.

3.1 مشكلة الدراسة:

في ظل الجهود ذات الطابع المنهجي والمكثف للإجراءات الإسرائيلية الخاصة بمساعيها لتهود قطاعي التعليم والصحة فإن التحدي الذي تواجهه الجمعيات العاملة في هذين القطاعين كبير من ناحية الدور المنوط بها لمواجهة سياسة التهود، فهل هناك دور فاعل تقوم به هذه الجمعيات لمقاومة سياسة التهود؟، وهل الدور الذي تقوم به كاف لمواجهة سياسة التهود أم لا؟، وبعبارة أخرى هل بالإمكان تطوير عملها وتمكينها من أداء دور يشكل نديّة حقيقية في التصدي لسياسة التهود؟، هذا ما تسعى إليه الدراسة في ظل التعقيدات والصعوبات الجديدة التي تواجهها هذه الجمعيات.

4.1 أهمية الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع البحث بشكل عام وواقع الجمعيات الأهلية المقدسية بشكل خاص ، كان من الضروري القيام بهذه الدراسة ، وتتجلى أهمية الدراسة في ما يأتي :

الأهمية العلمية : تتمتع الدراسة بأهمية علمية تتأتى في فتح الآفاق البحثية لدراسات أخرى للبحث في كيفية خلق برامج قادرة على ضمان استمرارية الجمعيات الأهلية في حفاظها على قطاعي

التعليم والصحة في مدينة القدس.

الأهمية التطبيقية : في حال اتمام الدراسة وتوصياتها ولفت انظار اصحاب القرار من ادارة المؤسسات والجهات المعنية في وضع القوانين والتشريعات اللازمة لاعادة تخطيطها وتحقيق الاستدامة بخدماتها مع ضرورة اعادة هيكلة المؤسسات وانشطتها وبرامجها وخدماتها وبالتالي تحسن من نوعية الخدمات المقدمة في ما ينسجم ويتناغم مع مواجهة تهويد القدس.

من وجهة نظر الباحث: تعميق معارف الباحث في مجال دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس لقطاعي التعليم والصحة .

5.1 أهداف الدراسة :

- الهدف الرئيس: التعرف على دور الجمعيات الاهلية في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة.

1.5.1 الأهداف الفرعية :

- التعرف على إجراءات الاحتلال في تهويد قطاعي التعليم والصحة في القدس .
- التعرف على مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة .
- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور قطاعي التعليم والصحة في القدس.
- التعرف على احتياجات تطوير أداء جمعياتنا الأهلية في الحفاظ على قطاعي التعليم والصحة من آليات التهويد في القدس .

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو دور الجمعيات الأهلية في مواجهة سياسة التهويد في قطاعي التعليم والصحة في

القدس؟

- ما هي إجراءات الاحتلال في تهويد قطاعي التعليم والصحة في القدس؟
- ما هو مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة ؟
- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور قطاعي التعليم والصحة في القدس ؟
- ما هي احتياجات تطوير أداء جمعياتنا الأهلية في الحفاظ على قطاعي التعليم والصحة وحمايتهما من التهويد في القدس .

7.1 شرح هيكلية البحث:

تضمن البحث بعد الإهداء والشكر والتعريفات والملخص أربعة فصول تناول الفصل الأول منها خلفية الدراسة وما تتضمنه من مبرراتها ومشكلتها وأهميتها وأهدافها وأسئلتها، لتوضيح فحواها بدقة، وتناولت في الفصل الثاني الإطار النظري، وتضمن أيضاً الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، وهي أحدث دراسات متوفرة لحينه وتتميز بالمنهجية العلمية المعتمدة، أما في الفصل الثالث فقد تناولت الدراسة المنهجية والإجراءات التي حدد فيها كل ما يتعلق بالمنهجية والإجراءات المحتكمة لأساسيات ومعطيات البحث التطبيقي المعتمدة في الجامعة وعمادة الدراسات العليا، وفي الفصل الرابع تضمنت الدراسة النتائج ومناقشتها استناداً على إجابات أسئلتها والمعطيات التي تناولتها المقابلات واستناداً على النتائج ومناقشتها تم التوصل إلى الاستنتاجات العامة والتوصيات الخاصة بهذه الدراسة، وقد تم اعتماد أهم المراجع والمصادر والملاحق المتعلقة بهذه الدراسة والتي من أهمها المعلومات التي تم جمعها من الشخصيات المرجعية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري:

تحظى القدس بأهمية خاصة في إطار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لاعتبارات متعددة دينية وتاريخية وسياسية، وقد كانت المؤسسات والجمعيات الأهلية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من هذا الصراع، وأفاد مزعل، د. عبد الكريم، (1999)، أن القدس احتلت بؤرة التنظير للحركة الصهيونية، منذ نشأتها، في إطار عملية استقطاب يهود العالم وتجميعهم حول المشروع الصهيوني، لإقامة وطن قومي لليهود، حيث استطاعت الحركة الصهيونية توظيف القدس بكل معانيها، كعامل لإحياء تراث الأجداد وصياغة هوية "للشعب اليهودي"، من خلال بعث الأهمية الدينية والتاريخية والتراث اليهودي، الذي ترمز إليه القدس، والتي كانت مركزاً لهذا التاريخ في وعي أبناء الديانة اليهودية.

1.2.1 الصراع على القدس:

الصراع على القدس بدأ قبل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وقد سبقت سياسة التهويد احتلال القدس، فقد بدأت عملية التهويد في فلسطين عملياً منذ البدء ببناء المستوطنات الأولى على الأراضي الفلسطينية، مثل بيتح تكفا وريشون لتسيون، وقد كان دور الجمعيات في مواجهة سياسة التهويد محدوداً منذ بداية الصراع وتطور دور هذه الجمعيات مع الزمن على شكل حقب تاريخية، فقد بدأت بعض الجمعيات العربية الفلسطينية بالعمل منذ ما يقارب المائة عام إلا أن دورها لم يتبلور ويتضح إلا في العقد السابع من القرن المنصرم، وفيما يلي لمحة عن

مراحل الصراع على القدس التي يظهر من خلالها التطور المنهجي لسياسة التهويد ضمن طابع تراكمي في القدس.

1.1.2.1 ثورة البراق:

لعل من أبرز المواقف التي استطاع الفلسطينيون كسب التأييد الدولي فيها هي ثورة البراق بتاريخ 9 أغسطس، 1929، وذلك اثر تصاعد وتيرة ادعاء كل من المسلمين واليهود بان حائط البراق تعود ملكيته لكلاهما إذ أن المسلمين يعتبرون البراق وقفاً إسلامياً، وهذا موثق ومرتببط بقناعات نابغة من العقيدة الإسلامية منذ ان أسرى الله سبحانه وتعالى برسوله الكريم من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى، وبالمقابل يدعي اليهود أن هذا الحائط (حائط المبكى) لهم منذ أن سمح لليهود من قبل العثمانيين بإقامة طقوسهم بجانب الحائط .

وفي فترة حماية الانتداب البريطاني لليهود (باعتبار ان حماية اليهود من مهام الدولة) طالب اليهود بوضع مقاعد مقابل حائط البراق وهذا كان استفزازا للمسلمين حيث منع المسؤولين المسلمين اليهود آنذاك من وضع هذه المقاعد ومما لا شك فيه أن التعنت اليهودي والمبني على روايات واهية شجعهم لإثبات ادعاءاتهم الباطلة حيث قاموا عام 1929 بعمل مظاهرات يرددون من خلالها شعارات (الحائط لنا) والذي جوبه بالرفض والرد من قبل المسلمين بمظاهرة مضادة من المسجد الأقصى باتجاه حائط البراق مما فجر بما عرف "بثورة البراق" والتي تمخض عنها الاشتباكات في القدس والوطن 116 قتيلاً فلسطينياً و 133 يهودياً واعدم فيها الأبطال الثلاثة في سجن عكا وهم الشهيد فؤاد حجازي ومحمد جمجوم وعطا الزير .

وبعد إقرار لجنة (شو) الذي "أكد أن ملكية هذا الجدار تعود للمسلمين وحدهم وهو جزء لا يتجزأ من الحرم الشريف وعدم السماح لليهود بجلب أية أدوات عبادة إليه، أو وضع مقاعد أو سجاد أو كراسي أو ستائر أو أية خيمة جوار الحائط لأنه ملكا للمسلمين".

2.1.2.1 ما زال الصراع حول حائط البراق قائماً:

يعتبر اليهود حريهم دينية وعقائدية بامتياز , وهم يضربون بعرض الحائط كل المواثيق والأعراف الدولية مستندين على الدعم الأمريكي المباشر، بدليل أن حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة برئاسة نتنياهو تقوم بالسماح للمتطرفين والمستوطنين اليهود باقتحام المسجد الأقصى المبارك بشكل ملحوظ ومتصاعد خاصةً في عامي 2015-2016 برعاية وحماية الشرطة والمخابرات الإسرائيلية والجمعيات الاستيطانية، بل وتمادت إلى أكثر من ذلك فقد قامت مؤخراً وبشهر آذار من العام 2017 بعقد أول اجتماع للحكومة الإسرائيلية تحت حائط البراق وهذا بمثابة إطلاق شرارة جديدة وهي استكمال لمعركتهم وتعنتهم المستمرين في إثبات رواياتهم التلمودية . وقد أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو " ارتياحه لعقد هذا الاجتماع في هذه المنطقة التي تعتبر القلب النابض بأشواق الشعب اليهودي الذي عاد بعد آلاف السنين لبناء عاصمته الموحدة وان حكومته جاهزة للمصادقة على سلسلة من القرارات لتعزيز مكانتهم في القدس " .

خلاصة القول أن اليهود جاؤوا إلى هذه البلاد وهم رافعي شعار بأنهم ضحايا المحرقة لكسب ود الدول لتساهم بإيجاد موطن لهم في فلسطين ورويدا رويدا أصبحوا من يملك هذا الوطن ويستخدم القدس كبؤرة للتنظير والتشديد . وأصبحوا مؤخراً يقررون ويفرضون سياسة الأمر الواقع في ظل صمت عربي ودولي.

وهذا ما يفسر سياق التدخل التاريخي في القدس ومحاولة السيطرة عليها عبر الحقب التاريخية المختلفة وفي نهاية المطاف فإن نتاج هذا التدخل الدولي أدى إلى تدخل الدول المتنفذة في العالم من أجل تأمين مصالحها في القدس , وهذا ما برز من خلال تدخل هذه الدول في العالم في محاولة منهم لتدويل القدس عام 1947 ولتكون مفتوحة للجميع .

3.1.2.1 قرار التقسيم وحرب عام 1948:-

يعد قرار التقسيم من أهم الخطوات التي أسست لقيام إسرائيل، فقد أشار جريس، صبري، (2015) "أن وزارة الخارجية البريطانية أعلنت في عام 1947 على لسان وزير الخارجية البريطاني عن قرار حكومة بريطانيا عرض وإحالة قضية فلسطين على الأمم المتحدة للبت فيها وذلك بسبب المشاكل التي تواجه بريطانيا في تطبيق الانتداب وفشل بريطانيا التوفيق بين العرب واليهود في فلسطين".

وأفاد زريق، قسطنطين، (2001) "أنه ففي 28 نيسان 1947 تم عقد جلسة خاصة في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة لبحث المسألة الفلسطينية" فتقرر في هذه الجلسة إرسال لجنة خاصة إلى فلسطين لتحقيق في جميع الشؤون المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وتقديم المقترحات الملائمة لحل هذه المسألة قدمت (جاءت) اللجنة إلى فلسطين وقد أوصت اللجنة بما يعرف بقرار تقسيم فلسطين الشهير بتاريخ 1947/11/29.

4.1.2.1 نكبة عام 1948:

شنت عصابات الاحتلال عام 1948 حروباً على الشعب الفلسطيني وقامت بعدة مجازر وشردت أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني، مما شكل أكبر كارثة على الشعب الفلسطيني، وأوضحها انتهاكاً لحقوق الإنسان، بعد طرد الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً لاستجلاب مستوطنين جدد من شتى بقاع العالم، لتصبح الغلبة للسكان اليهود على حساب العرب، وأشار البابا، جمال، (2012) "أن نكبة فلسطين والتهجير المخطط له والمنظم ضم أكثر من 80% من فلسطيني من أرض فلسطين عام 1948م"، مع يقين الفلسطينيين أن حقهم ثابت لا يسقط بالتقادم ويورث من جيل إلى جيل، وهذا يضحده ما قالته جولدامثير (اليوم الكبار يموتون وغداً الصغار ينسون).

وقد عينت بريطانيا اليهودي هربرت صموئيل ليكون مندوباً سامياً على القدس ليسوم أهلها سوء العذاب ويدفع باتجاه دعم العصابات الصهيونية الإرهابية بالمال والسلاح لأجل استكمال شروط النكبة المقبلة على المدينة، فكانت تطبيقاً للأيدلوجية الصهيونية بتنفيذ مشروعها على حساب الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، ويلاحظ أن تداعيات النكبة في القدس قد أخذت منحى خطيراً، فقد وضع الاحتلال القدس في مرمى النار تهويداً ومصادرة للأرض وحرباً على العمران والآثار والمقابر والمقدسات والاقتصاد والتعليم والصحة.

5.1.2.1 احتلال القدس عام 1967:

اكتملت مأساة الشعب الفلسطيني باحتلال القدس وما تبقى من الضفة الغربية، الذي يعد انعكاساً

لضعف وتبعية وخضوع الدول العربية قاطبةً للاستعمار وتخلفها وضعف قدراتها العسكرية، وأفاد مزعل، د. عبد الكريم، (1999)، أن القدس احتلت رأس الأجنحة والأولويات لدى طرفي الصراع، وكان الوجود في القدس والسيطرة عليها على رأس هذه الأجنحة. أو سعى كل طرف، بكل ما أوتي من قوة وإمكانيات، للسيطرة على المدينة. وخاضت الأطراف صراعا مريرا كلفها حربيين: حرب عام 1948 و حرب عام 1967، الذي كانت نتائجهما السيطرة الإسرائيلية على نصف المدينة، في الحرب الأولى، والنصف الآخر في الحرب الثانية.

وأشار جريس، صبري، (2015) "أن قوات الاحتلال الإسرائيلية احتلت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف (5878 كلم²) عام 1967م؛ إثر انسحاب القوات الأردنية وعودتها إلى الشرق من نهر الأردن، وقلصت حدودها مع الأردن من 650 كلم إلى 480 كلم (من بينها 83.5 كلم طول البحر الميت)"

وباشرت إسرائيل بعمليات تهويد للقدس بطريقة ممنهجة؛ واستطاعت، باستيلائها على مساحات شاسعة من أراضي الضفة، تحسين وضعها الإستراتيجي والأمني والعسكري، وإزالة أي خطر عسكري كان من الممكن أن يتهدها، أو وجود أي جيش عربي منظم ومسلح في الضفة الغربية، التي تعتبر القلب الجغرافي لفلسطين التاريخية.

6.1.2.1 ضم القدس:

عبر ضم القدس عن حقيقة الأطماع الصهيونية التي تسعى لقتل وتهجير كامل أبناء الشعب الفلسطيني عن كامل الأرض الفلسطينية، وإحلال المستوطنين مكانهم، والاستمرار في هذا المشروع حتى لا يتبقى عربي واحد على كامل الأرض الفلسطينية، ومن ثم الامتداد لباقي مناطق المشروع الصهيوني الذي أعلن الصهاينة أنه يمتد من النيل إلى الفرات.

وأفاد مزعل، د. عبد الكريم، (1999)، أن القدس استخدمت عاملاً أساسياً ومهماً في تجميع

اليهود من العالم، وفي صياغة وبلورة الهوية الإسرائيلية، حيث شكلت القدس مادة دعائية هامة، في يد الحركة الصهيونية، لكسب الالتفاف والتأييد اليهودي وتحقيق حلم العودة إلى أورشليم. ومن الجانب الآخر استخدمت القدس، من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية أيضاً عاملاً أساسياً في كسب الالتفاف العربي والإسلامي حول الحركة القومية الفلسطينية، بوصفها مدافعاً أول عن عروبة وإسلامية مدينة القدس، الأمر الذي ساهم في رفع مكانة القدس السياسية إلى أقصى المستويات، وعلى مختلف الأصعدة.

وأشار غضية، د. أحمد، (2005)، "أنه تم في تموز 1967م، احتلال القدس وباقي مناطق الضفة الغربية، ثم جاء إعلان شرقي القدس وغربها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل في تموز 1980م، بقرار من الكنيست".

ففي 11 يونيو/حزيران 1967م صدر قرار حكومي ضمت بموجبه القدس الشرقية إلى إسرائيل، وشكلت لجنة وزارية لتصوغ الغطاء القانوني الإداري، وأشار حطبي، أسامة، (2013)، أنه "في 27 يونيو/حزيران 1967م أصدر البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلي هو (قانون الإدارة والنظام 1948م) وقد حولت تلك الفقرة حكومة "إسرائيل" تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى أرض إسرائيل".

- في 28 يونيو/حزيران 1967م أصدر سكرتير حكومة "إسرائيل" أمراً أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم (1) لسنة 1967م) أعلن فيه أن مساحة "أرض إسرائيل خاضعة لقانون قضاء وإدارة الدولة الإسرائيلية". (المرجع السابق، 2013)

وتم العمل وبالتدرج على تنفيذ سياسة تهويد للقدس والاستيطان في القدس بمختلف السبل، كطرد السكان العرب، وهدم المنازل والأحياء العربية وتهويد مؤسسات القدس، ومصادرة الأراضي، حتى بلغ مجموع ما صادرته من تلك الأرض ما يقارب نصف المساحة التي كانت عليها القدس الشريف في الرابع من حزيران 1967، ولا زال الاحتلال يمارس دوره البغيض والصراع يحتدم إلى أن أصدر الاحتلال عدة قرارات قانونية وسياسية بذريعة الأمن والمراد فيها فعلياً البعد الديمغرافي من خلال ممارسة الطرد المركزي ليصبح الفلسطينيين أقلية في القدس، والتي آخرها ضم مستوطنة معالي

أدوميم.

7.1.2.1 تراجع مكانة القدس:

بعدها كانت القدس تتبوأ مركزاً نشطاً في شتى المجالات على مستوى المدن الفلسطينية وعلى كافة الأصعدة بما فيها العمل المؤسساتي، شهدت تراجعاً بفعل الاحتلال وإجراءاته، كما أشار مزعل د. عبد الكريم، (1999)، "أن المدينة شكلت المركز الإداري والاقتصادي والثقافي للفلسطينيين، حتى أوائل التسعينات، إلى أن فرضت إسرائيل حصاراً على المدينة في آذار 1993 ومنعت دخول الفلسطينيين إليها من بقية المناطق الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور ومكانة المدينة الحياتية بالنسبة للفلسطينيين، وخاصة مع استمرار إسرائيل في حصار ومحاربة الوجود الفلسطيني، بمختلف مظاهره، وخاصة السياسي والمؤسسي".

8.1.2.1 القدس استناداً للقانون الدولي:

تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 أن تكون القدس دولية تديرها الأمم المتحدة، وبقي هذا الطرح قائماً حتى عام 1951، ورغم غيابه كنص معد للتطبيق العملي المباشر من قبل الأمم المتحدة إلا أن بقي خياراً نظرياً فيما يتعلق بالحلول المقترحة بخصوص الوضع النهائي لمدينة القدس.

ويلاحظ في هذا السياق أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس لم يحظ باعتراف دولي لغاية الآن رغم التحركات الأمريكية الأخيرة التي تخص نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس، إذ ينص قرار الأمم المتحدة رقم 242 بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

أما على الصعيد الفلسطيني فإن شرعية المطالبة الفلسطينية في مدينة القدس تستند في بعدها القانوني على أن المدينة هي عربية على مدى التاريخ وخاصةً منذ بداية العصر الإسلامي الذي بدأ بخلافة سيدنا عمر وانتهى بزوال الدولة العثمانية، كما أن الانتداب البريطاني كان يقر بأن

القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وهي العاصمة الإدارية لذلك الانتداب، كما أن التغيير الديمغرافي الذي يجري حالياً من قبل سلطات الاحتلال بتكثيف الاستيطان في القدس وتهجير سكانها الفلسطينيين لا يغير الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في مدينة القدس، ولا ننسى في هذا الصدد أن الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس أعطيت من قبل إسرائيل للأردنيين، فقد نصت الفقرة ب/3 من الإعلان على احترام إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس،

وأشار مزعل، د. عبد الكريم، (1991) للانتقاد الفلسطيني لهذا الاتفاق الذي اعتبر الفلسطينيين بأنه انتهاك لحقوقهم لكونهم أصحاب الحق في القدس والمقدسات.

9.1.2.1 تهويد القدس سياسة إسرائيلية ممنهجة ذات طابع شمولي:

انتهجت سلطات الاحتلال وضع المعوقات والعراقيل أما المقدسيين وفرضها قسراً لتصبح سياسة مبرمجة وممنهجة لتهويدها وتزوير التاريخ فيها، ولطمس الهوية الفلسطينية، ولإجتثاث الوجود الفلسطيني منذ أن أخذ اليهود فلسطين وطناً لإنشاء دولتهم اليهودية العنصرية، فقد قامت بمصادرة الأراضي والاستيطان، وهدم البيوت لترك المقدسيين بالآلاف بالعراء، ووضع العراقيل أمام البناء الفلسطيني وسحب الهويات، وفرض المخالفات الباهظة على البناء لتصل إلى مئات الملايين من الدولارات، وفرض أكثر من سبعة أنواع من الضرائب يجبيها الاحتلال من المقدسيين والتجار لتضييق الخناق عليهم، واستهداف مؤسساتها الفاعلة في قطاعات التعليم والصحة والشباب والمرأة والطفل.

إن كل ما ذكر هو سياسة وإجراءات تعسفية هدفها طرد المقدسيين خارج حدود ما يسمى "بلدية القدس" للتفرد والانقضاء على المدينة ومقدساتها لإضفاء الصبغة اليهودية من خلال تقديم خدمات ذات طابع سياسي تلامس احتياجات المقدسيين اليومية مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية.

وأشار كامل، محمد عمران، (2009)، أن إجراءات التهويد ما زالت تحدث تغيرات على أرض الواقع تؤدي إلى إلغاء هوية القدس العربية والإسلامية، وجعل القدس عاصمةً يهوديةً تقطنها غالبيةً ساحقة من اليهود مع أقلية فلسطينية معزولة.

من شأن الإجراءات والسياسات التهويدية إحلال ثقافة وتاريخ ونهج حياة يهودية لتأصيل ما ليس له أصل في القدس، واستبدال الفلسطينيين الأصليين أصحاب الأرض بمستوطنين مغتصبين لها يفرضون سيطرتهم قسراً وقهراً.

وقد تعددت الإجراءات والسياسات الإسرائيلية لتهويد القدس واستهدفت مؤسساتنا الصحية والتعليمية من خلال ما سنوضحه لاحقاً في هذه الدراسة.

وفيما يلي نبذة عن إجراءات تهويد القدس منذ احتلالها عام 1967:

أولاً: الاستيطان ومصادرة الأراضي والجدار العازل:

يمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسة مصادرة أراضي الفلسطينيين في القدس من أجل توسيع مستوطناته، وزيادة عدد المستوطنين على حساب الفلسطينيين، حيث أفاد التفكجي، خليل، (2016)، أن عدد المستوطنين في شرقي القدس في العام 2016 بلغ (375000) مستوطن، فقد أنشأ بعد الاستيلاء على القدس أحياءً يهودية جديدة داخل أسوار القدس ومحيطها، إذ نرى أن المستوطنات في القدس تضم بالأساس مستوطنة "معاليه أدوميم"، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافة إلى المستوطنات الأخرى مثل "عنتوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين" من الجهة الشرقية، "والنبي يعقوب، جفعات زئيف، والثلة الفرنسية، جفعات حدشا، جفعات هاردار" من الشمال، وجيلو وجبل أبو غنيم جنوباً، كما هو مبين في الملحق رقم (4).

وأفاد (الشفاقي، د. خليل، 2016) أن إسرائيل أجرت منذ احتلالها للمدينة المقدسة تغييرات كثيرة في طبيعة المدينة وتركيبها السكانية، فصادرت أكثر من 18 ألف دونم، وأقامت تسع عشرة مستوطنة تزيد مساحتها على 13 ألف دونم، تضم حوالي 57 ألف وحدة سكنية، ويقوم فيها أكثر

من 152 ألف مستوطن.

حيث أشار حسين، غازي، (2009)، "بأن 69.8% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس، كما أن إسرائيل وضعت يدها بموجب "قانون الغائبين" على الأملاك الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين في القدس الذين كانوا خارج القدس عند احتلالها. وأصدرت العديد من الأوامر العسكرية لمصادرة أراضي أخرى خاصة بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة وحظرت على أصحابها دخولها"، إذ تتم عملية مصادرة الأراضي تحت ذريعة الخدمات العامة والأراضي الخضراء التي يحظر البناء فيها، وهذه الذرائع تلتهم قسم كبير من أراضي المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس مثل أراضي سلوان (الحوض المقدس) بهدف إقامة المستوطنات.

وبالتالي يظهر تضيق الخناق على الوجود العربي في مدينة القدس، وقد تم خلال العقود الماضية مصادرة الآلاف من الدونمات في القدس ومحيطها مثل أراضي العيساوية وزعيم (E1) وأراضي بيت اكسا وأراضي كفر عقب ليستكمل التواصل الاستيطاني بحزام من المستوطنات حول القدس، ومازالت هذه السياسة متبعة من قبل الإحتلال.

وفي ذات السياق فإن الإحتلال قام بسلسلة من الخطوات من أجل السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من أراضي القدس، منذ العام 1967م، وخاصةً إقامة الجدار العازل حول القدس، وأشار غضية، د. أحمد، (2005)، "بقيام قائد المنطقة الوسطى آنذاك رحبعام زئيفي بالتنسيق مع موشي ديان وزير الحرب الإسرائيلي في ذلك الوقت، بضم أراضي 28 قرية ومدينة فلسطينية، وإخراج جميع التجمعات السكانية الفلسطينية من حدود المدينة".

وفي العام 1993م، بدأت مرحلة رسم حدود جديدة للمدينة (القدس الكبرى)، وتشمل أراضي تبلغ مساحتها 600 كم²، أو ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية، لتبدأ حلقة جديدة من إقامة مستوطنات خارج حدود المدينة، هدفها الأساسي هو التواصل الإقليمي والجغرافي بين تلك المستوطنات لإحكام السيطرة الكاملة على القدس. حليبي، أسامة، (2013)

ومن أبرز أحداث الضم الاستيطاني في القدس طرح مشروع ضم مستوطنة معاليه أدوميم والتي تعتبر من أكبر المستوطنات في القدس حالياً، وهي مقامة على أراضي بلدة أبوديس، تقع على بعد 7 كيلومترات شرق مدينة القدس، محاذية لبلدتي أبوديس والعيزرية، بمساحة 48000 دونم، وقد بلغ عدد سكانها سنة 2016 نحو 45 ألف مستوطن، وقد أسست المستوطنة سنة 1975 ويعتبرها الصهاينة اليوم مدينة إسرائيلية ضمن القدس الكبرى يعمل أغلب سكانها في مدينة القدس وتل أبيب **وأفاد التفكجي ، خليل، (2016)** أن مشروع ضم "معاليه أدوميم"، يقع ضمن رؤية استراتيجية إسرائيلية أكبر من هذا الموضوع، وهو إقامة القدس الكبرى ضمن المفهوم الإسرائيلي، والتي تعادل 10% من مساحة الضفة الغربية ، وأكد التفكجي، أن ضم "معاليه أدوميم" سوف يؤدي إلى فصل الضفة الغربية شمالها عن جنوبها، وتحقيق الرؤية الإسرائيلية بإقامة القدس الكبرى، وأضاف، أن هذا الضم سيؤدي إلى إقامة مخطط "E1" وهي المنطقة الوحيدة الباقية للفلسطينيين لإقامة دولتهم، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونذكر في هذا الصدد **جدار الضم والتوسع** الذي يحرم أكثر من 100 ألف من حملة الهوية المقدسية من الإقامة بمدينة القدس، إذ أنه بعد الانتهاء من ضم القدس عام 1967 ، أصبحت السياسة المنفذة عبر الإجراءات الإسرائيلية تعتمد على قطع التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، أو بالأحرى تقطيع أوصال الوطن، وعزل القدس عن عمقها الطبيعي وهو الضفة الغربية بمحافظاتها وبلداتها بذريعة الأمن، وعلى إثر ذلك بدأ العمل في بناء الجدار الفاصل حول القدس، وتزامن ذلك مع اقتحام شارون لباحات المسجد الأقصى المبارك عام 2000، لتغلق المدينة أمام أهلها وزوارها من رام الله وبيت لحم وبلدة أبوديس بإحكام عبر الجدار، لتبقى الحكومة الإسرائيلية صاحبة القرار للمرور أو عدمه عبر الحواجز والمعابر مثل قلنديا وبيت لحم وحزما والزعيم والزيتونة ومخيم شعفاط، مما يحرم الآلاف من الوصول إلى المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة وتقطيع النسيج الاجتماعي، ويبلغ طول الجدار في القدس حوالي مائة كيلو متر كما أشار **أبو جابر، د. ابراهيم، (2010)**، "أن مساحة الجدار العازل تمتد على أكثر من 90 ألف دونم من منطقة القدس، ويعزل الجدار نهائياً حوالي 37 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 24 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، كما حرم

الجدار أكثر من 50 ألف من حملة هوية القدس من الوصول والإقامة بالقدس".

كما قام الاحتلال ممثلًا ببلديته مؤخراً بضم وإدخال مستوطنة معاليه أدوميم لمنطقة القدس، وفي المقابل أخرجت تجمع كفر عقب سميراميس وراس خميس وضاحية السلام وراس شحادة الذي يبلغ تعدادهم ما يقارب مائة ألف مقدسي إلى خارج الجدار.

ثانياً: إصدار القوانين: "قانون التنظيم والتخطيط للحد من الامتداد العمراني الفلسطيني:

انطلاقاً من سياسة التمييز العنصري لخلق التطوير والبناء الفلسطيني في القدس ومحاربة الوجود العربي، قامت سلطات الاحتلال بفرض جملة من القوانين العنصرية والتي تستنزف الإمكانيات المادية من خلال دفع الكثير من الفواتير التي تفرض حسب اللوائح والقوانين الداخلية لبلدية الاحتلال من معايير ومواصفات للبناء.

كان من الأساليب المبتكرة لسلطات الاحتلال من أجل تهويد مدينة القدس إصدار ما يسمى بقانون التنظيم والتخطيط، الذي إنبثق عنه مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية المعقدة والتعجيزية في مجالات الترخيص والبناء، ، وأفاد **حلبى، أسامة، (2013)**، أن الاحتلال قام بتحويل ما يزيد على 40% من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء للفلسطينيين عليها، وتستخدم كاحتياط لبناء المستوطنات كما حدث في جبل أبو غنيم"، وقد دفعت هذه الإجراءات إلى هجرة سكانية عربية من القدس إلى الأحياء المحيطة بالمدينة، نظراً إلى سهولة البناء والتكاليف.

ثالثاً: تهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم:

عمدت الحكومة الإسرائيلية من خلال القوانين التعجيزية التي لها علاقة بإثبات مكان السكن كمعززات يعتر بها الكيان الإسرائيلي عبر وزارة الداخلية الإسرائيلية والمتعلقة بإثباتات الإقامة في المدينة مثل ضريبة الأرنونا والكهرباء والماء ووجود تأمين صحي وإثبات مكان العمل أو الدراسة وغير ذلك من المتطلبات التي تحتم على أبناء المدينة أن يثبتوها بالرغم من عدم وجود عقارات مملوكة لديهم وارتفاع أجره السكن، وكافة هذه المتطلبات تستخدم في حالة عدم وجودها أو توفرها

كأداة لنفي الوجود الفلسطيني من القدس من خلال سحب "الهوية الزرقاء" التي تعطي صاحبها الحق في الإقامة والسكن والعمل والتنقل داخل القدس، وأفاد الجعبري، جواد، (2005)، "أن الحكومة الإسرائيلية أقرت واعتبرته الحكومات المتعاقبة بمثابة توصية من اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس عام 1973 برئاسة جولدامثير والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس 22% من المجموع العام للسكان"، وكان ذلك التوجه من البداية هادف لإحداث خلخلة في الميزان الديمغرافي في المدينة، وقد أكدت دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية في تقرير أعدته في العام (2015) أن تم سحب ما يزيد عن (14000) بطاقة هوية من المواطنين المقدسيين بين عامي (1967-2010) .

رابعاً: تهويد وتزوير أسماء الأماكن والمواقع الدينية والتاريخية في القدس:

من الملفت أن تعنت اليهود في إثبات الرواية التلمودية من خلال التزوير وقلب الحقائق كان هدفاً منذ بداية الوجود الصهيوني على هذه الأرض، لذلك أصرت على تغيير أسماء مدن فلسطين وقراها وشوارعها، وأسماء أبواب القدس، ومقابرها، واستبدالها بأسماء عبرية استكمالاً لطمس المعالم التاريخية والدينية للمدينة ، لتكون لها وجود مختلف في الذاكرة الجديدة بأسمائها الجديدة المزيفة، واستخدام أدوات الإعلام واللافتات والوثائق الرسمية لتحقيق هذا الغرض.

وأشار عواودة، وديع ، (2005)، أن الحكومة الإسرائيلية عملت منذ أكثر من 120 عاماً (1878م) على طمس أسماء القرى والمدن الفلسطينية و"عبرنتتها"، وأصبح ذلك رسمياً في سنة 1922م، حين شكّلت الوكالة اليهودية لجنة أسماء لإطلاقها على المستوطنات الجديدة والقرى القديمة، واستمرت هذه السياسية حتى أيامنا هذه.

فكان أن حرفت أسماء المدن الفلسطينية الرئيسية من العبرية إلى العبرية فأصبحت كما يلي:
نابلس: شخيم وتعني في العبرية النجد، الخليل: حبرون وتعني الصعبة، بيت لحم وتعني بيت الخبز، القدس: أورشليم ، وعملت الحكومة الإسرائيلية على تغيير أسماء بوابات القدس كما هو مدرج في الملحق رقم (2) التاريخية بقصد تهويدها مثل باب الخليل وتغييره إلى (شاعر يافو)

وباب العامود وتغييره إلى شاعر (شخيم)، وذلك مُوضَّح في ملحق جدول تغيير أسماء أبواب القدس.

وقد ثبت بطلان هذه الرواية التي حاولت أن تثبت وجود حق لليهود في فلسطين، من خلال نتائج التنقيب الأثري، وتحقيقات علماء الآثار حول الادعاءات الإسرائيلية في محيط المسجد الأقصى وأسفله على وجه الخصوص والتي تمخضت عن نفي اليونسكو رسمياً وجود أي حق تاريخي لليهود في حائط البراق في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، والذي يطلق عليه اليهود (حائط المبكى).

خامساً: أزمة الإستراتيجية الفلسطينية لمواجهة سياسة التهويد في القدس:

تعددت الأهداف والأفكار الفلسطينية لمجابهة واقع التحديات وتعدد الاحتمالات لمستقبل القدس طوال عقود من الاحتلال الإسرائيلي لغاية اليوم دونما حسم نهائي لموقف موحد معتمد ومتفق عليه، وأشار عبد الجواد، د. صالح ، (2008)، "أن من أبرز مظاهر الأزمة الفلسطينية حول القدس، غياب التمييز بين قضية القدس ومعركتها وبين قضايا السلطة الفلسطينية، ليس بمفهوم الفصل وإنما التمييز بمعنى الخصوصية والأولوية دونما إقحام أو ربط في مشاكل النظام السياسي وخاصة في قضايا "التمويل والدعم والخدمات" .

وكذلك تأجيل اتخاذ مواقف وإجراءات حاسمة في المشاكل والتحديات التي تجابه المدينة وسكانها ومقدساتها واعتماد حلول مؤقتة وفي معظم الحالات متضاربة مع بعضها البعض، الأمر الذي انعكس سلبياً على المدينة وأهلها وافقد "الثقة" بالمسؤولين وقدراتهم ومؤهلاتهم لتحمل أمانة المسؤولية في "إنقاذ القدس" أو حتى في "المحافظة" على الحد الأدنى من الحقوق فيها، ويعزى ذلك إلى خطأ استراتيجي في اتفاقية أوسلو عام 1994 ، والتي كان من المفترض أن تنتهي المرحلة النهائية فيها عام 2000 ، وتكون القدس فيها عاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك استناداً إلى إعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية (أوسلو 2) التي وقعت بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن بتاريخ 1995/9/28 أحييت القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود الى مرحلة الحل النهائي ، وأكد مزعل، د. عبد الكريم (1999) (أنه بهذه الحالة تدخل القدس في اطار قانوني

جديد حددته الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية وهو ان قضية القدس سيتم حلها في مفاوضات الحل النهائي، وسيحدد الوضع القانوني للمدينة بناء على نتائج المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني،) .

ولكن عدم الالتزام والتسويق والمماطلة الإسرائيلية من خلال سياسة كسب الوقت كانت كفيلة بتفجير الأمور عام 2000 حينما اقتحم شارون المسجد الأقصى وكانت انتفاضة الأقصى واستمر بعدها التعنت الإسرائيلي وفرض مشاريع التهويد والاستيطان وتغيير الخارطة الديمغرافية للقدس لصالح سياسة التهويد، إلى أن وصلت الأمور إلى هذا المستوى من النداعي والتغيب المقصود للدور الفلسطيني في القدس.

وأشار باشا، محمد، (2012)، "أن القدس تعاني من غياب "مرجعية" تقود المجتمع وتعمل على التنسيق الداخلي الفلسطيني وخاصة بين معظم الأجسام والفعاليات التي "تعمل" في ساحة القدس"، وهذا ما أكدته شتية، د. محمد، (2010)، "أن رحيل فيصل الحسيني وعدم تعيين بديل له شكل غياباً للمرجعية السياسية لمواطني مدينة القدس وغياباً للدور المركزي والهام الذي كانت تقوم به مؤسسات بيت الشرق في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المدينة".

سادساً: دور الجمعيات الأهلية في القدس وعملها:

تعد الجمعيات الأهلية في القدس الأداة الأولى الفاعلة في مقاومة سياسة التهويد منذ عام 1967، وعندما شعر الاحتلال الإسرائيلي بأهمية الدور التي تقوم به جمعياتنا الأهلية في القدس والذي تدرج من الاهتمام بالإنفراد والمجتمع ككل على المستوى الصحي والثقافي والتعليمي والاجتماعي وهو دور حيوي أسهم في تعزيز صمود المقدسيين وحماية هويتهم الفلسطينية في فترة السبعينات والثمانينات حتى قدوم السلطة الوطنية، فقد أشار مركز الأبحاث في مؤسسة القدس الدولية، (2015)، أن الاحتلال بدأ بأخذ إجراءات تهويدية تتمثل باستهداف هذه المؤسسات وإغلاقها بحجج واهية وباطلة وذرائع غير قانونية، وإنما قرارات دولة محتلة تستهدف جمعياتنا ضمن سياسة عنصرية واضحة يراد بها التطهير العرقي والتخلص من العرب في القدس لتصبح يهودية خالصة،

وأفاد الصوراني ، راجي، (2001)، " أن الدور التاريخي الذي تؤديه المؤسسات الأهلية في القدس و صمود هذه المؤسسات هو الأداة الأهم في تمتين الوضع الفلسطيني وتماسكه ومقاومة الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المأمولة".

أما الجمعيات والمؤسسات التي أغلقت حسب ما جاء بالملحق الذي نشره الائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس في نيسان (2008) ، وهي موضحة في الملحق رقم (3) لهذه الدراسة وهو جدول المؤسسات التي أغلقت بقرار من الاحتلال في مدينة القدس.

سابعاً: السيطرة على التعليم:

يعد التعليم من أهم مقومات الوجود المقدسي ممثلةً بجمعياتنا الأهلية ودورها في مواجهة تهويد مدينة القدس، لأنها البديل الوحيد الموجود للدفاع عن حقوق المقدسيين والمحافظين على تراثنا وتاريخنا وبالتالي حضارتنا ومستقبلنا والتي من خلالها بمختلف مشاربها تحافظ على الأصالة تحديداً حينما تلامس تقديم احتياجات المقدسيين في ظل غياب سلطة فلسطينية ، ولأن طبيعة الأوضاع التي يعيشها أبناء القدس حيث تمتزج مهمات التحرر الوطني ونحن لا زلنا تحت الاحتلال بمهمات مواجهة تهويد القدس ، أي البناء من جهة ومواجهة الاحتلال لتهويد القدس من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن تطبيق المناهج التي تشرف عليها بلدية القدس الإسرائيلية للأسف في بعض المدارس متحدية بذلك كل المعايير الدولية لتفرض على الطلاب منهاجا محرفا وتصادر حقهم في التعليم لتصبح بذلك سلطة إحلال بدل احتلال (وهذا يعد تفریغا للمنهاج من مضمونه وخلخلة للأفكار والمعتقدات وتذويب الهوية لتبقى هوية الفلسطينيين المقدسيين مهزوزة) ومنذ عام 1948 وبعد النكبة مباشرة تم إلحاق القدس الشرقية بالضفة الغربية وأصبحت تحت النظام التعليمي الأردني ، والقسم الغربي من المدينة أصبح تابعا للسيطرة الإسرائيلية قسرا ، وبعدها في بداية الخمسينات أوجدت الأمم المتحدة مجالا للتعليم حتى انتهاء المرحلة الإعدادية فقط في تلك الفترة الزمنية . وحين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 أصبحت تتابع مدارس الأوقاف

وبعض المدارس الخاصة في حين ان بعض المدارس الخاصة تعمل من خلال بلدية القدس أو منظمات دينية او دولية وتتسق مع مدارس الوكالة الغوث (الاونروا) ووزارة المعارف وبلدية القدس التابعة للاحتلال، إذا أصبحت مرجعيات التعليم في القدس متعددة وهذا معيق قوي يمنع التقدم والتطور وهذه إحدى السياسات والإجراءات المقصود بها تهويد القدس وهو أهم القطاعات التي تم التلاعب بها عبر تغيير المنهاج أو الزيادة على أو النقصان منه أو الحذف , لتغيير حقائق تاريخية ودينية وتراثية , ومما يؤثر على الفهم لدى الطلاب الناشئ ويسبب في صقل جديد لشخصياتهم والتلاعب بها , وأشار الأستاذ سمير جبريل مدير مدارس التربية التابعة لدائرة الأوقاف الأردنية في تقريره (2016)، حول إحصائيات مدارس القدس أن طلابنا أصبحوا كبش فداء لكثرة المرجعيات وتعددتها ويصل مجموع مدارسهم حوالي 226 مدرسة, فمن إدارة المدارس ما هو تابع للسلطة الوطنية الفلسطينية وتمثل مدارس الأوقاف الإسلامية وعددها 49 مدرسة ما نسبتها 14% فقط ومدارس الوكالة وعددها 7 مدارس وتمثل ما نسبته 2% والمدارس الخاصة الفلسطينية وعددها حوالي 83 مدرسة ونسبتها 34% ومدارس المعارف والبلدية وعددها 70 مدرسة ونسبتها 44% ومدارس المقاولات وعددها 19 مدرسة ونسبتها 5% ، ومدارس الوكالة ونسبتها 1% .

والجدير ذكره هنا أن كل نوع من المدارس لها اشكالياتها، فمثلا المدارس الرسمية الفلسطينية (الأوقاف) كثير منها غير مرخص ومنقلة بالضرائب , والمدارس الخاصة الفلسطينية والتي تتبع بالعادة للجمعيات الأهلية والأوقاف لا يوجد لها دعم كافي لا للكادر التعليمي ولا لأجرة المباني أو تطويرها أو ترميمها , وخطورة المدارس التابعة للبلدية والمعارف بالتدخل المباشر في تغيير المنهاج , ومدارس الوكالة تكاد تكون معدومة وهناك مؤشرات لتقليصها من خلال الأمم المتحدة ووكالة الغوث .

2.2.1 المنهاج:

منذ احتلال مدينة القدس حاولت سلطات الاحتلال فرض المنهاج الإسرائيلي بدلا من الأردني والفلسطيني المطبق حاليا، إلا أنها فشلت أمام رفض المعلمين والطلبة والأهالي ذلك، وحتى اليوم ما زالت تتدخل بطريقة أو بأخرى، حيث تحرم الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعبير عن هويتهم

من خلال حذف بعض الصفحات والفقرات، إضافة إلى منع تدريس بعض الكتب، وحذف كلمات وعبارات وشعار السلطة عن كتب المنهاج وهناك قرار بتجريم من يذكر النكبة أو النكسة، كما تحاول إسرائيل فرض مناهجها أو تسويقها من خلال برنامج "البحرور" بحيث تعطي الطالب انطباعاً بأنه أسهل من "التوجيهي"، وهذا أمر خطير لأن المنهاج المطبق في القدس الشرقية هو المنهاج الفلسطيني. تم إدخال إصلاحات عديدة على امتحانات الثانوية العامة لتكون سهلة على الطلبة، وهناك مدارس في القدس فتحت مسارات لتدريس المنهاج الإسرائيلي.

وتتعمد السلطات الإسرائيلية إلى تشويه الحقائق التي تضمنتها المناهج المقررة من قبلها، من ذلك الإساءة لديننا الحنيف وللأنبياء والرسل والحضارة العربية الإسلامية، وتزييف الحقائق التاريخية وطمس مادة العقيدة الإسلامية وتشويهها فرأت أن الإسلام هو " مجرد تربية روحية" وأن تاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث وحاولت إقناع التلاميذ بالأفكار الإسرائيلية. وأفاد مركز المعلومات الوطني، (2012)، أن السلطات الإسرائيلية عملت على تغييب السور المتحدثة عن بني إسرائيل والفساد في الأرض أو السور والآيات التي تحث على القتال والجهاد واستبدالها بتدريس التوراة و"الأساطير اليهودية".

1.2.3 التعليم المدرسي والتحديات:

يواجه التعليم المدرسي في المراحل الإلزامية والثانوية العديد من التحديات الكبيرة، ونورد فيما يلي شرحاً عنها يتضمن إحصائيات تخص التعليم في المرحلة الإلزامية والثانوية:

1. نقص الغرف وتردي نوعية المدارس:

النقص في الغرف في نهاية العام الدراسي 2016 بلغ 1800 غرفة، وهناك حاجة لبناء 20 مدرسة جديدة دفعة واحدة من أجل سد النقص الشديد في الغرف الدراسية. كما تشير التقديرات إلى أن النقص خلال العام 2019 سيصل إلى 2000 غرفة دراسية في أقل تقدير، وأن عدد الطلاب الذين لم تستوعبهم أي مدرسة في القدس بلغ مع بداية العام الحالي 5500 طالب، وخلال السنوات الماضية حاولت أطراف فلسطينية استصدار رخص لبناء مدارس أو إضافة صفوف جديدة، لكن دون جدوى، فقد وصلت مدة اجتياز إجراءات الترخيص أكثر من عشر سنوات وتكون النتيجة بالأغلب سلبية (عدم منح التراخيص)، إضافة إلى أن إجراءات الحصول على ترخيص معقدة

ورسومها باهظة، علماً بأن تراخيص بناء المدارس في الدول الأخرى تعفى من الضرائب. وأكدت الأستاذة اعتدال الأشهب رئيسة جمعية دار الفتاة اللاجئة خلال مقابلتها وتأكيداً لما سبق أنه في بعض الحالات تقوم لجنة أولياء الأمور في المدارس ببناء غرف صفية على نفقتها الخاصة وهذا يعرضها لإجراءات عقابية من قبل البلدية وإصدار أوامر هدم أو مخالفات بناء، أن هناك قرارات هدم لأجزاء من 3 مدارس بالمدينة، كما تم إغلاق طابق كامل في إحدى المدارس.

يوجد في المدارس حوالي 647 غرفة صفية من أصل 1398 غرفة صفية لا تلبى المعايير، أي لا تصلح أو تصمم للاستخدام كمباني تعليمية، وأفاد أبو الحمص، نعيم، (2010)، إن حوالي 5,500 طفل مقدسي (ما يفوق 5 بالمائة من مجموع الأطفال) في القدس الشرقية غير مسجلين في المدارس الحكومية أو الخاصة أما مصادر وزارة التعليم الفلسطينية فتقدر العدد ما بين (5-10) آلاف طالب".

فيما تقدرهم مصادر فلسطينية أخرى كوزارة التربية والتعليم بأنهم حوالي 20 ألف طفل ليس لديهم مظلة تعليمية تربوية تؤهلهم للمرحلة الأساسية، وهي مشكلة خطيرة جداً. رغم أن إسرائيل سلطة قائمة بالاحتلال بالقدس إلا أنها لا توفر احتياجات الواقعين تحت حكمها واحتلالها وهو ما يكفله التشريعات والقوانين الدولية، ولا توفر تلك الاحتياجات للطلبة المقدسيين.

2. نقص المعلمين:

تعاني مدارس القدس من نقص حاد في الكفاءات التعليمية حيث يمنع المعلمون من حملة هوية الضفة الوصول إلى مدارسهم، وأفاد الأستاذ سمير جبريل خلال المقابلة "أنهم بلغوا في مدارس الأوقاف 1100 معلم ومعلمة في العام 2016 منهم 350 بحاجة إلى تصاريح لدخول القدس". هذا الوضع يجبر بعض المعلمين أن يدرسوا مادة غير تخصصهم إذا لم يسمح لأستاذ المادة بدول القدس، ومن الطبيعي جداً في هذه الحالة أستاذ الرياضيات مضطراً أن يدرس مادة التاريخ.

يتعرض هؤلاء المعلمون للإذلال عند ضبطهم داخل المدينة دون تصريح، ويتعرض بعضهم للاعتقال أو التحقيق، أما معلمو مدينة القدس فيعانون من الضرائب والرسوم الإجبارية من

التأمينات التي تفرض عليهم وعدم القدرة على توفير مسكن بسبب الإجراءات والتكاليف الباهظة التي تفرض على البناء، كما يعاني المعلمون من مشكلة تدني رواتبهم، وأشار كل من البيطار **والعسلي، (2008)**، "أن أحد أسباب النقص في عدد المعلمين المقدسيين الذين يتسربون من مدارس الأوقاف إلى مدارس البلدية هو الراتب العالي للعمل في مؤسسات تعليمية بالقدس الغربية."

3. التسرب من المدارس:

من الضروري أن نفرق بين التسرب والتسريب، فالتسرب هو ترك الطالب للتعليم لسبب ما قبل أن يستكمل تعليمه باختباره، أما التسريب فقد نكون نحن المشاركين فيه، وهو أن تدفع الطالب مجبراً لترك المدرسة من خلال قوانين وشروط صعبة تفرضها مدارسنا بحيث تؤدي لعدم قبوله ومنحه مقعداً دراسياً، مثل أن ينتقل طالب من مرحلة تعليمية إلى أخرى، بحيث يكون معدله متدني بما لا يقبله أي من مدارسنا التابعة للأوقاف أو للجمعيات التعليمية، وبذلك يكون خياره الوحيد الانتقال إلى بعض مدارس البلدية أو المعارف التي تقبل علامته مهما كانت متدنية، وهذا بحد ذاته يعتبر استقطاباً وجذباً لطلابنا من قبل مؤسسات الاحتلال التعليمية المتمثلة بالمعارف والبلدية.

وأشار المهندس مازن أبو السعود مدير المدرسة الصناعية الثانوية التابعة لجمعية اليتيم العربي، خلال المقابلة أن سلطات الاحتلال تقدم الحد الأدنى من التعليم للفلسطينيين ضمن المرحلة الأساسية وتهمل التعليم الثانوي، وتنتهج هذه السياسة مع الفلسطينيين في مدينة القدس لدفع الطلبة نحو العمل المأجور الذي لا يحتاج إلى مهارة في القطاعات الاقتصادية.

ظاهرة التسرب من التعليم أصبحت منتشرة في كافة المراحل التعليمية وفي كافة المدارس بالقدس، وتفاوتت حدتها حسب مستوى الصف؛ حيث تتخفف في المرحلة الأساسية الدنيا وترتفع تدريجياً في المراحل التعليمية العليا وتصل ذروتها من الصف العاشر وأعلى، وأفاد الأستاذ سمير جبريل مدير مدارس التربية التابعة لأوقاف القدس خلال المقابلة أن نسبة التسرب من المدارس الثانوية الحكومية تصل إلى 40%.

والبقية رغم أن نسبة منهم لا يتعلمون في مدارس البلدية، فإن النسبة الأكبر منهم لا يجدون لهم

مقعداً في تلك المدارس، فيضطرون للبحث عن مقاعد في المدارس الخاصة والأهلية ذات التكاليف الباهظة، هذه التكاليف ليس بمقدور الكثير تحملها مما يدفع المواطنين إلى إخراج أبنائهم من المدارس لسوق العمل أو الدفع بهم إلى ساحات البطالة والتسكع في الشوارع.

أما الأرقام الصادرة عن مؤسسة أوتشا (2010)، فتشير لوجود 9000 آلاف طفل فلسطيني لا يحضرون إلى مدارسهم في القدس الشرقية، بسبب عدم توفر غرف صفية تستطيع استيعاب الطلاب في المدارس الحكومية، وفي ذات الوقت لا يستطيع أولئك الطلبة تحمل عبء مصاريف الدراسة في المدارس الخاصة.

من أسباب التسرب، السبب الاقتصادي، ونسبة التسرب نتيجة هذا السبب بلغت 43.5% من مجموع الطلبة المتسربين، وهذا هو أيضاً السبب الرئيس لتسرب الطلبة من المدارس على مستوى الوطن، السبب الثاني من حيث التأثير للطلبة الذكور هو تدني القدرة الدراسية لدى الطلبة ويقدر نسبة هؤلاء 25.8%.

4. سياسة جذب الطلبة المقدسيين للمدارس الإسرائيلية:

سلطات الاحتلال تتبع حالياً سياسة لجذب الطلبة المقدسيين إلى المدارس التابعة لها على حساب المدارس الخاصة والمدارس التابعة للأوقاف من أجل فرض وتدعيم سيطرتها على الجمعيات التعليمية باستخدام عدة أساليب ، كما تمارس التضييق على المدارس الحكومية والتابعة للأوقاف؛ بمنعها من التوسع والحدّ من البناء، وإجراء الصيانة الدورية للمدارس، مما يرفع من مستوى الازدحام في الغرف الصفية، ويقلل من قدرات هذه المدارس الاستيعابية لدفع الطلبة للالتحاق بمدارسها. كما تعترف وزارة الداخلية بعائلات الطلبة المنتسبين إلى مدارس المعارف والبلدية كمقيمين في القدس، بينما الطلبة المنتسبين إلى المدارس الوطنية لا تعتبر دليلاً على الإقامة في المدينة وتعرض أسرهم لسحب هوياتهم، وأشار عبد الله، سمير، (2004) ، " أن سلطات الاحتلال تقوم بدفع مساعدات نقدية وعينية لبعض المدارس الخاصة بهدف تبني هذه المدارس سياستها وفرض سيطرتها على الجمعيات التعليمية" .

وتكرر إسرائيل المضايقات تجاه الطلبة والمعلمين مثل الاعتداءات والاعتقالات ومحاصرة المدارس الوطنية، ووضع الحواجز المؤدية إليها لدفع الطلبة للانتقال إلى المدارس خارج القدس أو الانتقال إلى مدارس البلدية والمعارف.

5. التضييق المالي على جمعيات ومدارس قطاع التعليم:

هناك 48 مدرسة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية يطالبها الاحتلال بملايين الشواكل من أجل تغطية تلك الضرائب، وهي خطوة غير مسبقة، حيث أن المدارس بكل القوانين الدولية لا تخضع لقانون الضرائب، وهي عقبة جديدة يضعها الاحتلال أمام العملية التعليمية. المدارس التابعة للأوقاف الإسلامية لا يعترف بها إسرائيلياً ويهددون بسحب هويات من يلتحق بها.

وأشار أبو عدوان، سائد، (2013)، أن هناك إقبال على مدارس المعارف والبلدية، نتيجة ذلك أن طلبة مدارس المعارف والبلدية أصبحوا يشكلون حوالي نصف طلبة القدس فقد ارتفعت نسبتهم من 51.7% عام 1994/1995م إلى 53.7% في العام 1999/2000م، ووصلت 65% في العام الدراسي الحالي، وقد جاءت هذه الزيادة في حصة مدارس المعارف والبلدية على حساب المدارس الخاصة؛ فقد انخفضت حصة المدارس الخاصة من 28% في العام الدراسي 1994/1995م إلى 21.8% في العام الدراسي الحالي.

هذا الانخفاض في عدد طلبة المدارس الخاصة لم يأت فقط نتيجة لتحول الطلبة من التعليم الخاص إلى مدارس المعارف والبلدية بل أيضاً أن مدارس الأوقاف قد توسعت وانضم إليها أربعة مدارس من القطاع الخاص مما رفع حصة مدارس الأوقاف.

يتجاوز الأنفاق على التعليم في القدس الغربية نظيره في القدس الشرقية المحتلة بمرتين أو أربع مرات، إذ أن إسرائيل تحرم الأطفال من اللعب في ملاعب وساحات تتلاءم وروح العصر، أسوة بأطفال العالم، علماً أن بلدية الاحتلال تجبي ملايين الشواكل سنوياً عائدات ضريبة المسققات من الفلسطينيين، وتصرفها على أحياء المدينة الغربية. عدا عن إعاقتها تكملة الطلبة دراساتهم الجامعية، وعدم اعترافها بشهادة جامعاتهم في المدينة المقدسة.

1.4.2.1 مدارس رياض الأطفال:

هناك اهتمام متزايد في الفترة الأخيرة في القدس في التعليم المبكر من خلال رياض الأطفال، فقد بلغ عدد رياض الأطفال في القدس أكثر من (100) في العام الماضي 2016.

1.4.2.1 التعليم العالي في القدس:

بخصوص مرحلة التعليم العالي في القدس فالطلاب بعد تخطيهم المعوقات السابق ذكرها وإنهاء الثانوية العامة، يفكر العديد من الطلاب المقدسيين بالحصول على التعليم الجامعي. يجد هؤلاء أنفسهم أمام عدة خيارات للتعليم الجامعي في حين لكل خيار مشاكله وصعوباته، أما بخصوص الطلاب المقدسيون الملتحقون بجامعة القدس، فهم موزعون على عدة جامعات في القدس والضفة الغربية أبرزها جامعة القدس، ، فقد أفاد الدكتور عماد أبو كشك رئيس جامعة القدس أبو ديس (أن جامعة القدس تستقبل حوالي 12,500 طالب سنويا، ثلثهم يحمل هويات الإقامة في القدس). وقد أدى إنشاء جدار الضم والتوسع إلى فصل أحرام الجامعة المختلفة، إذ يقع حرم الجامعة الرئيس - أبو ديس خلف الجدار ولكن ضمن حدود البلدية في المنطقة ب والضفة الغربية، ما يصعب وصول الطلاب الذين يعيشون في الجانب الآخر من الجدار إليه. وعلى الرغم من أن أحرام الجامعة لا تبعد عن بعضها سوى 7 كيلومترات إلا أنه يتطلب حوالي 45 دقيقة للتنقل فيما بينها لكثرة الحواجز العسكرية. علاوة على ذلك، يتعارض الحرم الرئيس في أبو ديس لاقتحامات متكررة من قبل قوات الاحتلال، وأفاد مركز المعلومات الفلسطيني (2010)، أنه في الفترة بين 2012 و 2016 قامت قوات الاحتلال باقتحام الحرم الجامعي 3 مرات ما أسفر عن إصابة أكثر من 2,473 شخصاً واستدعاء 275 شخصاً للتحقيق من قبل المخابرات الإسرائيلية. وكثيرا ما يتم إخلاء الطلبة من حرم الجامعة وإلغاء المحاضرات حتى في الأوقات التي لا يوجد فيها اقتحامات. ولا ينتهي الأمر هنا، فحتى بعد تخطي هذه العقبات والتخرج من الجامعة، فإن سلطات الاحتلال لا تعترف بجامعة القدس أو بالشهادات الممنوحة لطلابها، فلا يستطيع خريجو الجامعة استخدام شهاداتهم الجامعية عند بحثهم عن وظيفة في سوق العمل الإسرائيلي بسهولة،

خاصة عند التقدم للوظائف التي يكون فيها التحصيل العلمي شرطاً أساسياً للقبول.

وتستقبل جامعة القدس المفتوحة ضمن نظام الدراسة عن بعد لتمكن الفئات الاجتماعية العاملة في القدس من الالتحاق بسلك التعليم ويقع مقرها في القدس في منطقة الصوانة، وهناك ثلاث كليات مجتمع متوسطة في القدس تدرس على مدار عامين وهي كلية الأمة والكلية الإبراهيمية والكلية العلمية الإسلامية، وهذه الكليات تستقبل الطلبة الذين يحصلون على معدلات متوسطة في مرحلة التوجيهي.

أما بخصوص معاناة الطلاب المقدسيين الملتحقون بجامعة الضفة الغربية: فيضطر الطلاب المقدسيون والذين يتلقون تعليمهم في الجامعات في بقية أنحاء الضفة الغربية كجامعة بيت لحم وجامعة بيرزيت إلى قطع الحواجز الإسرائيلية وما يصاحبها من تقييد وعرقلة حرية الحركة واعتداءات جنود الاحتلال سواء الكلامية أو الجسدية وغيرها يوماً للوصول إلى جامعاتهم. تعاني الجامعات من ناحية أخرى من عدم الحصول على دعم مستقر ما يؤثر على نوعية التعليم العالي الفلسطيني في الضفة الغربية. وكما هو الحال بالنسبة لشهادة جامعة القدس، لا تعترف حكومة الاحتلال بالشهادات الصادرة عن جامعات الضفة الغربية، وعلى سبيل المثال، فقد فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلية العديد من الأوامر العسكرية بـ"الإغلاق المؤقت" لجامعة بيت لحم - حيث تم إغلاق الجامعة 12 مرة، أطولها لمدة 3 سنوات في عام 1987.

2.4.2.1 التعليم المهني في القدس:

يواجه التعليم المهني في القدس مصاعب عدة، تتمثل بقلة عدد الطلاب الملتحقين، وبالتالي قلة المدارس المهنية المتوفرة. مما أدى إلى نقص واضح في تلبية احتياجات سوق العمل. وقامت إسرائيل بإنشاء مركزاً للتعليم المهني، يقدم المنح والتسهيلات والدعم المادي، بهدف جذب الطلبة وتشجيعهم للالتحاق بالتخصص المذكور، بهدف تلبية احتياجات سوق العمل الإسرائيلي، وبالتالي استقطبت عدداً كبيراً من الطلبة، وحولتهم من الدراسة الأكاديمية إلى عمال مأجورين لديها بأجر مغرية، وقد ترتب على ذلك بعض السلبيات أهمها ترك الدراسة الأكاديمية في مرحلة مبكرة وأيضاً

الدراسة باللغة العبرية، وبالتالي خسارة التمكن من لغة الأم.

1.3.4.2 المدارس المهنية في القدس :

توفر ثلاث مدارس في القدس التعليم المهني وهي على النحو التالي:

1. مدرسة دار الأيتام الإسلامية الصناعية:

تأسست هذه المدرسة عام 1992م من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، وكانت تشرف عليها دائرة الأوقاف الإسلامية، وتمنح شهادة دبلوم تعادل شهادة الدراسة الثانوية العامة الصناعية، حيث يتوفر فيها التخصصات (خياطة، صناعة الأحذية، الدهان، النجارة، طباعة وتجليد، خيزران)

2. المدرسة الصناعية الثانوية التابعة لجمعية اليتيم العربي:

أفاد مدير هذه المدرسة السيد مازن أبو السعود مدير المدرسة أنها تأسست عام 1995م في القدس، وقد قامت حكومة ألمانيا بتجهيز المدرسة بالمعدات الفنية والخبراء والفنيين، حيث أنها أنشئت كمدرسة ثانوية صناعية مهنية لخدمة حاجات الطلاب الفلسطينيين اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة ، وترتكز المدرسة جهودها على تزويد الطلاب بمهارات مهنية وتقنية مثل: (اللحام والحدادة، الأدوات الصحية، التدفئة المركزية، صيانة التجهيزات المكتبية، السياحة وإدارة الفنادق، وأفاد بأن هذه المدرسة تعاني مكن عدم وجود خط مواصلات عامة لوجودها داخل المنطقة الصناعية المغلقة المسماه (عطروت).

3. مدرسة الاتحاد اللوثيري:

تأسس مركز التدريب المهني في القدس عام 1992م كمدرسة مهنية تقدم تعليماً نوعياً للطلاب الفلسطينيين اللاجئين والفقراء، وترعى المدرسة أبناءها من ناحية الرعاية الاجتماعية وبناء الشخصية والتعليم والقدرة على العمل، إلى جانب التركيز على حل النزاعات ومهارات القيادة. وينخرط فيها حوالي 250 طالباً في مجالات (النجارة والحدادة وتمديدات أنابيب المياه وميكانيك السيارات والإلكترونيات السيارات والإتصالات) .

4. مركز التدريب المهني التابع لوكالة الغوث قلنديا:

مؤسسة تابعة لوكالة الغوث الدولية. تأسست عام 1953م، متخصصة بتقديم دورات في التدريب المهني للانخراط في السوق المحلي وتشمل العديد من التخصصات المهنية الأساسية مثل الكهرباء التكييف والتبريد والرسم الهندسي والمساحة، وصيانة الاتصالات والتلفونات، ويستقبل هذا المركز الطلاب الذين لم ينهوا المرحلة الثانوية.

ثامناً: السيطرة على القطاع الصحي في القدس:

واقع القطاع الصحي في القدس :

لعبت القدس الدور المركزي سابقاً من ناحية توفير الخدمات الصحية ليس فقط لسكان القدس وحدها بل لفلسطين عامةً وذلك منذ الانتداب البريطاني والحكم الأردني وأول ثلاثة عقود من فترة الاحتلال الإسرائيلي، فمنذ الانتداب البريطاني كان مستشفى العيون المسمى البقعة غربي القدس المستشفى التخصصي الوحيد في فلسطين، وبعد ذلك مستشفى الهوسبيس في القدس أحد المستشفيات المركزية الهامة على مستوى الوطن الفلسطيني، وقد ساعد الإهمال المقصود من قبل الاحتلال للخدمات الصحية المخصصة للمقدسيين على إبراز الدور الطليعي لجمعيات القدس الصحية، وكانت هذه الجمعيات بمستشفياتها هي التي تستقبل معظم حالات المرضى بمختلف أنواعها من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أثبتت هذه الجمعيات كفاءتها وقدرتها على تغطية العمل في الأزمات حينما أثبتت جدارتها في استقبال آلاف الحالات المرضية والإصابات خاصةً في حالات الطوارئ الناجمة عن المواجهات والنضال الفلسطيني سواءً في الانتفاضة الأولى أو ما تلاها من أحداث.

وقد كان لهذه الجمعيات دوراً بارزاً حينما كانت القدس مركزاً للعمل النقابي المهني، حيث كانت تضم الكثير من الاتحادات والنقابات وعلى رأسها نقابة الأطباء ونقابة الصيادلة، وأطباء الأسنان... الخ، حيث كان لهذه النقابات الدور الهام في إثبات الوجود الفلسطيني الفاعل في المجالات التنموية وخاصةً القطاع الصحي، والذي شكل منذ البداية معولاً وقلعة صمود أمام سياسات تهويد القدس منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لها.

بعد قيام الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق مدينة القدس وعزلها عن محيطها منذ 23/آذار/1993 قامت سلطات الاحتلال بوضع المعوقات أمام وصول المرضى واعتقال الجرحى من داخل المستشفيات بعد اقتحامها وعدم السماح لهم باستكمال علاجهم وإعاقة وصول العاملين وعدم السماح للطلاب في كليات الطب وكلية الأشعة والمتدربين من الوصول إلى مواقع تدريبهم في مستشفيات القدس العربية.

كما منع الاحتلال الأطباء والصيداللة والمرضيين من عملهم النقابي داخل القدس بعد إغلاق مقرات نقاباتهم لتفكيك قوة العمل النقابي وإضعافه، لإدراك الاحتلال لمدى أهمية هذا القطاع في مواجهة سياسة التهويد، مما أدى إلى نقل مقرات هذه النقابات إلى خارج حدود المدينة، والذي أدى إلى تعميق عزل الجمعيات الصحية وكوارها في القدس، وأضعف نمو القطاع الصحي.

يهدف القطاع الصحي في القدس لتقديم خدمات علاجية وصحية وطبية مميزة للمقدسيين، ومنها من يخدم أهلنا في غزة هاشم والضفة الغربية بالرغم من التحديات والمعوقات التي فرضها الاحتلال منذ 1967 نتيجة الضم العنصري لمدينة القدس، ولشح الموارد المالية. أصبح الوضع الصحي في مدينة القدس يتأثر نتيجة لاستمرار سياسية الإغلاق وعزل المدينة المقدسة من جهة واستمرار الحاجة للطوارئ ومتطلباتها من جهة أخرى وهذا أثر على تطور القطاع الصحي. (وقد جاء القانون الصحي الإسرائيلي التابع لصندوق المرضى (كوبات حوليم) الذي بدأ سريانه في عام 1995 ليلغي جميع القيود التي كانت تضعها المرضى كشروط لتوفير التأمين الصحي وعليه أصبح التأمين إجباريا ومرتبطا بالتأمين الوطني حسب قانون إسرائيل لجميع السكان، وأفاد مسك، د. عادل، (2013)، أن هذا القانون طبق في شرقي القدس كونها من الناحية القانونية الإسرائيلية تابعة للسيادة الإسرائيلية فشمّل سكان القدس أو الحاملين لهوية القدس الإسرائيلية من سكانها فباتت كل مؤسسة أو شركة تدفع أو تقتطع من رواتب موظفيها لتغطية التأمين الصحي الذي يؤدي الى عدم وجود نظام صحي فلسطيني فعال)، ومن يعمل لدى القطاع الخاص من حملة هوية القدس يقوم بالدفع للتأمين الوطني.

5.2.1 بعض المؤشرات على الوضع الصحي في مدينة القدس:

1- يوجد في مدينة القدس سبعة مستشفيات فلسطينية بمعدل 531 سرير وتبلغ نسبة إشغال الأسرة 54% وفي أغلب الأوقات كثيرا من الأقسام في بعض المستشفيات تحديدا في المقاصد والمطلع يكاد يكون لا يوجد متسع في بعض التخصصات.

2- إن إسرائيل وفرت لأغلب حاملي هوية القدس من المقدسيين تأمين صحي إسرائيلي "كوبات حوليم" وأصبح إجباريا. وأغلبهم من حملة الهوية المقدسية حيث ما نسبته 90% هم موجودون

داخل الجدار . واغلب المقدسيين التحق بأحد الصناديق التالية من صناديق كوبات حوليم أي كلاليت 27% ولوئمة 18% ومؤحيدت 9,5% ومكابي 2,3% أو تأمين خاص بنسبة 27% حيث يراجعها بعض المؤمنين للعيادات.

3- يراجع بعض اللاجئين الفلسطينيين المقدسيين مركز مخيم شعفاط ومركز مخيم قلنديا وزاوية الهنود بالبلده للقديمه و التي تعنى بتقديم الخدمات للاجئين المقدسيين في المحافظه داخل وخارج الجدار .

4- القطاع التابع للجمعيات الاهلية و الخيرية ويقدم خدمات المستشفيات المتخصصة و التأهيل وهو اكبر مزودي للخدمات حيث تصل نسبته ال 90% وهي تشمل شبكة مستشفيات القدس .

5- وزارة الصحة الفلسطينية حيث يوجد 11 مركزا صحيا اوليا في ضواحي القدس و هي تعمل في اوقات جزئية وغير فاعلة .

6- القطاع الخاص ، بعض المراكز و المختبرات ومستشفيات التوليد الصغيرة الا ان فيها نقصا لخدمات الصحة الاولية .

6.2.1 واقع الصحة في ظل الاحتلال:

تؤدي القيود المفروضة على الحرية التنقل الى منع الطواقم الطبية من الوصول الى العمل مما يشكل تهديدا للمرضى والمستشفيات، حيث أفادت نتائج المقابلات أنه يوجد (2146). موظف موزعين على النحو الاتي: (بالمقاصد : (784) موظف ، الهلال : (250) موظف، المطلع : (370) موظف، المركز الصحي العربي : (63) موظف، الإغاثة الصحية : (14) موظف، الفرنساوي : (300) موظف، الأميرة بسمة : (250) موظف، العيون: (115)، يعمل في المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية وما يقارب 70% منهم من سكان الضفة الغربية، ولكثرة المرجعيات التي تقدم خدمات صحية بالقدس دون وجود مظله فلسطينيه واضح للتسيق بين مقدمي هذه الخدمات بسبب الوضع السياسي والاحتلال مما يفرض المساحة الكافية للإسرائيليين لتضييق الخناق والإجراءات على عمل المستشفيات الفلسطينية من خلال فرض القواعد والأنظمة

والقوانين الطبية الإسرائيلية على العاملين في المستشفيات و طريقة عملها ، فمثلا المزاجية من قبل وزارة الصحة الإسرائيلية في الاعتراف أو إعطاء رخصة لدكتور مثل الدكتور سامي حسين الحاصل على البورد الألماني و الذي لديه أبحاث علمية متميزة يرفضون الاعتراف به في وزارة الصحة الإسرائيلية . ولعل إنشاء شبكه مستشفيات القدس في عام 2003 هو محاولة لاستمرارية تطور القطاع الصحي ومحاولة أخيرة لإنعاش دورها في الحفاظ على الهوية الفلسطينية وإيجاد صيغة لتعزيز الدور التكاملي واللجوء لإيجاد نظام صحي نموذجي والبعد عن التنافسية السلبية من جهة وتعزيز الدور المرجو بينها و بين وزارة الصحة الفلسطينية من جهة أخرى وتضم هذه الشبكة في عضويتها كل من مستشفى المقاصد الممول من جمعيه المقاصد الخيرية كمول أساسي ومستشفى المطع الممول من الاتحاد اللوثري العام كمول أساسي و مستشفى الفرنساوي الممول من أخوات القديس يوسف كمول أساسي ومستشفى الهلال الأحمر الممول من جمعيه الهلال الأحمر كمول أساسي ومؤسسة السان جون للعيون الممول من فرسان القديس جون كمول رئيسي ومركز الاميرة بسمة للتأهيل الممول من عدة جهات.

حسب عدة دراسات محلية ودولية فان المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية تتمتع بسمعة ممتازة من ناحية مستوى الرعاية الصحية التي توفرها إلى الفلسطينيين من كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث أن هناك ست مستشفيات تخصصية في القدس الشرقية: مستشفى أوغستا فكتوريا- المطع، مستشفى المقاصد، مستشفى العيون- سانت جون، مستشفى مار يوسف، مستشفى الهلال الأحمر ومستشفى الأميرة بسمة. تقدم هذه المستشفيات رعاية صحية واستشارات طبية متخصصة بما فيها طب الأطفال، وجراحة القلب، وجراحة الأعصاب، وغسل الكلى، وعلم الأورام، بالإضافة إلى جراحة المنظار، والعلاج بالأشعة، وجراحة العين، وعالج الحروق الصعبة وزراعة الأعضاء وإجراءات تشخيصية .

وأفادت شحادة، هدى، (2001) ، يوفر مستشفى أوغستا فكتوريا الرعاية الوحيدة في مجال عالج الأورام عند الأطفال المصابين بالسرطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالمعدل، تقوم وزارة الصحة الفلسطينية بتحويل ما يقرب من 3,000 مريض من كافة مناطق الأرض الفلسطينية

المحتلة إلى مستشفيات القدس الشرقية كل عام، وعدد كبير أيضاً (خارج إطار التحويلات) يتوجه إلى هذه المستشفيات طالبين الرعاية بشكل سنوي.

يواجه المرضى والطواقم من الضفة الغربية ومناطق في القدس الشرقية مصاعب متزايدة للوصول إلى هذه الخدمات بعد بناء الجدار الفاصل حول القدس والتصاريح الضرورية لدخول القدس عبر الحواجز العسكرية المقامة على الجدار الفاصل ، وقد أدى استمرار عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني الى منع وحرمان المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة من الوصول للخدمات الصحية في القدس والذي يعتبر انتهاكا لجميع المواثيق والأعراف الدولية. وأفاد **المرجع السابق، (2001)**، منع حركة المرضى ومركبات الإسعاف والأطباء والممرضين والعاملين في المرافق الصحية من الوصول الى هذه المرافق الا بعد الحصول على تصاريح خاصة يكون فيها الرفض الجواب النهائي في معظم الحالات.

وقد زاد بناء جدار الفصل العنصري في القدس من وطأة الفصل ليس فقط بين مدينة القدس والضفة الغربية بل عزل إحياء وبلدات القدس عن بعضها البعض وحرم سكان هذه المناطق من الوصول إلى المرافق الاجتماعية والصحية داخل المدينة واستخدام سياسة التهميش أو تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمقدسيين على صعيد البنية التحتية وصحة البيئة وخدمات الطب الوقائي والصحة النفسية وغيرها كما هو موضح **بالملحق رقم (5)** بالإضافة إلى عدم إمكانية السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل المباشر في القدس وضعف إمكانياتها المادية تعتبر تحديات أخرى أمام الخدمات الصحية في المدينة، وأشار **البابا ، جمال ، (2012)**، إلى ضعف التنسيق بين مختلف مقدمي الخدمات الصحية وعدم وجود مرجعية صحية في المدينة حيث إن هناك نقصا حادا في التمويل للخدمات الصحية في المدينة المقدسة وعزوف معظم المانحين الدوليين عن تقديم الدعم لأسباب مختلفة .

تعبر إدارات المستشفيات عن قلقها وتخوفها من تخفيض عدد الأسرة المرخصة الحالية التي يصل مجموعها إلى 500 سرير مرخص في القدس الشرقية بسبب تدني عدد المرضى .إن عدد الأسرة

المرخصة الممنوحة إلى مستشفى محدد يعتمد، طبقاً لوزارة الصحة الإسرائيلية، على عدد المرضى الذين يمنحون خدمات من المستشفى. طبقاً لمستشفيات القدس الشرقية، يعطي التفويض السنوي الذي تجريه وزارة الصحة الإسرائيلية تقييماً حول وضع المستشفى من ناحية استخدام كامل الطاقة الاستيعابية للأسرة المرخصة، وفي حال لم يحصل ذلك، يمكن تخفيض عدد الأسرة المرخصة. إضافة إلى ذلك، صدر ولأول مرة في عام 2005م أمر إلى المستشفيات الست في القدس الشرقية بوجوب دفع ضريبة البلدية (الأرنونا) بالرغم من تصنيفها كمؤسسات خيرية. احتسبت بلدية القدس فاتورة الضريبة التي أرسلتها إلى المستشفيات بأثر رجعي ابتداء من عام 2003م مما أدى إلى تكاليف إضافية تهدد بضرب هذه المؤسسات الطبية مالياً. وفقاً لما ورد من السلطات الإسرائيلية، الإعفاء الضريبي الذي تمتعت به هذه المؤسسات الخيرية لم يعد قائماً لأن المستشفيات لم تكن مؤسسات مسجلة داخل دولة إسرائيل بل سجلت في عام 1948م و في ظل الحكم الأردني. وأفادت شحادة، هدي، (2001)، أن فاتورة الأرنونا وصلت في بمستشفى المقاصد إلى 600,000 دولار أمريكي ويخشى مستشفى العيون من وجوب تخفيض الخدمات إلى المرضى لضمان عدم إفلاس المستشفى.

إن المصاعب التي يواجهها الفلسطينيون عند المحاولة للوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية أدت إلى هبوط كبير في أعداد الفلسطينيين من هذه المرافق. وأشار وليد فكتور نمر المدير التنفيذي العام لمستشفى أوغستا فكتوريا (أن عدد المرضى في العيادات الخارجية من قطاع غزة والضفة الغربية قد هبط إلى النصف ما بين عام 2002م و 2003م، ويستمر العدد في التناقص. وتناقص عدد الحالات المرضية في مستشفى أوغستا فكتوريا بنسبة زادت عن 30 % لمجمل خدماتها الطبية وفي الفترة ما بين 2002م و 2005م، هبط عدد مرضى غرفة الطوارئ في مستشفى المقاصد بنسبة 50 % من 31,417 إلى 15,033 مريض).

وهو رقم يوضح المصاعب التي يواجهها المرضى للوصول إلى المستشفى ولمعالجة هذه المشكلة، ينقل مستشفى أوغستا فكتوريا المرضى والطواقم الطبية من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية بواسطة حافلات خاصة مع الحصول على إذن مسبق من السلطات الإسرائيلية. وقد أقام المستشفى أيضاً مكتب خاص داخل المستشفى للمساعدة في الحصول على تصاريح للمرضى. وقد تأثرت أيضاً خدمة الرعاية السريرية في المستشفيات. وقد سجلت منظمة الأونروا هبوط كبير

في عدد المرضى المسجلين للرعاية السريرية في المستشفيات الرئيسية الثلاث التي تعنى بشؤون اللاجئين يضع تدهور ظروف التنقل والعبور إلى القدس الشرقية المستشفيات تحت ضغوطات مالية متزايدة. يصف مدير مستشفى أوغستا فكتوريا -المطلع الحاجز النفسي" الذي يتوجب على الناس أن يتخطوه من أجل الوصول إلى القدس حتى بوجود تصاريح. التأخير على الحواجز العسكرية، والطرق الالتفافية الطويلة والمضايقات المحتملة تؤثر بشكل كبير لدرجة أن العديد من الناس لا يريدون حتى محاولة السفر. إن التناقص المتواصل لأعداد المرضى لا يبشر بأخبار جيدة على صعيد استدامة المستشفيات.

7.2.1 استراتيجيات تحسين الخدمات الصحية:

الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين واقع الخدمات الصحية في القدس والمتمثلة بتطوير وتوسيع شبكة العيادات ومراكز الصحة الأولية في المناطق خارج حدود بلدية القدس وإيجاد نظام تحويلي للمستشفيات في القدس من عيادات ومراكز الصحة التابعة لوزارة الصحة الفلسطينية وتحسين وتطوير برامج الصحة النفسية وتطوير نوعي لمستشفيات القدس بما يؤهلها ان تكون مرجعية مهنية وذات كفاءة وقدرة عالية. وتتمثل كذلك بتطوير مراكز الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني وافتتاح مراكز اخرى في القدس وتعزيز برامج الصحة الوقائية والتنقيف الصحي عبر تطوير برامج الصحة المدرسية وبرامج للشباب لمكافحة التدخين والمخدرات والأمراض المنقولة جنسيا وتطوير برنامج صحي يختص بصحة البيئة وخصوصا للمناطق القريبة من المستوطنات الإسرائيلية وأفاد د. رفيق الحسيني منسق شبكة مستشفيات القدس الشرقية (أن وجود هذه المرجعية الصحية في القدس يهدف للعمل على تجنيد الأموال لمؤسسات القدس الصحية والبعد عن التنافسية السلبية وتنظيم برامج الضغط والمناصرة للقدس خصوصا فيما يتعلق بانتهاكات الاحتلال في مجال الصحة وحقوق الإنسان.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (1999): بعنوان: "القدس الشريف الواقع وتحديات المستقبل (دراسة مسحية) والتي عَرَضَتْ واقع التعليم في المدينة المقدسة بشقيه الأكاديمي والمهني،

والمشكلات والمعوقات التي يعاني منها التعليم الفلسطيني في القدس، وقد تميزت هذه الدراسة بشموليتها من ناحية الجانب الوصفي الخاص بواقع التعليم في القدس، ضمن جداول ومعطيات رقمية وتحليل كمي لمدلولات هذه الأرقام بشكل يعطي صورة دقيقة تشمل المؤسسات والجمعيات الوطنية القائمة على التعليم في القدس، كما وتطرقت هذه الدراسة إلى أهم الإنجازات التربوية التي تحققت خلال المدة التي رافقت تسلم وزارة التربية والتعليم مسؤولية التعليم الفلسطيني. كذلك عرّضت الدراسة المسح الشامل للاحتياجات الملحة على المدى القريب والاحتياجات متوسطة المدى في مجال البناء المدرسي والتقنيات التعليمية والأجهزة والخدمات المساندة وغيرها وكلفة هذه الاحتياجات، وتعد هذه الدراسة من أهم المرجعيات التي تخص واقع التعليم في القدس، نظرا لشموليتها ودقة معطياتها ومعالجتها للقضايا الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بواقع التعليم في مدينة القدس، أما الجانب التحليلي الكمي فلم تتطرق له هذه الدراسة لكونها دراسة وصفية.

دراسة دائرة المعلومات والدراسات في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2005):

بعنوان "ظاهرة التسرب من المدارس في مدينة القدس الأسباب، والإجراءات الوقائية والعلاجية"، والتي أجرتها دائرة المعلومات والدراسات بالتعاون مع مركز الصحة المدرسية والإرشاد التربوي والإدارة العامة للتعليم العام، سعت هذه الدراسة إلى إيجاد مؤشرات تربوية واضحة لوضع السياسة التربوية للحد من ظاهرة التسرب وذلك من خلال: تعرّف الأسباب والعوامل الحقيقية التي تقف وراء تسرب الطلبة من المدارس، و بحث فعالية بعض الإجراءات الوقائية التي تحد من التسرب من وجهتي نظر المتسربين وأولياء أمورهم وتضمن ذلك سؤال أولياء الأمور حول الدور المنوط بوزارة التربية والتعليم وطواقمها ذات الاختصاص ودور المؤسسات الأهلية والجمعيات القائمة على التعليم للحد من ظاهرة التسرب من المدارس، وبحث فعالية بعض الإجراءات العلاجية التي تساعد على عودة المتسربين إلى مقاعد الدراسة، واقتراح فرص تأهيل وإعادة تأهيل للطلبة الذين لا يرغبون في العودة إلى الدراسة، وبناء قاعدة معلوماتية شاملة وعميقة عن واقع ظاهرة التسرب وأسبابها، وبناء أدوات متابعة لرصد ظاهرة التسرب من قبل مدير المدرسة.

دراسة وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2008):

وهي عبارة عن "تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي 2008/2007" أعدتها وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وقد تناول التقرير التعليم في القدس والجهات المشرفة عليه، والتعليم المهني، كما تناول ظاهرة التسرب في مدارس مدينة القدس، وتطور المدارس الحكومية، ووضعية الأبنية المدرسية، والمشكلات التي تخص التعليم في مدينة القدس، وأثر الجدار الفاصل في قطاع التعليم، وتضمنت الدراسة رؤية إستراتيجية لتطوير قطاع التعليم في القدس والمؤسسات والجمعيات المقدسية القائمة على قطاع التعليم في القدس، وأفادت الدراسة أن واقع المباني الدراسية مأساويًا، مشيرة إلى النقص الحاد في الغرف الصفية يصل إلى حوالي 1800 غرفة، وأن معظم الأبنية المدرسية هي عبارة عن مبانٍ سكنية مستأجرة يوجد قسم كبير منها بشكل متناثر بحيث لا يضمها مبنى واحد ولا توحى بالأجواء الحميمة لمدارس نموذجية وكذلك فإنها لا تفي بالشروط التعليمية التربوية ولا الصحية ولا النفسية وتفتقر المرافق التربوية المختلفة كالساحات والملاعب والقاعات والمختبرات والمكتبات بالإضافة إلى سلبيات المباني المدرسية المستأجرة وتكاليف الاستئجار السنوية (مدارس الأوقاف وحدها) يصل إلى حوالي مليون دولارا سنويا مما يشكل عبئا ماديا على التربية . وهذا يعطي شعورا بعدم الاستقرار للمدرسة التي تتعرض لابتزاز بعض مؤجري المباني، الذين يهددون بالإخلاء من وقت إلى آخر، كما أشارت الدراسة إلى القوانين الصارمة على الأبنية المدرسية مثل مخالفات وغرامات وأتعاب محاماة تصل الى 30 ألف دولار سنويا على سبيل المثال بسبب وضع (مظلة) على سطح المدرسة في ظل غياب ملعب أو ساحة مدرسية تقي الأطفال حر الشمس ومطر الشتاء أو توسعة غرفة صفية تتسع لعشرين طالبا يدرس بها أربعون طالبا وهذا بدوره يؤدي إلى حرمان الطالب من المرافق التربوية المختلفة في مدرسته ومن الساحات والملاعب والقاعات والمختبرات والمكتبات وغير ذلك وبالتالي يؤثر سلبا على علاقته مع مدرسته ومحبيه وانتماؤه لها . فلا يشعر أنها تلبي احتياجاته الأساسية، وبالتالي لا يجد راحته فيها.

دراسة مؤسسة أوتشا، (2014) ،: بعنوان "وضع التعليم في القدس تحت الاحتلال:

تطرق التقرير إلى وضع التعليم في القدس وحدد أن أهم مشكلة هي النقص في عدد الصفوف المدرسية و تشير الأرقام وجود ما يزيد عن خمسة آلاف طفل فلسطيني لا يحضر ون إلى

مدارسهم في القدس الشرقية بسبب عدم توفر غرف صفية تستطيع استيعاب الطالب في المدارس الحكومية، وفي ذات الوقت لا يستطيع أولئك الطلبة تحمل عبء مصاريف الدراسة في المدارس الخاصة، وأفادت هذه الدراسة أن قطاع التعليم يعاني في القدس العربية من مشاكل في الأبنية والغرف الصفية، وذلك لصعوبة الحصول على رخص لبناء مدارس من البلدية. ولعدم توافر أراضٍ لهذه الغاية تلجأ الوزارة إلى شراء أو استئجار مبانٍ سكنية لاستعمالها كمدارس، لذا فهي غير ملائمة من الناحية التعليمية، حيث تراوح الكثافة الصفية فيها بين (0.5-0.9) متر مربع للطالب الواحد، بينما النسبة العالمية تراوح بين (1.25-1.50) متر مربع للطالب الواحد، ما يؤدي إلى اكتظاظ الطلبة في الصفوف وعدم توافر بيئة تعليمية جيدة، هذا عدا عن أن غالبية هذه المدارس تفتقر إلى الترميم والصيانة الدورية، خاصة المدارس الموجودة في البلدة القديمة، حيث إن غالبيتها قديمة، وبالرغم من ذلك فإن إقبال الطلبة عليها كبير لتمسك الأهالي بها لوجودها داخل الأسوار، للمحافظة على التجمع السكاني داخلها، وتفتقر تلك المدارس إلى الملاعب وساحات اصطفاف للطلبة، والمظلات الواقية والمختبرات العلمية والعلوم المنزلية والحاسوب وأفادت **القُدومي، سعاد، (2008)**، في دراستها حول وضع التعليم في مدارس القدس العربية للعام الدراسي 2008/2007م، (تساءلت جمعيتنا حقوق المواطن: أين اختفى 24 ألف طالب مقدسي من بيانات السلطات الإسرائيلية؟ فهناك نقص حادّ في الغرف التدريسية، وتشجيع لمشاريع يهودية واستيطانية على أراضٍ عامة بدلاً من بناء مدارس عليها، ووجود نسب تسرب عالية، وتمييز صارخ في الميزانيات والكوادر البشرية). • فهناك من بين 106,534 طفلاً فلسطينياً من جيل 6-18 عاماً يقطنون في القدس الشرقية، فقط 86,018 يظهرون في السجلات الرسمية، إضافة إلى 3,806 أطفال في جيل الخامسة لا يُعرف بأي روضات يلتحقون. هذا يعني أن السلطات المسؤولة لا تعلم إن كان نحو 24 ألف طفل مقدسي يتلقون تعليماً أم لا، وأين. على الرغم من نقص 1100 غرفة تدريسية، فإن المسؤولين السياسيين، ومنهم رئيس بلدية القدس، يفضلون تشجيع مخططات استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية فوق المساحات العامة القليلة المتبقية للاستخدام العام في القدس الشرقية.

(المرجع السابق، 2008).

ومع بداية السنة الدراسية لعام (2012-2013)م نشرت جمعية غير عاميم، تقريراً شاملاً يرصد مظاهر الإهمال والتهميش التي تسري في جهاز التعليم في القدس الشرقية. ويعرض التقرير، الذي يأتي بعنوان "العلامة: راسب"، للعديد من الإشكاليات التي يواجهها جهاز التعليم في القدس الشرقية، والتي تؤدي بشكل أو بآخر إلى انتهاكات صارخة للحق الأساسي للسكان في التعليم. يتضمن التقرير تفاصيل وأرقاماً مقلقة تعكس النقص الحاد في الغرف التدريسية، وعدم المبادرة إلى بناء مدارس جديدة في مقابل تشجيع مشاريع استيطانية ويهودية مكثفة في قلب الأحياء الفلسطينية. يتحدث التقرير عن قلة الكوادر البشرية المهنية العاملة في المدارس، والنسب العالية لتسرب الطلاب، والنقص الحاد في الروضات الكافية لاستيعاب أجيال الثالثة والرابعة، وغيرها كثير من مظاهر التهميش (التقرير الجديد الذي يرصد وضع جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية، دائرة شؤون القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، 2013م).

دراسة وحدة القدس، ديوان الرئاسة الفلسطيني، (2010) الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس، القدس: منشورات الاتحاد الأوروبي، وقد ركز الباحث في قراءته في هذه الخطة على ما تضمنته حول واقع التعليم في القدس واحتياجاته، وتأثير الاحتلال السلبي على قطاع التعليم في هذه المدينة، وتضمنت الرؤية الإستراتيجية والخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم في القدس، وتطرقت إلى أهم معيقات قطاع التعليم وهو الاحتلال، معتبرةً الاحتلال بحد ذاته من أكبر العوامل المعيقة للتعليم في فلسطين، حتى لو لم يتعمد سياساته المشهورة من إغلاق المدارس والجامعات واعتقال الطلبة والمدرسين في كليهما، وغلق الطرق، ومنع الوصول إلى المؤسسات التعليمية، وغير ذلك، ما ينعكس سلباً وإحباطاً على المعلم والمتعلم، ويعمل، لولا النضال الفلسطيني المتعدد الأشكال، على هز ثقة التلاميذ والطلاب بالناذج، وأهمها الوالد والمعلم.

ومثالا على عقبة الاحتلال العنيدة، في مقابل التصميم الفلسطيني الأكيد على استمرار العملية التعليمية وبلوغها كل الفلسطينيين، نذكر دور جامعة القدس المفتوحة التي استوعبت الطلاب غير القادرين على الانتظام الملزم؛ فأسهمت في توسيع دائرة الخريجين في عدد من التخصصات الإنسانية والتربوية، ولكنها اصطدمت بمحددات الاحتلال حين حاولت شمل الأسرى في سجون الاحتلال، وكانت سمحت، منذ نشأتها، للأسرى بالانتساب إليها، لكن إدارة السجون منعت ذلك

كلية، واكتفت الجامعة بإدخال مقرراتها للسجون من خلال الصليب الأحمر الدولي؛ لتسهم في تنقيف الأسرى، أما بخصوص الإنفاق على التّعليم، فقد يكون العامل الماديّ من أبرز تجليات الاحتلال المادية، حيث تعاني السلطة الفلسطينية والفلسطينيون أزمةً ماليةً بنيوية، ومع ذلك يستمر القطاع التعليمي في النهوض على قدميه، مالياً، وذلك بفضل تنوع مصادر التمويل، وتسهم وزارة التربية والتعليم العالي بقدر ملحوظ من هذا التمويل والرعاية للطلبة، ولا سيما في مرحلة التعليم الجامعي، لكن الإنفاق الحكومي العام على المدارس يبقى أقلّ من اللازم، إذ يعاني المعلمون، من أزمة السلطة المالية، ويشعر المعلمون بنوع من الإجحاف؛ ما يؤثر، سلباً على مكانة المعلم ورضاه الوظيفي، وينعكس دون قصد، على فعاليته وأدائه.

دراسة وحدة شؤون القدس، وزارة التربية والتعليم العالي (2012)، بعنوان التعليم في القدس المحتلة تحد وصمود ، ديمة السمان. استعرضت الدراسة واقع التعليم في القدس من حيث خضوع المدارس إلى خمس جهات إشراف مما يضعف التنسيق بينها وادي إلى غياب رؤية فلسفية استراتيجية المعالم، يصعب في ظلها التعامل مع الواقع التعليمي المقدسي بحكمة ومهنية مما يصعب تنمية مفهوم المواطنة لدى الطالب المقدسي.

كما أفادت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي قد استهدف قطاع التعليم في القدس منذ ضم القدس عام 1967 هادفاً للنيل من الإنسان والطالب المقدسي، من أجل تذيبه وصهره في المجتمع الإسرائيلي وطمس هويته الوطنية، وتفريغها من مضمونها، إضافة إلى توجيه الشباب إلى سوق العمل الإسرائيلي كأيدي عاملة رخيصة، وقد قوبل ذلك بوقفة وطنية فلسطينية مشرفة رافضة للقوانين الإسرائيلية من قبل المجتمع المقدسي.. (أفراداً ومؤسسات).. الذين تصدوا بقوة لمحاولة تهويد وأسرلة التعليم، وأفادت بأن الوعي المجتمعي المقدسي كان له صدى كبيراً.. حيث أعلن عن مخاوفه من عملية السيطرة على فكر الإنسان الفلسطيني العربي.. ومحو ذاكرته.. واستبدالها بذاكرة صهيونية.. وقد تمخض عن ذلك فتح مدارس الأوقاف الإسلامية .. -كحل سريع - والتي كانت بمثابة صمام أمان.. أعاد الاطمئنان للمجتمع المقدسي.. حيث أنقذت عروبة المناهج في القدس واستوعبت الطلبة والمدرسين جنباً إلى جنب مع المدارس الأهلية الوطنية، وبذلك تم إعادة

المنهاج الأردني الذي كان يدرس في ذلك الوقت، وقام الاحتلال بإجراء بعض التعديلات على معظم مواد العلوم الإنسانية بهدف تزوير وطمس كل ما يمت بصلة للهوية الفلسطينية، وأضافت اللغة العبرية كلغة أجنبية ثانية غير اللغة الانجليزية.

دراسة المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار "بكدار" (2012): الخطة الإستراتيجية للقدس، استعرضت الدراسة كافة القطاعات التنموية واحتياجاتها، وتضمنت واقع قطاعي التعليم والصحة في القدس وأثر الاحتلال السلبي على التعليم والصحة في القدس واحتياجات قطاعي التعليم والصحة، وفيما يلي أهم ما تضمنته هذه الدراسة حول قطاعي التعليم والصحة:

أولاً: قطاع التعليم في القدس:

أفادت الدراسة أن للتعليم أهمية خاصة عند الشعب الفلسطيني، فبالإضافة إلى أهميته كمدخل أساسي من مدخلات التنمية، البشرية وبالتالي كمدخل لازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فهو بالنسبة للشعب الفلسطيني سلاح لمعركة الوجود التي فرضها عليه الاحتلال الإسرائيلي، ومعركة الحفاظ على هويته ومقاومة مشاريع التصفية التي كان وما زال يتعرض لها، وتطرفت الدراسة إلى القيود التي فرضها الاحتلال على التعليم في القدس، ومنها تلك القيود المفروضة على بناء مدارس جديدة وتوسيع المدارس القائمة، ونتيجة لذلك تواجه المدارس في القدس خطر الإغلاق والهدم.

ثانياً: قطاع الصحة في القدس:

أفادت الدراسة بأن قطاع الصحة يشكل رافداً أساسياً للخدمات الصحية في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصةً في مجال الخدمات التخصصية، إذ أن مستشفيات القدس تقدم خدمات صحية على مستوى الاختصاص في مجال علاج أمراض عضال كالأورام ومرض الكلى والقلب، وضمن سياسة الاحتلال الرامية إلى عزل القدس عن محيطها العربي فقد تعرض هذا القطاع كما كل القطاعات الأخرى في مدينة القدس إلى التضييق المستمر من قبل سلطات الاحتلال لإضعافه وعدم تمكنه من القيام بدوره في خدمة السكان المقدسيين وكافة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعالجت الدراسة مشاكل كل قطاع من هذين القطاعين ووضعت الرؤية والخطة الإستراتيجية حولهما.

دراسة مزعل، د. عبد الكريم، (1999)، الصراع على السيادة ومستقبل القدس، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة بيرزيت، وتناولت مكانة القدس وطبيعة وأبعاد الصراع عليها بما يشمل البعد الديني والأيدلوجي والثقافي والقانوني، وتناول البعد الدولي لقضية القدس وكافة الأطروحات الدولية حول السيادة في مدينة القدس، منتقداً السياسة الإسرائيلية تجاه القدس لكونها تقوم على أساس تعزيز الوجود الإسرائيلي في القدس على حساب سكانها الأصليين، موضحاً الموقف الفلسطيني والعربي والدولي المغاير للموقف الإسرائيلي.

واستعرض د. مزعل وضع القدس في القانون الدولي، وقد استرشد في تحليله بخبراء في القانون الدولي ذوي مصداقية على المستوى العالمي مشيراً إلى أن القدس، حتى صدور قرار التقسيم رقم 181 في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947، ليس لها أي وضع قانوني خاص يميزها عن سائر الأرض الفلسطينية حيث كانت القدس جزءاً من فلسطين عند وقوعها تحت الاحتلال البريطاني عام 1917، ومن ثم تحت الانتداب البريطاني بعد قرار عصبة الأمم تحويل الاحتلال إلى انتداب عام 1922، فالقدس لم تذكر على وجه التحديد في وثيقة الانتداب على فلسطين، مما يعني قانونياً أن هذه المدينة كانت تعتبر جزءاً متمماً لفلسطين. فالانتداب في ميثاق عصبة الأمم المتحدة وصف الشعوب غير القادرة على الوقوف على قدميها تحت وطأة الظروف القاسية في العالم. واعتبر الميثاق أيضاً بعض الشعوب، التي كانت تنتمي سابقاً إلى الإمبراطورية العثمانية مستقلة مؤقتاً. وفسر هذا بأنه يطال فلسطين من غير شك. أما وعد بلفور فهو تعبير عن سياسة بريطانية، ولم يصبح ملزماً إلا عندما اندرج نظام الانتداب على فلسطين. وكلفت بريطانيا بالانتداب، والعمل على تنفيذ وعد بلفور، الذي يهدف إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين، وليس في كل فلسطين.

دراسة حلبى، أسامة، (2013)، وعنوانها الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، عمان: دار المعرفة، والتي تناولت القضايا الرئيسية المتعلقة بمحادثات الوضع النهائي في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وبحثت في السياسة الإسرائيلية تجاه القدس وحللت

التشريعات الإسرائيلية الرامية إلى تعزيز سيطرة إسرائيل على المدينة (منذ سنة 1967)، كما عالجت السياسات الرامية إلى تضيق الخناق على المواطنين العرب ودفعهم للهجرة.

وناقشت هذه الدراسة التغييرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية وأثر ذلك في حقوق السكان الفلسطينيين، كما يعرض للاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع الفاتيكان وأثره في مستقبل القدس. تعتبر هذه الدراسة، وهي الخامسة في سلسلة دراسات "قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية" فائقة الأهمية، ولا سيما في هذه المرحلة التي تشتد فيها وتيرة الاستيطان، ويستعد الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي للشروع في بحث قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وفي مقدمها قضية القدس، وهو مرجع لا غنى عنه لأي باحث أو كاتب أو سياسي أو إعلامي أو رجل قرار، نظراً إلى ما يتضمنه من معلومات دقيقة وتفصيلات مهمة. والمؤلف الأستاذ أسامة حربي باحث قانوني ومحام ممارس حائز الماجستير في القانون من الجامعة العبرية في القدس، والماجستير في القانون أيضاً من الجامعة الأميركية في واشنطن، وله عدة دراسات محكمة، ومؤلفات معمقة في الأوضاع القانونية للقدس وللسكان العرب تحت الاحتلال .

دراسة عبد الهادي، د. مهدي، (2004) الصراع على القدس "أفكار و تطورات فلسطينية" والتي تناولت التغييرات التي طرأت فيما يخص مسألة النزاع حول القدس منذ التسعينات من القرن الماضي ولغاية العام 2004 ، وركزت الدراسة على نقاط التحول هذه، حيث أنها تدلل على الأهمية المتزايدة لابتكار آليات حل الخلافات وإيجاد الخيارات الخلاقة لإيجاد حلول وتناول ذلك ضمن حلقات النقاش التي نظمتها باسيا.

وأفاد د. مهدي أن مشكلة القدس ظلت تمثل واحدة من المشكلات التي اعترضت ولا تزال ما يسمى مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ولعل الإدراك بأهمية المكانة والموقع الذي تشغله مدينة القدس بالنسبة إلى الخطة الدولية الرامية لإيجاد تسوية للصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي، هو الذي حدا بالعديد من الجهات المحلية والإقليمية والأوساط الدولية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها إلى المبادرة بتقديم بعض المقترحات بشأن كيفية حل هذه المشكلة، وبما يكفل إعادة

الحقوق الشرعية والتاريخ إلى أصحابه الحقيقيين، وقد قدمت مقترحات عديدة من أجل حل مسألة القدس ويعود ذلك إلى واقع أن أطرافاً كثيرة جداً إلى جانب الفلسطينيين والإسرائيليين مهتمة بشأنها وتريد أن يكون لها رأي في الحل. ولعل أشهر المقترحات الخاصة بحل مشكلة القدس هو تدويل المدينة بناءً على قرار التقسيم، ومقترح العاصمة المزدوجة، والحل الديني ومقترحات أخرى، وملخص الاقتراحات على النحو التالي:

1. اقتراح الحل الجغرافي لقضية مدينة القدس: تقاسم الجغرافيا والسيادة في القدس
2. اقتراح الحل الديني لمستقبل مدينة القدس: اقتراح نظام خاص يسمح بحرية العبادة في الأماكن المقدسة لأتباع الرسالات والديانات السماوية
3. اقتراح الحل البلدي : التقاسم الوظيفي-الإداري في مدينة القدس

واستعرضت هذه الدراسة المواقف والبرامج الإسرائيلية والفلسطينية والعربية والدولية تجاه القدس بعد عام 1967، مؤكداً أن التوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف لوضع مدينة القدس يواجه عقبتين هي:

العقبة الأولى: الناتجة عن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالمدينة وتهويدها. كما أن إسرائيل مصممة على مقاومة أي تغيير في وضع القدس وتدعم ذلك بقوة السلاح مهمة حقوق السكان الأصليين الذين طردتهم، مهمة قواعد القانون والعدالة، مهمة الرأي العام وقرارات الأمم المتحدة، ولقد أعلنت أن وحدة " القدس " إلى حدودها " غير قابلة للإلغاء " وغير قابلة " للمفاوضة " وفي هذه الأوضاع هل يقبل العقل أن إسرائيل ستعترف أنها ضمت القدس بصورة غير شرعية وإنها يجب أن تتسحب منها؟ لا، طبعاً من الخيال أن تصلح إسرائيل الأخطاء التي ارتكبتها بأية وسيلة باستثناء العودة إلى القوانين أو استخدام القوة .

العقبة الثانية العقبة الثانية تتمثل في دعم الولايات المتحدة لإسرائيل وقبولها لأفعالها. فالولايات المتحدة تقف دوماً إلى جانب إسرائيل وتعتبرها حليفاً الإستراتيجي في المنطقة وهذا يشجع إسرائيل لمقاومة أي تعديل في وضع القدس والذي يستمد قوته من خلال المساعدات المالية والعسكرية الواسعة. ومن الدعم السياسي الذي تتلقاه من حكومات الولايات المتحدة منذ عام 1947.

دراسة سبيلبرغ، ستيفن، (2004)، حول الشباب في القدس، وهو باحث أميركي من أصول يهودية، أجرى هذه الدراسة بدعم من منظمة اليونيسيف، يقول إن المدارس شديدة الازدحام، وتعاني من خلل إداري، كما يسيطر عليها مناخ من العنف المدرسي، فيما تبلغ نسبة التسرب بين المراهقين الذكور أكثر من 50%، كذلك يعاني هؤلاء الشباب من انعدام أماكن العمل ومساحات الترفيه أيضاً، ويشير إلى الازدحام السكاني، بسبب القيود المفروضة على تراخيص البناء، الأمر الذي يزيد من التوتر بين العائلات، ويغيب العديد من الآباء عن بيوتهم، لأنّ عليهم ممارسة أكثر من عمل واحد لإعالة أسرهم، بينما اختار آخرون العمل خارج فلسطين، ويقع البعض الآخر بالسجون.

ويصف الباحث حياة الشباب الفلسطيني بأنها قاسية ومخيفة، ففي البلدة القديمة وفي الأحياء المجاورة بالمدينة المقدسة، توفّر قوات الأمن الإسرائيلية الشباب الفلسطيني يومياً، وتستجوبهم، وتطالبهم بإبراز أوراق هويتهم، ويعاني شباب القدس، كما يقول، من فقدان الهوية، فهم معزولون وفاقدون للاتصال الثابت مع الضفة الغربية الأحسن حالاً، والتي تمتلك مصادر أغنى تُعني هويتها الثقافية والدينية والحال كذلك، يجد المقدسيون عزاءهم في الإسلام، بصفته منبع الهوية الوحيد ذي المعنى في حياتهم، كما يجدونه في رمز الإسلام الثابت، المسجد الأقصى. وفي هذا الصدد يقول سبيلبرغ، إن كل شاب أجريت معه مقابلة تقريباً يضع المسجد الأقصى في مركز أفكاره وآماله، ويرون أي تهديد للوصول إليه بمثابة عملية إبادة لذواتهم الروحية والنفسية.

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة واقع قطاعي التعليم والصحة في مدينة القدس والمواضيع ذات الصلة بها، وأبرزت الدور السلبي للاحتلال، وأدلت بنتائجها وتوصياتها ليؤكد بعضها على ضرورة تطوير هذين القطاعين، بالإضافة إلى أن بعض هذه الدراسات تناول الصراع على القدس، وأبعاد هذا الصراع وانعكاساته على واقع المجتمع المقدسي، ولم تهمل الدراسات السابقة وضع القدس في القانون الدولي الذي يؤكد حق أبناء الشعب الفلسطيني في القدس في العيش بحرية

وكرامة في مدينتهم، وقد استعرضت الدراسات السابقة أثر التهويد وسياسات وبرامج وإجراءات الاحتلال التي استهدفت كافة القطاعات ضمن مشروع الاحتلال لتهويد القدس.

وقد اختار الباحث دراسته دور الجمعيات الأهلية في مقاومة سياسة التهويد في القدس لكون الجمعيات المقدسية التعليمية والصحية هي رأس الحربة والأداة الفاعلة في مقاومة سياسات التهويد في قطاعي التعليم والصحة، ولم تعالج الدراسات السابقة بشكل كافٍ دور الجمعيات العاملة في هذين القطاعين في مقاومة التهويد بحيث ألقت هذه الدراسة المزيد من الضوء على كافة المعطيات المتعلقة بسياسة التهويد لهذين القطاعين بشكل منهجي، وسعت إلى إبراز هذا الجانب من مقاومة التهويد في مدينة القدس، وركزت على طبيعة وتفاصيل الدور لهذه الجمعيات في مقاومة التهويد، واستهدافها من خلال إجراءات الاحتلال بحق هذه الجمعيات، وواقع وجدوى دعم وتمويل هذه الجمعيات، وأهم المعوقات التي تعترض عمل وتطور هذه الجمعيات، بالإضافة إلى تمكن هذه الدراسة من توضيح ووصف الجمعيات العاملة في قطاعي التعليم والصحة والتي منها عمرها وجهة الترخيص، وعدد العاملين والمستفيدين فيها، ليكون مرجعاً للباحثين في هذا المجال.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة وإجراءاتها

تم استخدام المنهج الكيفي لهذه الدراسة رغم اشتغالها على معطيات وجداول كمية خضعت فيها المعطيات الرقمية للتحليل الكيفي بالاستناد لتحليل دلالاتها، إذ أنه من أجل الاستفادة من أدوات البحث الكمية تم استنباط دلالاتها الكيفية ليتكافل المنهج، واعتمدت المقابلة كأداة لجمع المعلومات، حيث تم إجراء مسح شامل لمجتمع البحث والذي شمل كافة الجمعيات العاملة في قطاعي التعليم والصحة ، إذ تمت مقابلة (7) مؤسسة تعليمية و (7) مؤسسة صحية بما يتضمن مقابلة (14) شخصية مرجعية في قطاعي التعليم والصحة.، تشكل مجتمع الدراسة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في قطاعي التعليم والصحة في مدينة القدس.

وقد تم عمل المقابلات بدءاً بالجمعيات التعليمية في مدينة القدس ذات الطابع الوطني والتي لا تتقاضى مخصصات من بلدية الاحتلال، حيث قابل الباحث 7 مؤسسات تعليمية وهي على النحو التالي:

أسم المؤسسة	الشخصية التي تمت مقابلتها
1. مؤسسة دار الطفل العربي.	السيدة ماهرة الدجاني
2. جمعية روضة الزهور.	السيدة سامية خوري
3. جمعية الفتاة اللاجئة (مدرسة الحصاد).	السيدة اعتدال الأشهب
4. مدارس رياض الأقصى بفروعها الأربعة.	الشيخ عكرمة صبري
5. مديرية التربية والتعليم (أوقاف القدس).	السيد سمير جبريل
6. جمعية اليتيم العربي (المدرسة الصناعية الثانوية).	السيد مازن أبو السعود
7. مدارس القدس التعليمية لوكالة الغوث.	السيد ضرغام عبد العزيز

إذ شملت المقابلات مقابلة أهم 7 شخصيات مرجعية في قطاع التعليم في القدس. أما بخصوص مقابلات مؤسسات القطاع الصحي، فقد قابل الباحث 7 مؤسسات صحية وهي على النحو التالي:

أسم المؤسسة	الشخصية التي تمت مقابلتها
1. مستشفى الفرنساوي	الدكتور ماهر ديب
2. جمعية الهلال الأحمر /القدس	الدكتور عبد الله صبري
3. مستشفى المطلع	السيد وليد نمور
4. جمعية مستشفى المقاصد الخيرية	الدكتور رفيق الحسيني
5. المركز الصحي العربي	السيد أحمد السرور
6. جمعية الإغاثة الطبية/القدس	السيدة بهية العمرة
7. مبرة الأمير بسمة للمعاقين	الدكتور وضاح ملحيس

تم التحليل الكيفي للمقابلات لكل من قطاعي الصحة والتعليم لكافة بياناتها بما يضمن تحديد وتصنيف البيانات ومعالجتها ضمن المحاور الرئيسية لهذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

المحور الاول : دور الجمعيات الاهلية في مواجهة سياسة التهويد في قطاعي الصحة والتعليم في القدس

المحور الثاني : اجراءات الاحتلال في تهويد قطاعي التعليم و الصحة.

المحور الثالث : مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة .

المحور الرابع : الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور قطاعي التعليم والصحة في القدس.

المحور الخامس : احتياجات تطوير اداء جمعياتنا الاهلية في الحفاظ على قطاعي التعليم والصحة وحمايتهما من التهويد

1.3 أسلوب التوثيق:

استند أسلوب التوثيق إلى نظام APA ("American Psychology Association") (، وفيما يلي المعطيات الخاصة بمنهجية الدراسة:
أداة البحث: المقابلة.

2.3 محددات الدراسة:

المحددات الزمانية: ستقوم الدراسة على دراسة دور الجمعيات الأهلية في مواجهة تهويد القدس لقطاعي التعليم والصحة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967 ولغاية نهاية العام 2016.

المحددات المكانية: الجمعيات الأهلية التي تعنى بقطاعي التعليم والصحة في مدينة القدس.
المحددات البشرية: ممثلي الجمعيات الأهلية التي تعنى بقطاعي التعليم والصحة في مدينة القدس.

3.3 مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في قطاعي التعليم والصحة في مدينة القدس، واستخدمت الدراسة المسح الشامل.

4.3 صعوبات الدراسة:

واجه الباحث الصعوبات التالية:

1. الحواجز وصعوبة الوصول إلى المؤسسات والجمعيات المستهدفة.
2. عدم وجود مراجع علمية وبيانات كافية في القطاعين تخص عمل الجمعيات وأهمية هذه الجمعيات في الحد من سياسة التهويد.
3. صعوبة إيجاد وقت فراغ للشخصيات المرجعية لعمل المقابلة لكونهم يمثلون المستوى الأول في المسؤولية عن هذه الجمعيات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 نتائج الدراسة:

1.1.4 توصيف وخصائص جمعيات قطاع التعليم:

عمر الجمعية التعليمية:

جدول رقم 1.4: توزيع الجمعيات التعليمية حسب العمر

النسبة	العدد	العمر
14.3	1	35-45
42.9	3	46-55
14.3	1	56-65
28.6	2	66-75
100.0	7	المجموع

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن غالبية جمعيات قطاع التعليم انشأت قبيل أو مع بدايات الاحتلال إذ تبلغ النسبة الأعلى ضمن متغير عمر جمعيات التعليم في القدس لدى فئة العمر

46-55 عام وهم يشكلون 42.9% من مجمل هذه الجمعيات، مقابل 14.3% ضمن الفئة العمرية 35-45 عاما و 14.3% منها ضمن الفئة العمرية 56-65 بالإضافة إلى وجود 28.6% من هذه المؤسسات ضمن الفئة العمرية 66-75 .

وتشير دلالات هذه الأرقام إلى عراقلة وطول عمر الجمعيات التعليمية الفلسطينية في مدينة القدس، لكونها كانت من البداية تلعب الدور المركزي في تغطية احتياجات باقي المحافظات الفلسطينية في قطاعي التعليم والصحة، فبعض المدارس في القدس مثلاً كان يرتادها العديد من الطلاب من باقي المحافظات الفلسطينية لعراقتها وخبرتها مثل مدرسة دار الأيتام الإسلامية في البلدة القديمة، أما المستشفيات فقد ذكر في هذه الدراسة مدى مركزية الخدمات الطبية بالنسبة لباقي المحافظات الفلسطينية، ويعزز ذلك تطور خبرة الجمعيات الأهلية التعليمية والصحية المقدسية بشكل تراكمي لغاية يومنا هذا والذي ساعد عليها عمرها المديد الذي لم يذهب سدى نتيجة ميكانزمات متابعة التطورات والمستجدات الموجودة فيها.

جهة ترخيص الجمعيات التعليمية:

جدول رقم 2.4: جهة ترخيص الجمعيات التعليمية:

النسبة	العدد	جهة الترخيص
14.3	1	فلسطيني
14.3	1	دولي
42.9	3	فلسطيني وإسرائيلي
28.6	2	فلسطيني وأردني
100.0	7	المجموع

تظهر النتائج في الجدول أدناه أن النسبة الأعلى من جمعيات قطاع التعليم ترخيصها فلسطيني

وإسرائيلي وهم يشكلون 42.9% من إجمالي الجمعيات العاملة في قطاع التعليم، وتأتي بالدرجة الثانية الجمعيات التعليمية الحاصلة على ترخيص فلسطيني وأردني إذ تشكل نسبتها 28.6% من إجمالي الجمعيات العاملة في قطاع التعليم، مقابل جمعية تعليمية واحدة ترخيصها فلسطيني فقط وجمعية تعليمية واحدة أخرى ترخيصها دولي فقط، مما يشكل نسبة 14.3% لكل منهما.

وتشير دلالات هذا الجدول أن التجربة التاريخية الطويلة التي مرت بها هذه الجمعيات شملت حقبة تاريخية متعددة مما ساهم في تنوع جهة الترخيص، وهذه التجربة مكنتها من التأقلم مع كافة التحديات التي تقف أمام استمراريتها فهي مضطرة للحصول على تراخيص الجهة التي تحكم مدينة القدس ابتداءً من فترة الإنجليز ومن ثم العهد الأردني وبعده فترة الاحتلال الإسرائيلي، كما أن تعدد المرجعيات الخاصة بمصدر ترخيص الجمعيات جاء مواكبةً لتعدد الجهات التي ترتبط بها هذه الجمعيات من حيث عملها ، فالمدارس مثلاً مضطرة للتعامل مع المؤسسات الإسرائيلية للحصول على تراخيص العمل قسراً ، وفي نفس الوقت فإن معظم نشاطها التعليمي مرتبط بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

توزيع عدد العاملين في جمعيات قطاع التعليم:

جدول رقم 4.3: توزيع عدد العاملين في جمعيات قطاع التعليم

عدد العاملين	العدد	النسبة
أقل 19	1	14.3
20-30 من	4	57.1
31-40 من	1	14.3
فما فوق 41	1	14.3
المجموع	7	100.0

بلغ عدد المعلمين في المدارس التابعة لجمعيات قطاع التعليم في القدس ومدارس الأوقاف (950) معلم، وقد بلغ عدد العاملين من غير المعلمين في المدارس التابعة لجمعيات قطاع التعليم ومدارس الأوقاف (220)، وذلك حسب إحصائيات مديرية التربية والتعليم في القدس (مدارس الأوقاف)، أما بخصوص عدد العاملين في الجمعيات دون المدارس التابعة لها فقد بلغت الفئة من 20-30 عاملاً ما نسبته 57.1% من مجمل نسبة عدد العاملين في هذه المؤسسات وهي النسبة الأعلى بين مثيلاتها، مقابل 14.3% (جمعية واحدة) من هذه الجمعيات عدد العاملين لديهم 19 فأقل وكذلك 14.3% منهم عدد العاملين لديهم تتراوح ما بين 31-40 عاملاً، و 14.3% منهم يزيد عدد العمال لديهم عن 40 عاملاً،

تشير دلالات هذا الجدول وجود نسبة كبيرة من العاملين في هذه الجمعيات، كما نلاحظ من خلال ما تقدم أن هناك نسبة كبيرة من العاملين في هذه الجمعيات من المقدسيين، وهذا يصب في إطار الصمود للجمعيات والمقدسيين، من حيث توفير فرص عمل من قبل هذه الجمعيات وتخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى أن كبر عدد العاملين هو مؤشر واضح لقوة وكبر هذه الجمعيات

نسبة حاملي هوية الضفة الغربية من عاملي قطاع التعليم في الجمعيات التعليمية جدول رقم 4.4: التوزيع النسبي لعاملي الضفة الغربية في جمعيات قطاع التعليم

النسبة من مجموع العاملين بالضفة	عدد العاملين من الضفة	تسلسل المؤسسة التعليمية
0.0%	0	جمعية الفتاة اللاجئة
2.5%	8	جمعية اليتيم العربي
1%	2	مدارس رياض الأقصى
3%	9	جمعية دار الطفل العربي
6.4%	25	مدارس وكالة الغوث
0.5%	2	جمعية روضة الزهور
86.6%	350	مدارس الأوقاف الإسلامية
100.0%	404	المجموع

من الواضح أن العاملين من حملة هوية الضفة في هذه الجمعيات عددهم ليس كبيراً لكن الدلالات

تشير إلى كونه مؤثر وهام في هذه الجمعيات لكونهم يحملون مؤهلات متميزة وكفاءة ومهنية إذ يظهر الجدول أدناه أن المؤسسات التي تحوي نسبة ملحوظة من العاملين من الضفة الغربية هي جمعية واحدة فقط، وتشكل نسبة العاملين لديهم من الضفة من مجموع هؤلاء العاملين 54.5% بالمقابل نرى ان مؤسستين منهم لا يوجد بها عمال من الضفة الغربية، وثلاث مؤسسات منهم تتراوح نسبة العمال من الضفة منهم بالمقارنة مع إجمالي العاملين من الضفة في هذه المؤسسات ما بين 10.9% إلى 18.2% فقط.

عدد المستفيدين سنوياً من جمعيات قطاع التعليم:

جدول رقم 5.4: عدد المستفيدين سنوياً من جمعيات قطاع التعليم

أسم الجمعية التعليمية	عدد المستفيدين	النسبة من مجموع المستفيدين
جمعية الفتاة اللاجئة	183	1.2%
جمعية اليتيم العربي	200	1.3%
جمعية روضة الزهور	217	1.5%
مدارس رياض الأقصى	400	2.7%
مدارس الوكالة	450	3.0%
مدارس الأوقاف	12500	83.6%
جمعية دار الطفل العربي	994	6.7%
المجموع	14944	100.0%

يلاحظ من الجدول أدناه أن عدد المستفيدين سنوياً من جمعيات قطاع التعليم كبير نسبياً ، وتشير الدلالات من ذلك إلى وجود كفاءة وجودة جيدة تقدمها هذه الجمعيات بالإضافة إلى الأهمية والدور الهام الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الجمعيات في خدمة المواطنين المقدسين في مجالها، وأن هذه الجمعيات تحل حيزاً ومستوى من الكفاءة يساهم في الحد من السيطرة الإسرائيلية وانتشار أنشطتها التهودية.

المراحل التعليمية التي تشرف عليها جمعيات قطاع التعليم:

جدول رقم 6.4: المراحل التعليمية التي تشرف عليها جمعيات قطاع التعليم

النسبة	العدد	المراحل التعليمية
28.6	2	من أول لتاسع
14.2	1	من ثالث لتاسع
57.2	4	من أول لثاني عشر
100.0	7	المجموع

يستدل من النتائج في الجدول أعلاه ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الجمعيات التعليمية في القدس لكون طلابها يندرجون ضمن المراحل الإلزامية، إذ يلاحظ من الجدول أدناه أن المرحلة التعليمية التي حصلت على النسبة الأعلى لدى جمعيات قطاع التعليم هي مرحلة من أول لثاني عشر وهم يشكلون 57.2% من مجمل المدارس التابعة للجمعيات التعليمية، وكذلك فإن المراحل التعليمية بشكل إجمالي تتركز في المراحل الإلزامية.

2.1.4 توصيف وخصائص جمعيات القطاع الصحي :

عمر الجمعيات العاملة في القطاع الصحي:

جدول رقم 7.4: عمر الجمعية العاملة في القطاع الصحي

عمر المؤسسة	العدد	النسبة
30-49	3	42.9
50-69	4	57.1
المجموع	7	100.0

يمكن القول أن المؤسسات التي تقدم الخدمات في القدس مؤسسات عريقة وقائمة منذ زمن طويل ومنها ما هو موجود قبل احتلال القدس عام 1967 يقدم خدماته لأهل القدس، إي أن بعضها عمره أكبر من عمر الاحتلال، إذ يظهر الجدول أدناه أن النسبة الأعلى من المؤسسات الصحية عريقة صاحبة خبرة منذ نشأتها وبداية تأسيسها إذ ان هنالك 57.1% من هذه المؤسسات عمرها ما بين 50-69 عام بالمقابل نرى ان هنالك 42.9% من هذه المؤسسات عمرها ما بين 30-49 عاما .

جهة ترخيص الجمعيات الصحية:

جدول رقم 8.4: جهة ترخيص الجمعيات العاملة في القطاع الصحي

جهة ترخيص المؤسسة	العدد	النسبة
إسرائيلي	1	14.3
فلسطيني وإسرائيلي	3	42.9
فلسطيني إسرائيلي دولي	1	14.3
فلسطيني إسرائيلي أردني	1	14.3
التراخيص الأربعة	1	14.3
المجموع	7	100.0

تظهر النتائج ان هنالك 42.9% من هذه المؤسسات حاصلة على ترخيص فلسطيني واسرائيلي اما التراخيص الاردنية والدولية فهي قليلة ولا يتجاوز كل منها 14.3% من مجمل هذه المؤسسات،

ومن ناحية اخرى فان هذه المؤسسات هي فلسطينية حاصلة على ترخيص فلسطيني ولها ارتباطاتها الهيليكه مع وزارة الصحة، وهناك جمعيات لديها ترخيص دولي وأخرى أردني إضافة للفلسطيني وهم يشكلون 28.6% من مجتمع البحث، وجمعية واحدة تضم التراخيص الأربعة، وعليه يصبح إجمالي نسبة الجمعيات التي تملك الترخيص الإسرائيلي والفلسطيني سوياً في القدس 85.8% من مجمل المؤسسات الصحية العاملة في القدس.

من الواضح أن العمل في القدس يتطلب ترخيصاً إسرائيلياً كشرط أساسي لوجود هذه المؤسسات بالإضافة إلى التراخيص الأخرى الذي يتطلبها عمل وارتباط الجمعية الصحية وخاصةً الترخيص الفلسطيني، وتشير دلالات هذا الجدول أن التجربة التاريخية الطويلة التي مرت بها هذه الجمعيات شملت حقبة تاريخية متعددة مما ساهم في تنوع جهة الترخيص، وهذه التجربة مكنتها من التأقلم مع كافة التحديات التي تقف أمام استمراريتها فهي مضطرة للحصول على تراخيص الجهة التي تحكم مدينة القدس ابتداءً من فترة الإنجليز ومن ثم العهد الأردني وبعده فترة الاحتلال الإسرائيلي، كما أن تعدد المرجعيات الخاصة بمصدر ترخيص الجمعيات جاء مواكباً لتعدد الجهات التي ترتبط بها هذه الجمعيات من حيث عملها ، فالمستشفيات كمستشفى المقاصد مثلاً مضطر للحصول على الترخيص الإسرائيلي لممارسة عمله وفي نفس الوقت فإن معظم معاملاته قائمة مع وزارة الصحة الفلسطينية.

عدد العاملين في جمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 9.4: عدد العاملين في جمعيات القطاع الصحي

النسبة	العدد	عدد العاملين
28.6	2	فما دون 100
14.3	1	101-200
28.6	2	201-300
14.3	1	301-400
14.3	1	فما فوق 400
100.0	7	المجموع

من الواضح ان هذه المؤسسات ذات طاقم بشري كبير حيث يوجد (2026) موظف موزعين

على النحو الآتي: (بالمقاصد : 784 موظف ، الهلال : 250 موظف، المطلع : 370 موظف ، المركز الصحي العربي : 63 موظف، الاغاثة الصحية : 14 موظف، الفرنساوي : 300 موظف ، الاميرة بسمة 130 موظف، العيون : 115،)

هنالك نسبة ملحوظة من عدد العاملين في جمعيات القطاع الصحي في القدس تتدرج ضمن فئة مئة عامل فما دون وهم يشكلون 28.6% وكذلك فان هنالك نسبة مماثلة لها تقع ضمن الفئة العددية 201-300 عامل اذ يتوزع عدد العاملين في باقية النسبة ضمن ثلاث فئات الى نسبة 14.3% لكل منهم .

تشير دلالات هذا الجدول إلى ما يؤكد كبر عدد العاملين في هذه الجمعيات، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاملين في هذه الجمعيات من المقدسيين، وهذا يصب في إطار الصمود للجمعيات والمقدسيين، من حيث توفير فرص عمل من قبل هذه الجمعيات وتخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى أن كبر عدد العاملين هو مؤشر واضح لقوة وكبر وعراقة هذه الجمعيات.

توزيع نسبة العاملين من الضفة في جمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 10.4: توزيع نسبة العاملين من الضفة الغربية في جمعيات القطاع الصحي

أسم الجمعية الصحية	عدد العاملين ضفة	نسبة العاملين ضفة
جمعية الإغاثة الطبية	0	0.0%
جمعية مستشفى الفرنساوي	150	12.9%
جمعية المركز الصحي العربي	40	3.4%
جمعية الأميرة بسمة	39	3.4%
جمعية الهلال الأحمر	175	15.0%
جمعية المقاصد الخيرية	500	43.0%
جمعية مستشفى المطلع	259	22.3%
المجموع	1163	100.0%

تشير النتائج الى وجود نسبة ملحوظة اجمالية من عاملي الضفة الغربية في هذه المؤسسات إذ يظهر الجدول أدناه أن هناك ثلاث مؤسسات كبيرة تقدم الخدمات الصحية في القدس داخل حدود الجدار العازل تشكل نسبة العاملين من الضفة الغربية فيها 19.7% مقابل 6 مؤسسات صحية في القدس يتراوح نسبة العاملين فيها من الضفة ما بين 8.4% إلى 18.5% ومؤسسة واحدة منهم لا يوجد فيها عاملين من الضفة .

اما دلالات معطيات هذا الجدول فإن استجلاب العاملين من الضفة بقدر ملحوظ ساهم في توفير كفاءات في هذه الجمعيات تحافظ على تنافسية الجمعيات.

عدد المستفيدين شهرياً في جمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 11.4: توزيع عدد المستفيدين شهرياً في جمعيات القطاع الصحي

النسبة	العدد	عدد المستفيدين
28.6	2	فما دون 1000
28.6	2	2000-2500
14.3	1	2501-3000
14.3	1	3001-3500
14.3	1	فما فوق 3501
100.0	7	المجموع

بخصوص عدد المستفيدين السنوي من هذه المؤسسات فان هنالك 28.6% منها يبلغ عدد المستفيدين فيها 1000 "مستفيد فما دون" بالمقابل فان هنالك ايضا 28.6% فيها يبلغ عدد المستفيدين لديهم ما بين 2000-2500 مستفيد وهنالك مؤسسة واحدة منهم يبلغ عدد المستفيدين لديهم 2501-3000 مستفيد ومؤسسة واحدة ايضا يبلغ عدد المستفيدين لديها 3001-3500 مستفيد مقابل واحدة منهم فقط يزيد عدد المستفيدين سنويا لديها عن 3500 مستفيد .

تبرز الدلالات الخاصة بعدد المستفيدين شهرياً الى كبر عدد المستفيدين من هذه المؤسسات والدور الهام لها في القدس، كما تشير الدلالات من ذلك إلى وجود كفاءة وجودة أداء تقدمها هذه الجمعيات بالإضافة إلى الأهمية والدور الهام الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الجمعيات في خدمة المواطنين المقدسيين في مجالها، لا سيما وأن هذه الجمعيات تحتل حيزاً ومستوى من الكفاءة يساهم في الحد من السيطرة الإسرائيلية وانتشار أنشطتها التهودية.

أهم التخصصات الطبية لجمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 12.4: توزيع أهم التخصصات الطبية لجمعيات القطاع الصحي

أهم التخصصات الطبية

النسبة	تكرار التخصص	أهم التخصصات الطبية
13.2	2	نسائية وتوليد
6.6	1	أنف أذن حنجرة
13.2	2	عيون
19.8	3	عمود فقري، أعصاب، زراعة نخاع
6.6	1	غسيل كلى
6.6	1	سرطان
6.6	1	جراحة القلب
6.6	1	جراحة دماغ
13.2	2	التوليد، حديثي الولادة " الخدج " ومسالك بولية
6.6	1	التأهيل الجسمي والعلاج الإرشادي
100%	15	المجموع

من الواضح من المعطيات أدناه وجود جانب ايجابي من التعاون بين مؤسسات القطاع الصحي يشكل نموذجاً يحتذى من ناحية التنسيق وعدم تعارض التخصصات بين الجمعيات الصحية، فإذا

نظرنا إلى التخصصات الطبية فان هذه الجمعيات يشمل عملها معظم التخصصات الطبية التي تعمل بها المستشفيات والمراكز الصحية في أي دولة، وموضح في جدول التخصصات الطبية اهم التخصصات الطبية التي تعمل بها هذه المؤسسات وقد لوحظ اتفاق بعض هذه المؤسسات وخاصة الكبيرة منها على التكامل بدل التنافس وخاصة كل من مستشفى المطلع والمقاصد اذ تخصص احدهم بالسرطان وتخصص الاخر بالقلب والاعصاب .

الدورات التدريبية في جمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 13.4: الدورات التدريبية في جمعيات القطاع الصحي

النسبة	العدد	الدورات التدريبية
14.3	1	لا يوجد
85.7	6	يوجد
100.0	7	المجموع

يظهر الجدول أدناه أن النسبة الأعلى من الجمعيات العاملة في القطاع الصحي في مدينة القدس يوجد بها دورات تدريبية لتطوير أداء العاملين فيها وهم يشكلون 85.7% من مجمل هذه الجمعيات مقابل 14.3% منها لا يوجد بها دورات تدريبية لتطوير أداء العاملين فيها، وهذا مؤشر إيجابي لتطور عمل هذه الجمعيات من خلال تطوير أداء عاملها، ومواكبة التطورات في المجال المهني، مما يتيح لها الفرصة للمنافسة في ظل تطور وكبر حجم ميزانيات التدريب والتطوير لدى المؤسسات الإسرائيلية المنافسة.

مدى الاستقلالية السياسية لجمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 14.4: مدى الاستقلالية السياسية لجمعيات القطاع الصحي

النسبة	العدد	خلفية المؤسسة
100.0	7	مستقلة

أكد القائمون على الجمعيات الصحية استقلالية جمعياتهم عن الاتجاهات السياسية والدينية وحياديتها، وهذا يفسر تعريف جميع هذه الجمعيات لنفسها على أنها مستقلة كما هو موضح في الجدول أعلاه.

أما الدلالات فتنتمتع مؤسسات القطاع الصحي في القدس بالاستقلالية النسبية عن الانتماءات السياسية للقائمين عليها لصالح المهنية وعدم التحيز في العمل والتوظيف والخدمات رغم وجود خلفيات سياسية لعدد من القائمين على تلك الجمعيات، وهذا يبرر تصريح جميع هذه الجمعيات باستقلاليتها كما هو موضح بالجدول أعلاه، مما يساهم في نجاحها وتنوع خلفيات أصحاب الخبرات فيها.

2.4 مناقشة وتحليل النتائج

سيتم في هذا الفصل تحليل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بناءً على البيانات الميدانية التي تم جمعها لهذا الغرض، وتم تقسيم التحليل إلى خمسة محاور وهي على النحو التالي:

المحور الأول: دور الجمعيات في مواجهة سياسة تهويد القدس:

لعبت جمعيات قطاعي التعليم والصحة دوراً جزئياً في الحد من سرعة امتداد سياسة تهويد هذين القطاعين، رغم وجود فجوة بين قدرات هذه الجمعيات وقدرات الاحتلال ومؤسساته صاحبة القرار والمال والإمكانات، وهناك حاجة واضحة لإيجاد عناصر تنافسية لدى قطاعي التعليم والصحة الفلسطينيين وتمكينهما من تحقيق دور أكثر فاعلية في الحد من سياسة التهويد التي تمارس ضد قطاعي التعليم والصحة في القدس.

ويمكن القول بأن جمعيات قطاعي التعليم والصحة ساهمت بشكل ملحوظ في الحفاظ على الهوية العربية والوطنية للقدس في ظل استمراريتها وصمودها، وكانت من ضمن القلاع التي عززت صمود المواطنين الفلسطينيين في هذه المدينة، كما أنها شكلت مفصلاً هاماً في المواجهة حيث منعت وأبطأت السيطرة الكاملة لسياسة التهويد التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية، ومن جانب آخر فقد ساهمت هذه الجمعيات في الحد من البطالة بين صفوف المقدسيين من خلال توفير فرص عمل وتوظيف عدد كبير من المواطنين في القدس في دوائرها وأقسامها، أما من ناحية تخفيف الأعباء المالية على المواطنين المقدسيين فقد كان لهذه الجمعيات دوراً بارزاً في هذا الصدد إذ أن تكلفة التعليم أقل بكثير مقابل التكلفة في المدارس الخاصة التي تتعامل مع بلدية الاحتلال، كما أن التكلفة في العلاج أقل بشكل ملحوظ منه لدى المستشفيات والمراكز الصحية الإسرائيلية تحديداً لمن لا يملك تأميناً صحياً في القدس.

هذه المعطيات تؤكد أن وجود واستمرارية هذه الجمعيات في مدينة القدس أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في ظل تصاعد وتيرة التهويد وتسارعها غير المسبوق.

المحور الثاني إجراءات الاحتلال في تهويد قطاعي التعليم والصحة:

أبرزت الدراسة أن أهم الإجراءات التي يتبعها الاحتلال ضمن مساعيه لتهويد قطاعي التعليم والصحة تتمثل في العراقيل التي يضعها أمام تراخيص البناء بما يشمل تعقيد الإجراءات والمماطلة والتكلفة المالية الباهظة لتوسيع الأبنية القائمة أو إقامة أبنية جديدة سواءً المتعلق منها بأضافة غرف صفية جديدة ، أنشاء مدارس جديدة، بناء مستشفيات جديدة ، بناء أقسام جديدة في مستشفيات قائمة، بالإضافة إلى العراقيل والتعقيدات التي يضعها الاحتلال أمام منح التراخيص لترميم المرافق القائمة لدى قطاعي التعليم والصحة، ومن أبرز الإجراءات الأخرى التي يتخذها الاحتلال في مساعيه لتهويد قطاعي التعليم والصحة استقطابه للخبرات المهنية في القطاعين من خلال العروض السخية من رواتب واستحقاقات ومكافآت مالية التي تحصل عليها هذه الكفاءات العاملة في قطاعي التعليم والصحة في حالة انتقالها للعمل في المؤسسات الإسرائيلية في مجالات عملهم المتعددة ضمن هذين القطاعين، بالمقابل فإن السلطات الإسرائيلية لا تعترف بالكوادر الأكاديمية في مجالَي التعليم والصحة التي تتخرج من جامعة القدس وكليات التمريض ومراكز التأهيل التعليم المهني، عدا كون المؤسسات الإسرائيلية ذات الصلة بالقطاع الصحي تعترف بالكادر الطبي بمزاجية عالية تحرم عدد من أفراد هذه الطواقم من الحصول على الاعتراف الطبي في مستشفيات القدس، بالرغم من حصولهم على الشهادات المعتمدة من داخل أو خارج البلاد، كما أن الاحتلال نصب الحواجز في مختلف المناطق المؤدية إلى مدينة القدس وعند مداخل الجدار العازل وقلل من منح التصاريح للطواقم العاملة والمستفيدين لتصعيب والحد من وصول الطواقم العاملة والمستفيدين في هذين القطاعين إلى مباني هذه الجمعيات التي توفر الخدمات، أما على الصعيد الفكري والثقافي والتربوي فإن إجراءات التهويد لا تقتصر على تزوير التاريخ والمناهج المدرسية والمصطلحات بل تمتد لتشمل الأنشطة اللامنهجية في قطاعي التعليم والصحة والتي تسعى من خلالها إلى ترسيخ الأفكار والمعارف التي تدعم وتجسد مشروع التهويد لقطاعي التعليم والصحة.

مما سبق نستنتج أن إجراءات التهويد لقطاعي التعليم والصحة تأخذ طابعاً شمولياً بحيث لا تألو الحكومة الإسرائيلية أي جهد يمكنه أن يسرع مشروع التهويد الذين يخططون له ضد كل قطاعاتنا التنموية وخاصةً قطاعي التعليم والصحة.

وفيما يلي الإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال تجاه جمعيات قطاعي التعليم والصحة كل على حدة:

أولاً: الإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال اتجاه جمعيات قطاع التعليم

يظهر الجدول أدناه معاناة جمعيات قطاع التعليم من إجراءات تعسفية تتعلق بالمعوقات التي يضعها الاحتلال ، فهناك 42% منهم يعانون من الإجراءات التعسفية المتعلقة بإعاقة التراخيص والبناء لمرافق جديدة تحتاجها جمعيات قطاع التعليم في القدس، كما أن هناك 12% منهم لا يعانون من إجراءات الاحتلال، بالإضافة إلى وجود 46% منهم يعانون من تسرب الخبرات المهنية والاحتفاظ في المدارس التابعة لهم نتيجة تضييقات الاحتلال بخصوص توسيع مساحات مدارس هذا القطاع وعدم إعطاؤهم مجال كافي لتطوير وضعهم المالي والمهني، كما أشار مدير التربية والتعليم الأستاذ سمير جبريل أثناء مقابلتنا له بوجود اكتظاظ ملحوظ بما يعادل (12000) غرفة صفية ونسبة تسرب وصلت لأكثر من 10% والتسرب تركز في المرحلة الثانوية ، وأكدت الأستاذة اعتدال الأشهب رئيسة جمعية دار الفتاة اللاجئة خلال مقابلتها أن بعض المدارس التابعة للأوقاف بتراجع عدد طلابها بشكل سنوي فمثلاً مدرسة الطور التابعة للأوقاف تراجع عدد طلابها من 200 إلى 150 طالب، وهذا يؤكد مدى الخار الحاصل بسبب إجراءات الاحتلال، وفيما يلي الجدول الموضح للإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال تجاه جمعيات قطاع التعليم:

جدول رقم 15.4: الإجراءات التعسفية من قبل الاحتلال تجاه جمعيات قطاع التعليم

النسبة	الإجراءات
12%	لا يوجد إجراءات
42%	التراخيص والبناء
46%	تسرب الخبرات المهنية ونقص الغرف الصفية
100.0	المجموع

ثانياً: الإجراءات التعسفية التي واجهتها جمعيات القطاع الصحي من قبل الإحتلال:

بخصوص الإجراءات التعسفية التي واجهتها جمعيات القطاع الصحي في القدس فان هناك

28.5% منها واجهت عدم الاعتراف بالكادر الطبي ، بالرغم من حصوله على الشهادات المعتمدة من داخل أو خارج البلاد، وذلك مثل ما أشار إليه الدكتور رفيق الحسيني مدير جمعية مستشفى المقاصد الخيرية "هذا المستشفى الحاصل على (IZO) من منظمة الصحة العالمية و (GCI)" حول حالة الدكتور سامي حسين الحاصل على البورد الألماني ولديه أبحاث منشورة ورغم ذلك رفضت سلطات الاحتلال اعتماده، ومن ضمن الإجراءات الممنهجة من قبل الاحتلال بهذا الخصوص المماثلة في الترخيص فقد واجه ما نسبته 42.8% من هذه الجمعيات هذا النوع من المماثلة، حيث تماثل سلطات الاحتلال في ترخيص إقامة أبنية جديدة لمستشفيات القدس لسنوات طويلة، وهناك أيضا 28.5% من الجمعيات العاملة في القطاع الصحي تعاني من إجراءات الاحتلال الخاصة بمنع أو إعاقة الترميم لمنشآتها القائمة إلا من خلال إجراءات قانونية صعبة ومواصفات ومتطلبات مبالغ فيها يصعب تطبيقها، وبدون أية تسهيلات تمنح لهذه المستشفيات بهذا الخصوص مقارنةً بالمستشفيات الإسرائيلية، أما بخصوص الحواجز وقلة التصاريح فإن جميع الجمعيات العاملة في القطاع الصحي ومستشفياتها أي ما نسبته (100%) من هذه الجمعيات تعاني من الحواجز العسكرية وقلة التصاريح، وذلك كما أشار الدكتور عبد الله صبري مدير مستشفى جمعية الهلال الأحمر أن الحواجز والتصاريح تشكل إعاقة ملحوظة للطواقم العاملة لديها وللمرضى المحولين لمستشفيات هذه الجمعيات، وفيما يلي جدول الإجراءات الخاصة بجمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 16.4: الإجراءات التي واجهتها جمعيات القطاع الصحي من قبل الاحتلال

النسبة	العدد	الإجراءات
28.5%	2	عدم الاعتراف بالكادر الطبي الذي يحمل هوية الضفة
42.8%	3	المماثلة في الترخيص
28.5%	2	عدم الترميم
100.0	7	المجموع

أما الإجراءات التي عانت منها جميع جمعيات القطاع الصحي فهي فرض الحواجز وعدم منح التصاريح، كما هو مبين في الجدول أدناه:

النسبة	العدد	الإجراءات
100%	7	الحواجز والتصاريح

المحور الثالث: مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة:
هناك انحسار ملحوظ في الدعم المالي والتمويل لقطاعي التعليم والصحة في مدينة القدس، نظراً للظروف التي تشهدها المنطقة وتراجع الدعم العربي والدولي لهذين القطاعين، مما أدى إلى تراجع قدرة جمعيات قطاعي التعليم والصحة على أداء دورها وأضعف فاعليتها في التصدي لسياسة تهويد قطاعي التعليم والصحة في القدس، تلك السياسة المدعومة بميزانيات ضخمة تنفقها سلطات الاحتلال لتنفيذ مشروع التهويد.

وفيما يلي النتائج التفصيلية الخاصة بكل قطاع حول مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس لهذه الجمعيات:

أولاً: مدى مساهمة التمويل في مواجهة تهويد القدس لهذه الجمعيات لجمعيات قطاع التعليم :
يظهر الجدول أدناه أن هناك نسب ملحوظة لدى الجمعيات التعليمية التي تمويلها ذاتي وفلسطيني وجهات عربية وهم يشكلون 28.6% من مجمل هذه الجمعيات، وكذلك فإن الجمعيات التعليمية التي تمويلها ذاتي ودولي وجهات عربية تشكل نفس النسبة والبالغة 28.6%، مقابل 14.3% منها (جمعية واحدة) ذاتي وجهات عربية و 14.3% دولي وجهات عربية، و 14.3% ذاتي ودولي وخدمات، مما يشير إلى وجود دورين في التمويل هامين وهما الدور العربي والدور الدولي، والملفت هو ما أشار إليه الشيخ عكرمة صبري مدير مدارس رياض الأقصى الإسلامية بعدم تلبية ما يصل لقطاع التعليم من تمويل للحد الأدنى من احتياجات جمعيات قطاع التعليم والمدارس التابعة لها في القدس، وهذا ما أكدته الأستاذة ماهرة الدجاني رئيسة مجلس أمناء جمعية دار الطفل العربي والتي أكدت أن متطلبات المصاريف التشغيلية كبيرة وعالية تشكل عبئاً ثقيلاً يضع جمعيات التعليم في القدس في حالة عجز مالي مستمر ومتصاعد، وفيما يلي جدول مصادر 1.2.4 التمويل:

جدول رقم 17.4 : مصادر تمويل الجمعيات التعليمية

النسبة	العدد	مصادر التمويل
14.3	1	ذاتي وجهات عربية
14.3	1	دولي وجهات عربية
28.6	2	ذاتي فلسطيني وجهات عربية
14.3	1	ذاتي ودولي وخدمات
28.6	2	ذاتي ودولي وجهات عربية
100.0	7	المجموع

وفيما يلي نبذة عن مدى كفاية الدخل لجمعيات قطاع التعليم كمؤشر لمدى حاجتها للتمويل ترى النسبة الأعلى من الجمعيات التعليمية في القدس بان الدخل والواردات المالية غير كافية لتغطية احتياجاتها وهم يشكلون 85.7% من مجمل الجمعيات التعليمية ، خاصة وان بعضها يعتمد اعتماد شبة كلي على اقساط الطلبة الذي لا يغطي اجرة المعلمين ونفقات التعليم الأخرى إذا اخدنا بعين الاعتبار ان هناك نسبة منها لا تتعامل مع بلدية القدس التي توفر ميزانيات مناسبة للمدارس التي تتعامل معها ولكن مقابل تهويد التعليم والهبوط بمستوى التعليم في المدارس العربية في القدس، وهذا ما أكدته السيدة سامية خوري رئيسة الهيئة الإدارية لجمعية روضة الزهور سابقاً والناشطة بهذه الجمعية حالياً وهي عضوة شبكة المنظمات الأهلية وهو أن الإيرادات الخاصة بالجمعيات التعليمية والمدارس التابعة في القدس لها لا تفي باحتياجات واستمرارية عمل هذه المدارس، وفيما يلي الجدول الذي يوضح مدى كفاية الدخل لجمعيات قطاع التعليم:

جدول رقم 18.4: مدى كفاية الدخل لجمعيات قطاع التعليم

النسبة	العدد	كفاية الدخل
14.3	1	نعم

85.7	6	لا
100.0	7	المجموع

ثانياً: مدى مساهمة التمويل في مواجهة جمعيات قطاع الصحة لتهويد القدس:

يظهر الجدول أدناه أن هنالك 71.4% من هذه المؤسسات لا تكفي إيراداتها لتسيير عملها، بالإضافة إلى وجود 28.6% من هذه المؤسسات تكفي إيراداتها لتسيير عملها، وقد أفاد السيد أحمد سرور المدير الإداري في المركز الصحي العربي ذلك المركز الحاصل على الأيزو من منظمة الصحة العالمية أن جمعيات القطاع الصحي تعاني من صعوبات مالية كبيرة فيما يتعلق بتغطية النفقات التشغيلية، وفيما يلي جدول يوضح مدى كفاية إيرادات الجمعيات لتغطية النفقات:

جدول رقم 19.4: مدى كفاية إيرادات جمعيات القطاع الصحي لتسيير العمل

النسبة	العدد	كفاية الإيرادات
28.6	2	نعم
71.4	5	لا
100.0	7	المجموع

ولتوضيح موضوع كفاية الدخل نورد فيما يلي مصادر تمويل جمعيات القطاع الصحي:

فيما يتعلق بمصادر تمويل مؤسسات القطاع الصحي في القدس فإن النسبة الأعلى منها تتمتع بتمويل ذاتي وفلسطيني ودولي وعربي وهم يشكلون 42.9% من مجمل هذه المؤسسات مقابل 57.1% من هذه المؤسسات يشكل مصدر تمويله بعض هذه الجهات الممولة وليس كلها مجتمعة وقد أفاد السيد وليد فكتور نور المدير التنفيذي العام لجمعية أوغستا فكتوريا (المطلع)، وهذا المستشفى هو أول من حصل على (GCI) بأن السبب في هذا التنوع يعود إلى الحاجة الملحة لميزانيات ضخمة تتعلق برواتب وأجور الطواقم العاملة في هذه المؤسسات ضمن ما يسمى بالتكاليف التشغيلية مما يضطر هذه المؤسسات إلى التوجه لأكثر عدد ممكن من الجهات الممولة ومصادر التمويل لتغطية هذه التكاليف الباهظة.

وقد أشار غالبية ممثلي جمعيات القطاع الصحي خلال المقابلات إلى أن قيمة الديون المستحقة على وزارة الصحة الفلسطينية صاحبة التخصص في الحوادث الطبية قد بلغت أوجها حتى نهاية عام 2016- حيث بلغت ما قيمته (250) مليون شيكل مما يعيق الاستمرار بالأداء الوظيفي للكادر أولاً وبتوفير الأدوية والاحتياجات الأساسية في المستشفيات ثانياً، هذا بالإضافة إلى تراجع التمويل العربي والدولي لها.

وفيما يلي الجدول الموضح لمصادر تمويل جمعيات القطاع الصحي :

جدول رقم 20.4: مصادر تمويل جمعيات القطاع الصحي

النسبة	العدد	مصادر التمويل
14.3	1	جهات مانحة دولية
14.3	1	ذاتي وجهات مانحة فلسطينية
14.3	1	ذاتي وجهات فلسطينية وعربية
14.3	1	ذاتي ، فلسطيني، محلي وعربي
42.9	3	ذاتي، فلسطيني، دولي، محلي وعربي
100.0	7	المجموع

المحور الرابع: الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطور قطاعي التعليم والصحة:

بالرغم من الصعوبات والمعوقات التي استهدفت تهويد قطاعي التعليم والصحة وإعاقة عمل الجمعيات العاملة في هذين القطاعين، إلا أن هذه الجمعيات بقيت ثابتة وصامدة، وذلك من خلال توحيد جهود الجمعيات والتنسيق والتعاون فيما بينها لتكون أداة متحالفة قوية أمام سياسة التهويد.

وفيما يلي نبذة عن المعوقات والصعوبات لكل قطاع:

أولاً: معوقات عمل جمعيات قطاع التعليم:

تظهر الجداول الخاصة بمعوقات عمل جمعيات قطاع التعليم أن قلة التصاريح ووجود الحواجز للطواقم العاملة في هذا القطاع تعد من أهم معوقات العمل لها، إذ أجمعت الجمعيات ذات الصلة على هذا الأمر كعميق رئيسي بنسبة 100% ، وهذا ينطبق أيضاً على معوقات ذات تأثير سلبي ملحوظ على قطاع التعليم وهي نقص الغرف الصفية وقلة الموارد المالية وصعوبة إدخال الكتب المنهجية الذي أجمعت عليه جمعيات قطاع التعليم في القدس بنسبة 100% أيضاً.

أما بخصوص الدعم اللوجستي الخاص بالتجهيزات والأدوات وأجهزة الحاسوب والوسائل التعليمية والمختبرات والتجهيزات الإلكترونية المتعددة فإن الحاجة لها لدى جمعيات قطاع التعليم تبلغ ما نسبته 75% ، وهي نسبة مرتفعة جداً تدل على وجود حاجات ملحة فيما يتعلق بالدعم اللوجستي أكدت على المعوقات التي ذكرت بالإضافة إلى التسرب والتسرب لطلابنا وتراجع دور البيت وتعدد المرجعيات لهذا القطاع، وقد أكد الأستاذ سمير جبريل مدير مديرية التربية التابعة للأوقاف الإسلامية في القدس أن الاحتلال يلاحق مدارسنا بالقضايا القانونية ويفرض العقوبات بحق الإداريين والمدرسين كذريعة لإغلاق المدارس مثل ما فرض بحق الاستاذ منذر النتشة وهو مدير مدرسة في القدس بدفع المطلوب لهذه الجمعيات والمدارس التابعة لها في مدينة القدس، وقد أكدت السيدة اعتدال الأشهب رئيسة جمعية الفتاة اللاجئة ومديرة مدرسة الحصاد بأن قطاع التعليم في القدس يعاني من انهيار شبه كامل نتيجة نقص الموازنات والإرادة السياسية التي لا ترتقي لمستوى التحدي، ويعاني منها قطاع التعليم، كما (1500) شيكل غرامة مالية بحجة وجود كيس نفايات خارج المدرسة ادعوا بأن المدرسة هي من قام بإلقائه خارجاً، وقد تمت مخالفة الأستاذ سمير جبريل شخصياً بقيمة (2500) شيكل بذريعة أن أحد الطلاب قام بإطلاق مفرقة ألعاب نارية من المدرسة وهذا لم يثبت حقيقةً وهذه سابقة تاريخية تخص وسائل الاحتلال ضد مدارسنا، وفيما يلي الجداول الذي توضح ذلك:

جدول رقم 20.4: معيقات عمل جمعيات قطاع التعليم

النسبة	العدد	المعيقات
100%	نعم	قلة التصاريح للعاملين والحواجز
0%	لا	
100%	المجموع	

النسبة	العدد	المعيقات
100%	نعم	نقص الغرف الصفية قلة لموارد المالية وصعوبة إدخال الكتب المنهجية
0%	لا	
100%	المجموع	

النسبة	العدد	المعيقات
75%	نعم	قلة الدعم اللوجستي وعدم تحديث الأجهزة
15%	لا	

ثانياً: معيقات العمل التي تواجهها الجمعيات العاملة في القطاع الصحي:

بخصوص معيقات العمل التي تواجهها هذه المؤسسات فنتلخص حسب ما أفاد الدكتور وضاح ملحيس المدير الطبي لمبرة الأميرة بسمة للمعاقين أن جمعيات القطاع الصحي تعاني من قلة التصاريح للطواقم العاملة في الضفة الغربية وقلة الموارد المالية وصعوبة إدخال الأدوية، وقلة فرص تحديث الأجهزة، بالإضافة إلى الصعوبات العديدة والتي من أهمها الأخطاء الطبية التي تكلف المستشفيات والمراكز الطبية تعويضات باهظة بالإضافة إلى ذلك فإن صندوق المرضى الإسرائيلي يتعاقد مع المؤسسات الصحية الفلسطينية في القدس لصالح المرضى المؤمنين لديهم بأسعار متدنية

تؤثر سلباً على ميزانية هذه المؤسسات، هذا بالإضافة إلى تسرب الكفاءات الطبية وتعقيدات إعاقه عمل الطواقم بسبب الحواجز الإسرائيلية في الطرقات والمعابر ، وصعوبات حصول بعض الأطباء في هذه المؤسسات على التراخيص المطلوبة إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بتراخيص البناء والترميم للمقرات الخاصة بهذه الجمعيات، والتي تكاد تكون معدومة رغم الحاجة الملحة لأبنية جديدة لديهم، وبالتالي يمكن ترتيب معيقات العمل التي تواجهها الجمعيات العاملة في القطاع الصحي حسب تسلسل الأولوية كما هو وارد في الجدول أدناه:

جدول رقم 21.4: معيقات العمل التي تواجهها الجمعيات العاملة في القطاع الصحي (ترتيب حسب الأولوية)

المعيقات

تسلسل الأولوية	تفصيل المعوقات
1	التراخيص للأطباء والبناء
2	قلة موارد مالية
3	التصاريح والحواجز
4	تسرب الكفاءات الطبية
5	صعوبة إدخال الأدوية
6	الأخطاء الطبية
7	الأسعار المتدنية من صندوق المرضى الإسرائيلي
8	عدم تحديث الأجهزة

المحور الخامس: احتياجات تطوير أداء جمعياتنا الأهلية لمواجهة سياسة التهويد:

يعد تطوير أداء جمعيات قطاعي التعليم والصحة في القدس، وتطوير احتياجاتها، ورفع فاعليتها وكفاءتها مطلباً أساسياً لتصبح مؤهلة لمواجهة سياسة تهويد قطاعي التعليم والصحة في القدس، ومما يعنيه تطوير الأداء مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي السريع، وتزداد أهمية تطوير عمل وأداء هذه الجمعيات في ظل إعاقه الاحتلال لنمو وتطور هذه الجمعيات بفرضه قوانين وتضيقات موجهة نحو

إبقاء هذه الجمعيات وأجهزتها الإدارية والتنفيذية دون مستوى أداء المؤسسات الإسرائيلية العاملة في نفس تخصصات هذه الجمعيات، سعياً من الاحتلال لإحلال مؤسساته كأداة رئيسية في تهويد قطاعي التعليم والصحة.

وفيما يلي نبذة عن برامج تطوير قدرات العاملين القائمة في جمعيات قطاعي التعليم والصحة:

أولاً: برامج تطوير قدرات العاملين في جمعيات قطاع التعليم:

تقوم كافة الجمعيات التعليمية (مجتمع البحث) بتنفيذ برامج تطوير قدرات العاملين قسم ملحوظ منها يتم بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والمعطيات أدناه تشير إلى مواكبة هذه الجمعيات التعليمية لمتطلبات تطوير أدائها وزيادة فاعليتها، وقد أكد السيد سمير جبريل مدير التربية والتعليم لمدارس الأوقاف الإسلامية بأن هناك دراسات وأبحاث وورشات عمل سنوية حول احتياجات تدريب وتطوير الطواقم العاملة في قطاع التعليم في القدس لضمان مواكبة برامج ودورات التدريب للاحتياجات المتجددة لتدريب العاملين في هذا القطاع.

جدول رقم 22.4: برامج تطوير قدرات العاملين في جمعيات قطاع التعليم

النسبة	العدد	برامج تطوير قدرات العاملين
100.0	7	نعم

ثانياً: برامج تطوير قدرات العاملين لجمعيات القطاع الصحي:

يوجد لدى النسبة الأعلى من مؤسسات القطاع الصحي في القدس ، برامج تعليمية يستفاد منها لصالح رفع كفاءة وزيادة عدد الطواقم العاملة فيها وهم يشكلون 71.4% من مجمل هذه المؤسسات وذلك كما أشار الدكتور ماهر الياس ديب المدير الطبي للمستشفى الفرنسي في القدس ان هنالك لجنة متابعة للتعليم والتطوير وزيادة الفاعلية للطواقم الطبي والعاملين في المستشفى (CME) ، بالمقابل فإن 28.6% من جمعيات القطاع الصحي لا يوجد لديهم برامج تعليمية وهذه نسبة ضئيلة مقارنة بالمجموع، مما يؤكد منهج التطوير الايجابي الذي تتبعه هذه المؤسسات فيما يتعلق بطواقم العمل من حيث العمل والنوع .

وفيما يلي جدول البرامج التعليمية لجمعيات القطاع الصحي:

جدول رقم 23.4: البرامج التعليمية لجمعيات القطاع الصحي

النسبة	العدد	هل يوجد برنامج تعليمي
71.4	5	يوجد برنامج تعليمي
28.6	2	لا يوجد برنامج تعليمي
100.0	7	المجموع

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات:

تبين من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع المبحوثين أن حالة قطاعي التعليم والصحة في القدس في تدهور ملحوظ، وهي تحتاج بدايةً إلى إعادة تقييم وتحديد طرق تفعيل أدائها ودعمها ورفع كفاءتها نوعاً وكماً فيما يتعلق بدورها في مقاومة تهويد قطاعي التعليم والصحة في القدس.

فالقدس أصبحت ساحة مفتوحة للاعب وحيد وهو الاحتلال، وكان للوضع السياسي الذي شهدته القدس في العقدین الأخيرين دور في ذلك، فاتفاقية أوسلو عام 1994 تضمنت تأجيل قضية القدس للمرحلة النهائية في المفاوضات، والتي يفترض أن تكون لحين قيام دولة فلسطينية عام 2000، إذ تبين لاحقاً بأن الاحتلال استفاد منها لتنفيذ سياسة كسب الوقت، والتي استطاع من خلالها السيطرة على أغلب القطاعات الخدماتية في مدينة القدس، فمن خلال فقدان السلطة الفلسطينية للسيادة في القدس بحيث أصبح من غير الممكن لها إدارة القطاعات الخدماتية ولا تحويل الأموال اللازمة بحرية لها، إلا أن بقاء الجمعيات الأهلية الفاعلة في قطاعي التعليم والصحة شكل بحد ذاته حفاظاً

على الهوية الفلسطينية وتعزيز لصمود المقدسيين، مما حال دون استفحال واستكمال سياسة التهويد لهذين القطاعين بشكل كلي في مدينة القدس، وفيما يلي نبذة عن حالة كل قطاع على حدة من ناحية مدى قدرته على مواجهة سياسة التهويد والدور العام المنوط بجمعيات كل قطاع:

أولاً: قطاع التعليم:

تبين من خلال تحليل نتائج الدراسة المستقاة من المقابلات أن حالة قطاع التعليم في القدس في تدهور ملحوظ لتعدد المرجعيات وغياب الإدارة المركزية لهذا القطاع، وضعف الدعم المالي، والعراقيل التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الجمعيات العاملة في هذا القطاع، ولكن بالمقابل فإن وجود واستمرارية الجمعيات الأهلية العاملة في هذا القطاع، ومدارس التربية والتعليم التابعة للأوقاف ووكالة الغوث، يعد بحد ذاته مقوماً جوهرياً من مقومات الحد من سياسة التهويد لهذا القطاع.

ثانياً: قطاع الصحة:

كان قطاع الصحة في مدينة القدس شرياناً رئيسياً لجمعيات القطاع الصحي في باقي المحافظات الفلسطينية ما قبل عام 1967، ومع مرور الوقت قام الاحتلال الإسرائيلي باستهداف الجمعيات الأهلية العاملة في هذا القطاع من خلال إغلاق بعضها مثل مستشفى الهوسبيس، وإضعاف دور الجزء الآخر من خلال عدم إعطائها هامش كافي للعمل والتقييد لإمكانيات تطورها بشرياً ولوجستياً من خلال قوانين جائرة وإجراءات تعسفية أبرزها التضييق على النقابات والاتحادات الطبية في المدينة، وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع عمل ودور جمعيات قطاع الصحة في مواجهة سياسات التهويد، إلا أن هذه الجمعيات استطاعت تطوير أداءها في بعض التخصصات الطبية، وبقيت حاضنة للحالات المرضية القادمة من الضفة الغربية والقدس، لكن التراجع في أداء هذه الجمعيات رغم صمودها ما زال مستمراً نظراً لاستمرار الاحتلال في حربه وحصاره لها مالياً وقانونياً وإدارياً وميدانياً، مما يستدعي دعم ومساعدة هذه الجمعيات على المستوى الوطني والعربي والعالمى كي تستمر في أداء دورها والثبات والصمود،

وفيما يلي الاستنتاجات العامة:

1. أدى الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في قطاعي التعليم والصحة بالإضافة إلى وجودها على أرض القدس، إلى الحد من سرعة إجراءات الاحتلال في تهويد القدس وذلك ضمن إمكانيات متواضعة.
2. الإجراءات والسياسات التهويدية من قبل حكومة الاحتلال ضد الجمعيات الأهلية العاملة في قطاعي التعليم والصحة مدروسة ومبرمجة وتتطور حسب رؤية واستراتيجية الاحتلال بشكل مستمر للتنكيل بأهل القدس وتهجيرهم للوصول إلى هدف التهويد التام والسيطرة على القدس.
3. إن الدعم المالي للجمعيات الأهلية في قطاعي التعليم والصحة ضعيف جداً مقارنةً بالميزانيات الضخمة التي ترصدها وتصرفها بلدية الاحتلال والمعارف ووزارة الصحة الإسرائيلية على مؤسساتها في هذين القطاعين.
4. تقوم سلطات الاحتلال ومؤسساتها التهويدية بوضع العراقيل والمعوقات أمام الجمعيات العاملة في قطاعي التعليم والصحة، وهذه العراقيل المقصودة والمخطط لها إن كانت قانونية أو إدارية أو مادية وضعت كسياسة لعرقلة عمل وإضعاف هذه الجمعيات وصولاً إلى حصارها أو إغلاقها أو تدميرها كلياً، بالإضافة إلى العديد من المعوقات اللوجستية الأخرى التي تواجهها هذه الجمعيات.
5. أدت مواكبة المؤسسات الإسرائيلية للتطورات التكنولوجية والتقنية المتسارعة في قطاعي التعليم والصحة إلى اتساع الفجوة التنافسية بينها وبين الجمعيات العاملة في هذين القطاعين، وبالتالي تراجع جودة الخدمات وفاعلية أداء الجمعيات الأهلية العاملة فيهما بشكل كبير وملحوظ.

5.2: التوصيات:

1. تبين من النتائج والتحليل أن هناك عدم اهتمام بالقدر الكافي في المؤسسات التعليمية والصحية، وبالتالي أصبح من الضرورة قيام جهات الاختصاص الفلسطينية على مستوى الوزارات والقطاعات والاتحادات بتعزيز دور جمعيات قطاعي التعليم والصحة لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه وجذب فئاتها المستهدفة حولها والمساهمة الفاعلة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية في القدس.
2. من خلال المقابلات وأدوات البحث تبين أن هناك ضعف في تصميم وتنفيذ الخطط الموجهة للقدس وبالتالي فإن ذلك يفرض ضرورة تصميم وتنفيذ خطط خمسية وعشرية تنموية لتطوير قطاعي التعليم والصحة في القدس، وتعزيز أشكال التعاون والتنسيق بين الأجسام المظلتية الرسمية والأهلية التي تمثل القطاعين التعليمي والصحي في القدس لمواجهة الإجراءات والسياسات التهودية بحق هذين القطاعين.
3. تعاني الجمعيات التعليمية والصحية من نقص التمويل كما أشارت الدراسة ولذلك فإنه من الضروري تنفيذ كافة الإجراءات الكفيلة بتسهيل المعاملات والحوالات المالية من قبل السلطة الفلسطينية لصالح جمعيات قطاعي التعليم والصحة، وتجديد الأموال لصالح هذه الجمعيات لزيادة الموارد المالية لها.
4. من الهام جداً الاستفادة من الأدوات القانونية المتاحة في القدس بالرغم من محدوديتها، إذ أن فاعليتها تكمن باستثمار الفجوات القانونية المفروضة من قبل الاحتلال وقوانينه الجائرة بحق قطاعي التعليم والصحة للحفاظ على مقدرات الجمعيات الأهلية ودعمها وحمايتها من إجراءات الاحتلال من خلال المناصرة والحشد والدفاع القانوني من قبل المؤسسات والفعاليات الجماهيرية والأجسام الوطنية الفاعلة في القدس.
5. ظهر من خلال المقابلات إجماع المبحوثين على ضرورة تطوير جودة خدمات وبرامج جمعيات قطاعي التعليم والصحة، وزيادة فاعليتها ورفع كفاءة الطواقم العاملة فيها، والذي يعد حاجة ملحة لمواكبة التطور والنمو لهذه الجمعيات وأدائها، لتكون قادرة على المنافسة.

المراجع:

2. أبو الحمص، نعيم، (2010) نحو سياسات تعليم. لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) .
3. أبو عرفه، عبد الرحمن (2003) الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، القدس: منشورات الملتقى الفكري العربي.
4. اشنية، محمد، (2012): الخطة الاستراتيجية للقدس، رام الله: منشورات المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار "بكار" .
5. اشنية، محمد، الديك، فائق، (2010)، القدس تصور تنموي، رام الله: منشورات المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار "بكار" .
6. البابا، جمال، (2012)، الاستيطان تطورات ومخططاته، رام الله: مركز التخطيط الفلسطيني.
7. باشا، محمد، (2012)، القدس الشريف وخطة التهويد الشريرة. رام الله: منشورات المركز الفلسطيني للإعلام.
8. بدوان، علي، (2009)، الخارطة الاستيطانية في القدس والضفة الغربية، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.
9. بسيوني، محمد، (2011)، القدس بين فرض الأمر الواقع والتهويد، القاهرة: المكتب العلمي للتأليف والترجمة.
10. البيطار والعسلي، (2008)، العملية التعليمية في فلسطين وآفاقها المستقبلية: رام الله: منشورات المؤتمر التربوي الأول.
11. التفكجي، خليل، (2016) تهويد القدس: حقائق وأرقام، القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
12. تقرير مؤسسة أوتشا، (2014)، التعليم في القدس، فلسطين: منشورات مؤسسة أوتشا.
13. تقرير مؤسسة أوتشا، (2012) الصحة في القدس، فلسطين: منشورات مؤسسة أوتشا.
14. جريس، صبري، (2015)، تاريخ الصهيونية، بيروت: مركز أبحاث م.ت.ف.
15. الجعبة، د. نظمي، (2014)، حوليات القدس، رام الله: منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

16. الجعبري، جواد، (2005)، **خطة الفصل الإسرائيلية، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.**
17. جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، (2013)، **إحصاءات القدس، رام الله: منشورات الإحصاء المركزي.**
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014)، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ، رام الله: منشورات الجهاز .**
19. حسين، غازي (2009)، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية، بيروت: اتحاد الكتاب العرب.**
20. حلبي، أسامة، (2013)، **الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، عمان: دار المعرفة.**
21. الحوت، شفيق، (1991)، **كتاب فلسطين البهي، بيروت: دار النهار للنشر.**
22. خوري، د. جريس، مسلم، د. عدنان، ودرويش، موسى، (2011)، **القدس دراسات فلسطينية وإسلامية ومسيحية، القدس: مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية.**
23. دراسة بعنوان "تقرير عن قطاع التعليم في القدس الشريف للعام الدراسي 2007/2008"، رام الله: منشورات الوزارة.
24. دراسة دائرة المعلومات والدراسات في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2005): بعنوان "ظاهرة التسرب من المدارس في مدينة القدس الأسباب، والإجراءات الوقائية والعلاجية"، رام الله: منشورات وزارة التربية والتعليم.
25. دراسة وحدة القدس، ديوان الرئاسة الفلسطيني، (2010) **الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس، القدس: منشورات الاتحاد الأوروبي.**
26. دراسة وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (2008):
27. دراسة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، (1999): بعنوان: "القدس الشريف الواقع وتحديات المستقبل (دراسة مسحية) رام الله: منشورات الوزارة.
28. دمير، مايكل، (2007)، **السياسة الإسرائيلية تجاه القدس منذ سنة 1967 ، الولايات المتحدة الأمريكية: مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ص 260**

29. زريق، قسطنطين، (2001) الأعمال الفكرية العامة، المجلد الأول (معنى النكبة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
30. السمان، ديمة، (2012)، التعليم في القدس المحتلة تحد وصمود، رام الله: منشورات وحدة شؤون القدس في وزارة التربية والتعليم العالي.
31. شحادة، هدى، (2001)، مستقبل القدس العربية، بيروت: دار بيروت للنشر والتوزيع.
32. شحادة، مهدي، (2008)، مستقبل القدس العربية، بيروت: دار بيروت للنشر والتوزيع.
33. الصوراني، راجي، (2014) الانتهاكات الصهيونية بحق القدس والمقدسين، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع.
34. عبد الجواد، د. صالح، (2008)، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، رام الله: منشورات جامعة بير زيت - مركز الدراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني - جامعة بيرزيت.
35. عبد الله، سمير، (2004)، نحو رؤية تنمية اقتصادية واجتماعية لفلسطين، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
36. عبد الهادي، مهدي، (2011) وثائق عن القدس، القدس: منشورات مؤسسة باسيا .
37. عواودة، وديع ، (2005)، تهويد أسماء المواقع في فلسطين، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
38. غضية، د. أحمد، (2005)، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، القدس: مجلة دراسات باحث، العدد الثالث.
39. القدومي، سعاد، (2008)، وضع التعليم في مدارس القدس العربية للعام الدراسي 2008م، رام الله: منشورات وزارة التربية والتعليم.
40. كامل، محمد عمران، (2009)، تهويد القدس جوهر المشروع الصهيوني، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
41. الكيالي، د. عبد الوهاب، (1999)، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
42. مؤسسة القدس الدولية، (2016) تقرير حال القدس، ما بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2016، بيروت: منشورات قسم الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية.

43. يعقوب، أوس داوود، (2009)، تهويد قطاع التعليم في مقدمة المخططات الصهيونية لتهويد

القدس الشريف، القدس: الملتقى الفكري العربي.

الدوريات:

1. الاحمد، ص. (2000): اهمية العمل التطوعي، مجلة الواحة، العدد.9 ايلول .

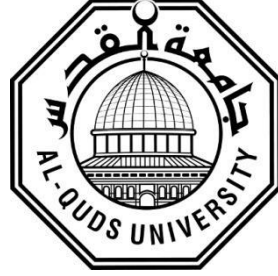
2. الصوراني، راجي، (2001): "دور منظمات العمل الالهية في فلسطين تاريخياً"، مجلة رؤية

العدد8 نيسان

الملاحق

ملحق رقم (1): نص المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

نص المقابلة

..... أختي الكريمة / أخي الكريم

يقوم الطالب بإعداد رسالة بعنوان: "دور الجمعيات الاهلية في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة".

وذلك إستكمالاً لمتطلب الرسالة في برنامج التنمية الريفية المستدامة تخصص بناء مؤسسات .

يرجى الإجابة على أ سئلة المقابلة بدقة وموضوعية من أجل تحقيق أهداف هذه الرسالة، علما أن البيانات التي تجمع ستعامل بسرية تامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالب: حمدي الرجبي

إشراف: د. عبد الكريم مزعل

القسم الاول: المعلومات الديمغرافية

* عمر المؤسسة: (عدد سنوات خيرة المؤسسة):

5 سنوات فأقل من 6-10 سنوات اكثر من 11 سنة

* جهة الترخيص للمؤسسة:

فلسطينية اسرائيلية دولية

*قطاع العمل:

القطاع الصحي قطاع التعليم

عدد العاملين في المؤسسة:

دور الجمعيات في مواجهة تهويد القدس في قطاعي التعليم والصحة:

.....
.....
.....
.....
.....
.....

*الإجراءات التي واجهتها المؤسسة من الاحتلال:

إغلاق هدم مخالفات عدم ترخيص

مصادر التمويل 1:

ذاتي جهات مانحة فلسطينية جهات مانحة دولية جهات مانحة اسرائيلية
جهات مانحة عربية

هل تكفي إيرادات المؤسسة لتغطية نفقاتها والتزاماتها:

نعم لا

الخلفية السياسية للمؤسسة:

مستقلة م.ت.ف يسار م.ت.ف يمين

إسلامية

عدد المستفيدين شهرياً:

المراحل التعليمية للمدرسة: (لا يشمل المؤسسات الطبية)

التخصصات الطبية للمستشفى: (لا يشمل المؤسسات

التعليمية)

هل يوجد دورات تطوير أداء العاملين في المؤسسة:

لا

نعم

ما هي أهم المعوقات والصعوبات التي تواجهها المؤسسة في عملها:

1.
2.
3.
4.
5.

ما هي التوصيات المطلوبة لتفعيل أداء المؤسسة في مواجهة سياسة التهويد في مدينة

القدس؟

1.
2.
3.

ملحق رقم (2): جدول تغيير أسماء أبواب القدس

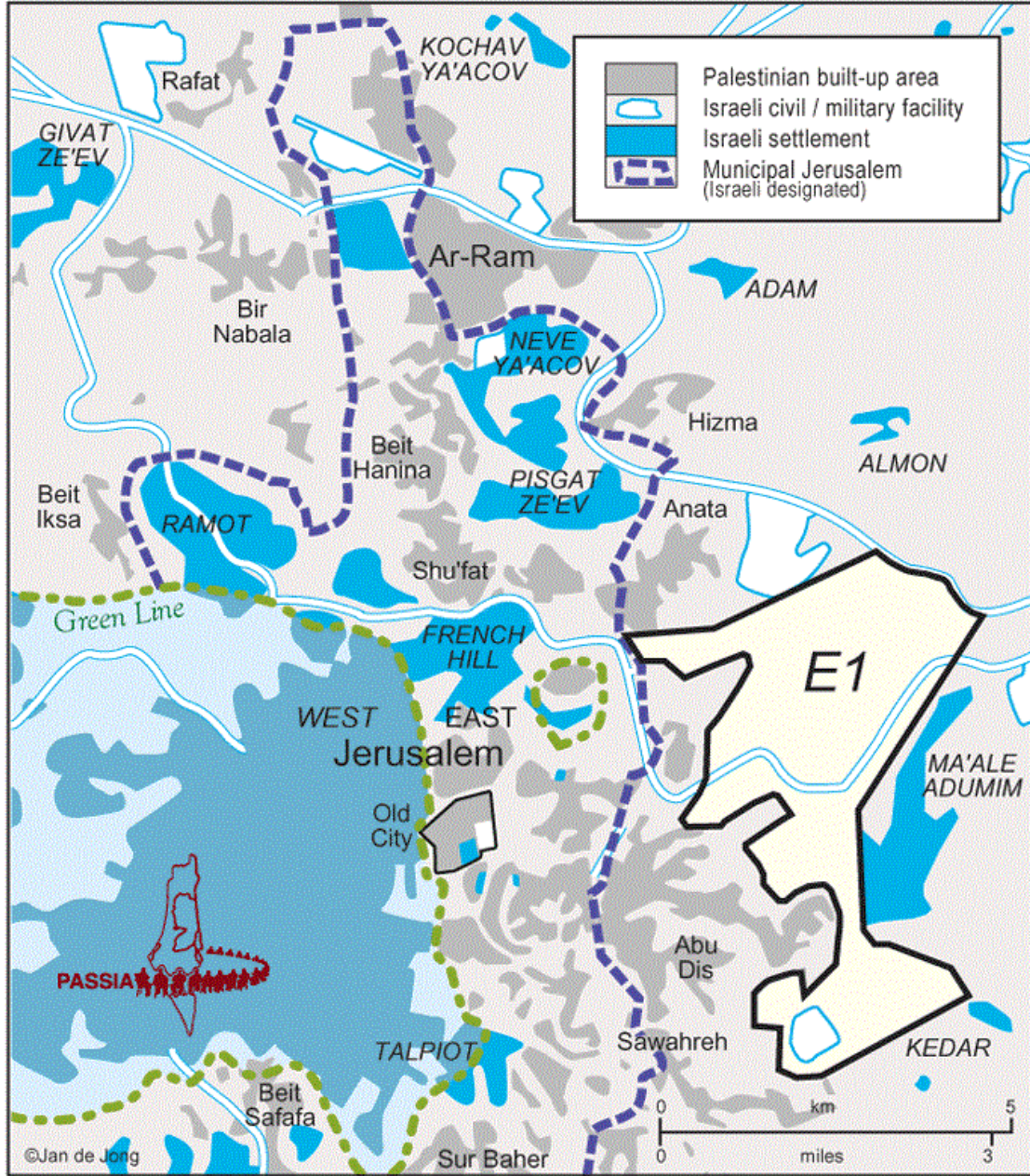
الاسم العربي التاريخي	الاسم العبري بعد التهويد
باب الخليل	شاعر يافو (يافا).
باب الحديد	شاعر هحداش.
باب العمود (دمشق)	شاعر شكيم.
باب الزاهرة (الساهرة)	شاعر هورودوس.
باب ستنا مريم	شاعر هاريون (الأسود).
باب المغاربة	شاعر هأشفا (النفائات).
باب الرحمة	شاعر هرحميم.
باب النبي داود	شاعر تنسيون (صهيون)

ملحق رقم (3): جدول المؤسسات التي أغلقت بقرار من الاحتلال في مدينة القدس

الرقم	اسم المؤسسة المغلقة	تاريخ الاغلاق	عنوان المؤسسة
1-	بيت الشرق	10/8/2001	شارع ابو عبيدة الجراح
2-	اتحاد الغرف التجارية العربية الصناعية الزراعية	5/6/2002	شارع الرشيد - باب الساهرة
3-	الغرفة التجارية الصناعية العربية	10/8/2001	شارع نور الدين
4-	نادي الاسير الفلسطيني	10/8/2001	شارع ابو عبيدة الجراح
5-	مركز القدس للتخطيط - جمعية الدراسات العربية	10/8/2001	شارع المسعودي
6-	دائرة الاسرى والمعتقلين	10/8/2001	شارع المسعودي
7-	دائرة الخدمات الاجتماعية	10/8/2001	شارع المسعودي
8-	جمعية الدراسات العربية	10/8/2001	شارع ابو عبيدة الجراح
9-	مركز تطوير المشاريع الصغيرة	8/2/2002	واد الجوز
10-	المجلس الاعلى للسياحة	8/2/2002	واد الجوز
11-	مركز ابحاث الاراضي - جمعية الدراسات العربية	8/2/2002	شارع ابو عبيدة الجراح
12-	جمعية القدس للثقافة والتراث العربي	-	الشيخ جراح
13-	نادي الخريجين العرب	4/4/2004	شارع الأصفهاني
14-	جمعية الرعاية للمرأة العربية	4/4/2004	شارع الأصفهاني
15-	جمعية اقرأ	11/7/2006	شارع الأصفهاني
16-	جمعية الوفاة الخيرية	15/1/2006	شارع الأصفهاني
17-	مركز الاخاء الاسلامي والمسيحي	-	المصرارة
18-	مركز - مشروع - الدراسات القطاعية - جمعية الدراسات العربية	-	بيت حنين
19-	المنتدى الثقافي	4/2/2008	صور باهر
20-	رابطة الاندية المقدسية	1997	-
21-	جمعية اصدقاء الامارات	2004	العزيزية
22-	مكتب المؤسسات الوطنية	10/8/2001	
23-	دائرة تنمية الشباب	1997	القدس
24-	لجنة زكاة العيزرية	7/7/2006	العيزرية
25-	لجنة زكاة الرام	31/5/2006	الرام
26-	دائرة الخرائط ونظم المعلومات / جمعية الدراسات العربية	10/8/2001	القدس

ملحق رقم (4): خارطة مستوطنات القدس 2016

خارطة مستوطنات القدس ٢٠١٦
مؤسسة باسيا



Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA)

ملحق رقم (5): خارطة الجدار العازل حول القدس (2016)

مؤسسة باسيا

